



الأمم المتحدة

استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم
المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ
برنامج عمل فيينا

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

إعداد جان ويسلي كازو



الرجاء إعادة الاستعمال

استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

إعداد جان ويسلي كازو



الأمم المتحدة، جنيف، 2021

فريق الاستعراض

جان ويسلي كازو، مفتش

نمير شودري، موظف لشؤون التفتيش والتقييم

بيامبا نيميجارغال، مساعدة لشؤون البحوث

كاثرين دورا لي، متدربة

أشلي سيباستيان، متدربة

استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا JIU/REP/2021/2

أولاً - مقدمة (الفصل الأول)

ألف - سياق البلدان النامية غير الساحلية

تتميز البلدان النامية غير الساحلية بافتقارها إلى منفذ إلى البحر وبموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق الدولية. ويبلغ عدد البلدان النامية غير الساحلية 32 بلداً تتوزع على أربع قارات، ويبلغ مجموع سكانها 509 ملايين نسمة أو نحو 6,7 في المائة من مجموع سكان العالم. ويوجد 16 من البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا، و12 في آسيا، و2 في أوروبا، و2 في أمريكا اللاتينية. ومن بين البلدان النامية غير الساحلية، يصنّف 17 بلداً أيضاً ضمن أقل البلدان نمواً. وتعاني البلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب التحديات الهيكلية، من ارتفاع تكاليف النقل وضعف الاتصال المادي والرقمي، وتعتمد على السلع الأولية وعلى المرور عبر البلدان المجاورة في التجارة الدولية، كما أنّ مواردها غير كافية وقدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية والجوائح الصحية والتعافي من أثارها محدودة. وتؤثر هذه التحديات سلباً على قدرة هذه البلدان على تعزيز التنمية الاقتصادية المطردة والدفع بعجلة التقدم البشري والاجتماعي والنهوض بالاستدامة البيئية.

باء - برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ومعالجة التحديات التي تواجهها، نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً عالمياً مخصّصين تمخّصاً عن اعتماد برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، في عام 2003، ثم برنامج عمل فيينا في عام 2014. وبرنامج عمل فيينا هو إطار إنمائي شامل يجسّد التزام المجتمع الدولي بدعم بلدان العالم النامية غير الساحلية الـ 32 في سبيل معالجة الاحتياجات والتحديات الناشئة عن موقعها الجغرافي غير الساحلي. وهو يستند إلى الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل ألماتي، ويهدف إلى حشد دعم أكثر اتساقاً بغية التصدي للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وتعزيز معدل نمو مستدام وشامل. وتتمثل الأولويات الست لبرنامج عمل فيينا في ما يلي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر (الأولوية 1)؛ وتطوير البنية التحتية وصيانتها (الأولوية 2)؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة (الأولوية 3)؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي (الأولوية 4)؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي (الأولوية 5)؛ ووسائل التنفيذ (الأولوية 6).

جيم - الغرض من الاستعراض

الغرض من هذا الاستعراض هو تعزيز فعالية الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وكفاءة هذا الدعم واتساقه وقيّمته النسبية، بغية توطيد قدرة البلدان النامية غير الساحلية على معالجة الاحتياجات والتحديات الناشئة عن موقعها الجغرافي غير الساحلي. وسيساعد ذلك في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك ينصبُّ تركيز الاستعراض على أوجه دعم كيانات منظومة الأمم المتحدة لبرنامج عمل فيينا واقتراح ما يلزم من تحسينات.

دال - أهداف الاستعراض

يرمي هذا الاستعراض إلى تحقيق ثلاثة أهداف، أولها تقييم نطاق الدعم الذي تقدّمه كيانات منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا من حيث القدرات والمجالات التي هي أقدر على دعمها فيما يتصل بولاياتها. وثاني الأهداف تحديد وتقييم التدابير المتخذة للتصدي للتحديات والقيود التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة في سياق تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا، واستخلاص الدروس المستفادة أو الممارسات الجيدة لتعزيز النجاح في تنفيذه. أما الهدف الثالث فيتمثل في دراسة وجهات نظر فرادى البلدان النامية غير الساحلية بشأن أهمية برنامج عمل فيينا، ومدى كفاية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، وطبيعة التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية وكيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذه.

هاء - المنهجية

يستند الاستعراض إلى عملية واسعة لجمع البيانات، بما في ذلك الردود على الاستبيان من الجهات التالية و/أو مقابلات معها: (أ) 21 منظمة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة؛ و(ب) أفرقة الأمم المتحدة القطرية في 31 من البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ج) 25 من الشركاء في التنمية؛ و(د) 26 من البلدان النامية غير الساحلية. كما يتضمن ردوداً على دراسة استقصائية من 42 موظفاً في مكاتب المنبئيين المقيمين في 29 من البلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن ردود على دراسة استقصائية من 246 عضواً في الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32. واعتمد الاستعراض أيضاً على وثائق الجمعية العامة والتقارير ذات الصلة باعتبارها مصادر بيانات تكميلية أو لأغراض التأكيد. ويشير مصطلح "كيانات" المستخدم في الاستعراض إلى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة واللجان الإقليمية والإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة التي شاركت في الاستعراض.

ثانياً - الترتيبات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا (الفصل الثاني)

ألف - لمحة عامة

حُصص المفتح إلى أن كيانات منظومة الأمم المتحدة (على مستوى المقار وعلى الصعيد القطري على حد سواء) تغطي جميع المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا بدرجات متفاوتة،

وبطرائق تكمل ولاياتها وقدراتها. وهي تركز في سياق عملها هذا على المساعدة الميسرة، من خلال تدابير تنهل من خبرتها في مجال العمل المعياري، وتنمية المعارف والقدرات، والقدرة على حشد الجهات المعنية. على أن برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هما الوحيان اللذان ثبت أنهما يضطلعان بدور نشط فيما يتعلق بدعم الأولويات التي تتطلب الاستثمار في البنية التحتية المادية.

باء - إدماج برنامج العمل

يؤيد 15 كياناً إدماج برنامج عمل فيينا في العمل التنظيمي من خلال توجيهات من هيئاتها الإدارية، إما لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا صراحةً أو لدعم البلدان النامية غير الساحلية بشأن أولويات معينة ذات صلة. ومن أبرز هذه التوجيهات ثمانية قرارات صادرة عن الجمعية العامة بشأن برنامج عمل فيينا. غير أن المفتش خلص إلى أن المكاتب القطرية تتلقى توجيهات أقل مقارنة بالمقار بشأن برنامج عمل فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر عموماً إلى شواغل البلدان النامية غير الساحلية على أنها لا تُدمج على نحو جيد في صلب الأعمال التنظيمية قياساً إلى شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

جيم - أوجه الترابط مع الولايات

فيما يتعلق بأوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا والعمل المنوط بالكيانات، حدّدت معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة (29) أولوية واحدة أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا على أنها مرتبطة بالعمل الذي كُلفت به. وفي الحالات التي تكون فيها ولاية كيان ما مرتبطةً ببرنامج عمل فيينا، يوجد إطار استراتيجي أو برنامج عمل ذو صلة يشمل أولويات برنامج عمل فيينا في معظم الحالات (84 في المائة). غير أن هذه الاستراتيجيات وبرامج العمل لا تقترن عادةً بخطة عمل واستراتيجيات وأهداف ومؤشرات أداء رئيسية تتصل بأولويات برنامج عمل فيينا.

دال - المبادرات المتخذة

حُصّص المفتش إلى أن 17 من كيانات منظومة الأمم المتحدة نفّذت برامج ومشاريع وأنشطة لتنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا، استناداً منها غالبية البلدان النامية غير الساحلية. وتتألف هذه المبادرات من طائفة متنوعة من التدخلات وتسهم في جميع أهداف التنمية المستدامة وغيرها من خطط التنمية العالمية.

ثالثاً - عوامل النجاح، والثغرات التي تشوب تقديم الدعم، والتحديات القائمة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا (الفصلان الثالث والرابع)

ألف - عوامل النجاح

يُستشف من تحليل المبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا التي تدعمها كيانات منظومة الأمم المتحدة بنجاح أن تحقيق نتائج مثمرة يقتضي من الكيانات أن تعرّز ما يلي: اتباع نهج شاملة ومحدّثة للتحوّل وقائمة على الطلب؛ واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة؛ والانخراط وتولي زمام الأمور والتكبير

على المستوى المحلي؛ والتنسيق والتعاون مع أصحاب مصلحة متعددين؛ وحشد الموارد من خلال مد جسور التواصل مع القطاع الخاص؛ والتنسيق مع بلدان العبور والشركاء الإقليميين؛ والرصد والإبلاغ. وفي المقابل، ينبغي للكيانات أن تتجنب النهج المجزأة والافتراضية والمصممة من أعلى إلى أسفل، والإدارة الجزئية، والتنافس على التمويل التقليدي.

باء - الثغرات التي تشوب تقديم الدعم

فيما يتعلق بالثغرات التي تشوب دعم برنامج عمل فيينا على نطاق المنظومة، خصص المفتش إلى أن هذه الثغرات تتصل عموماً بما يلي: القيود المفروضة على البيانات، ومحدودية الدعم التقني والمالي؛ وعدم وجود كيان مركزي يتولى تنسيق أولويات معينة من برنامج عمل فيينا؛ ونقص أنشطة المناصرة والترويج؛ وعدم القدرة على حشد الإرادة السياسية؛ وضعف التعاون بشأن بعض المبادرات الرئيسية.

جيم - التحديات الداخلية

تشمل التحديات الداخلية الرئيسية (ضمن نطاق تحكّم المؤسسات) التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا بفعالية نقص الموارد المالية والبشرية المكرّسة لمعالجة أولويات برنامج عمل فيينا، وهو وضع يتفاقم من جراء محدودية إعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية. وتشمل أيضاً اتباع نهج منفصلة عن بعضها في عمل أعضاء الأفرقة القطرية وعدم تقديم دعم متنسق من مزار المنظمات التي يتبعون لها.

دال - التحديات الخارجية

تشمل التحديات الخارجية الرئيسية التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة (والتي تتجاوز نطاق تحكّم المؤسسات) ما يلي: العناصر التي أغفلها برنامج عمل فيينا لتحقيق نتائج التنمية المستدامة؛ وانعدام التماسك بين البلدان النامية غير الساحلية؛ والقيود (السياسية، والقيود المتصلة بالحوكمة والقدرة والتنسيق) داخل البلدان النامية غير الساحلية؛ وضعف انخراط القطاع الخاص والجهات المانحة والشركاء في التنمية، بما في ذلك محدودية الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة.

هاء - إشراك بلدان المرور العابر

مشاركة بلدان المرور العابر مشاركةً بناءً أساسيةً لتنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً ناجحاً، بيد أن المفتش خصص إلى أن هذه المشاركة محدودة بسبب العوامل التالية: التوترات الجيوسياسية؛ واختلال موازين القوى؛ وتباين الأولويات وعدم وجود قواعد ومعايير منسّقة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛ وعدم وجود مبادرات عبر الحدود، وهو وضع يتفاقم من جراء عدم كفاية الحضور الميداني للكيانات للدفع بهذه المبادرات قُدماً.

التوصيات:

- **حكومات البلدان النامية غير الساحلية:** تشجيع بلدان المرور على المشاركة بانتظام ونشاط في المنابر الحكومية الدولية ذات الصلة التي تتناول القضايا والتحديات المشتركة؛ والاستعانة بالمنابر دون الإقليمية لتحسين التنسيق والمضي قُدماً صوب إرساء سياسات

منسقة إقليمياً؛ واستخدام القوة التفاوضية للتكتلات الإقليمية للحصول على تنازلات من بلدان المرور العابر يتعذر التوصل إليها من خلال المفاوضات الثنائية؛ وإنشاء أفرقة عاملة مشتركة بين الوزارات داخل كل بلد لزيادة الربط عبر الحدود؛

- **كيانات منظومة الأمم المتحدة:** مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على معالجة المسائل ذات الطابع التقني؛ ودعم البلدان النامية غير الساحلية في تحديد سبل تحفيز بلدان المرور العابر على التعاون؛ ودعم المبادرات عبر الحدود على مدى عدة سنوات لإثبات تحقيق نتائج مثمرة؛ وإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة المسائل العابرة للحدود؛ وإدراج العناصر المتصلة بالقضايا العابرة للحدود صراحةً في صلب التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون القطري ووثائق البرامج القطرية لضمان اتباع نهج منظم لإشراك بلدان المرور العابر وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأصول الإقليمية وإلى الخدمات المعرفية؛
- **مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية:** التنسيق مع بلدان المرور العابر النامية لتعيين جهات تنسيق وطنية معنية ببرامج عمل فيينا.

واو - تعزيز الاتساق بين خطط التنمية

تصبح معالجة أولويات برنامج عمل فيينا أسهل عندما تتضح أوجه ترابطها مع سائر خطط التنمية العالمية والإقليمية من خلال إجراء جرد مفاهيمي موضوعي ومرن وشامل لجميع الخطط لبلدان أوجه التجانس والتباين فيما بينها. وباستثناء جرد لبرنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة وضعه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب الممثل السامي)، خلص المفتش إلى غياب جرد لخطط التنمية الأخرى، وهو ما يفرز اختلافات في فهم وتفسير أوجه التجانس أو التباين بين برنامج عمل فيينا وغيره من خطط التنمية العالمية.

التوصيات:

- **الدول الأعضاء:** ضمان تجسيد المسائل الشاملة الهامة، ولا سيما حقوق الإنسان ونوع الجنس والبيئة، التي تُعتبر أساسية لتحقيق نتائج التنمية المستدامة، بصورة وافية لدى وضع النسخة الموالية من برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية في عام 2024؛
- **كيانات منظومة الأمم المتحدة:** دعم حكومات البلدان النامية غير الساحلية لضمان رصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج عمل فيينا والإبلاغ عنهما بصورة متكاملة؛ واستخدام المنصات القائمة وبيانات الرصد ذات الصلة لإنشاء منصة تفاعلية إلكترونية لجرد ورصد الخطط ذات الصلة بغية المساعدة في تحديد الأولويات المشتركة؛ والتعاون في مجال جمع البيانات ووضع مؤشرات أداء مخصصة الغرض لإبراز الاتساق بين الخطط؛ وتعيين جهة تنسيق داخلية مشتركة تتولى تنسيق العمل بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030؛
- **مكتب التنسيق الإنمائي:** إجراء جرد مفاهيمي موضوعي وشامل لجميع خطط التنمية العالمية للوقوف على أوجه التجانس والاختلاف فيما بينها؛

- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: المشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات وفرق العمل المعنية بخطط التنمية العالمية من أجل توضيح الصلة القائمة بين برنامج عمل فيينا وتلك الخطط وتقديم المدخلات ذات الصلة.

زاي - خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية

تشمل التحديات الرئيسية التي وقف عليها المفتش فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق في حينها ما يلي: عدم كفاية الموارد اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الاستشارية، وبرامج المساعدة التقنية، والأعمال التحليلية، وخدمات السياسات العامة؛ والاعتماد على حكومات البلدان النامية غير الساحلية لتعبئة الشركاء بفعالية؛ ومواطن الضعف في تعميم المعلومات على المستوى القطري؛ وعدم استخدام البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها وحدة تحليل في تقارير الوكالات.

التوصيات:

- *كيانات منظومة الأمم المتحدة*: تمشياً مع الأحكام الواردة في خريطة الطريق وفي اختصاصات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، استعراض خريطة الطريق بصفة دورية وتعديل النتائج المتوخاة والأنشطة والجدول الزمني حسب الحاجة وتبادل الخبرات بشأن تنفيذ خريطة الطريق من خلال الفريق الاستشاري؛ وزيادة التنسيق التآزري في عمل الفريق الاستشاري مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: إنشاء مستودع لفائدة كيانات منظومة الأمم المتحدة لحفظ آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق.

حاء - تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

تشمل التحديات الرئيسية التي وقف عليها المفتش فيما يتعلق بتأثير الجائحة على جهود دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا ما يلي: ضرورة إعادة توجيه موارد البرنامج وأنشطته وإعادة استخدامها للتصدي للجائحة؛ والنقص الهائل في تمويل خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها؛ والتأخر في تنفيذ المشاريع بسبب تدابير الإغلاق الشامل؛ وإرهاق الموظفين؛ وإغلاق الحدود وتعطّل سلاسل التجارة والإمدادات؛ وارتفاع معدلات البطالة والفقر والتفاوتات في الدخل والعنف الجنساني؛ وارتفاع المديونية الذي يعوق تطوير البنية التحتية وتحقيق التحول الهيكلي.

رابعاً - القدرة الداخلية للكيانات على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا (الفصل الخامس)

ألف - تعزيز التنسيق والتعاون الداخليين بشأن برنامج عمل فيينا

ليس لدى أي من كيانات منظومة الأمم المتحدة (باستثناء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) مكتب مخصص يركز حصراً على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، ولكن لدى 23 كياناً مكتب - يؤدي وظيفة رئيسية أخرى - يعمل بصفته الهيئة الرائدة المعيّنة (أو جهة التنسيق بحكم الواقع) في تنسيق العمل الذي يضطلع به الكيان في دعم البلدان النامية غير الساحلية، بما يشمل برنامج عمل فيينا.

التوصيات:

- *الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: تعيين جهة تنسيق تنظيمية معنية بالبلدان النامية غير الساحلية، بحلول نهاية عام 2022 إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بالفعل، ذات اختصاصات واضحة توضع بتوجيه من مكتب الممثل السامي، وتحدد دور ومسؤوليات جهة التنسيق في دعم تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية (التوصية 1)؛*
- *مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: تحديد جهات تنسيق معنية ببرنامج عمل فيينا في المكاتب الإقليمية المعنية من كيانات منظومة الأمم المتحدة، وفي الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وفي بلدان المرور العابر النامية، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، من أجل إنشاء "شبكة ممارسين" لتنفيذ برنامج عمل فيينا.*

باء - زيادة الوعي ببرنامج عمل فيينا في صفوف الموظفين عموماً

وقف المفتش على نقص كبير في الوعي العام ببرنامج عمل فيينا وفهمه لدى الموظفين على نطاق المنظومة بأسرها. وحيثما يكون هذا الوعي موجوداً، فهو يقتصر عادةً على الموظفين المنخرطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

التوصيات:

- *الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: اتخاذ تدابير لزيادة الوعي ببرنامج عمل فيينا، بما في ذلك ضمان حفظ جميع المنتجات المعرفية والابتكارات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة ذات الصلة على نحو منهجي وبطريقة تتيح لجميع المكاتب المعنية داخل مؤسساتهم الوصول إليها.*

جيم - تحسين فرص التدريب والتعلم بشأن برنامج عمل فيينا

لم يقدّم أيّ من الكيانات أيّ تدريب مخصّص الغرض لموظفيه بشأن برنامج عمل فيينا، بيد أنّ غالبية الكيانات أشارت إلى أنها ترجّب بتدريب من شأنه أن يساعد على توعية الموظفين الذين يتولون بصورة مباشرة أو غير مباشرة دعم أولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا.

التوصيات:

- الأمين العام: تكليف مكتب الممثل السامي بالتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية لوضع استراتيجية وخطة تنفيذ مُحكّمتين وشاملتين، بحلول نهاية عام 2022، لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدريب على تعميم برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية على الصعيد الوطني في هذه البلدان (التوصية 2)؛
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموّاً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: وضع تدريب خاص ببرنامج عمل فيينا يغطي ما يلي: خلفيته والغرض منه وأولوياته؛ وكيف يجري تنفيذه؛ والمنظورات القطاعية؛ وأوجه الترابط فيما بين أولوياته؛ ولمحة عامة عن خريطة الطريق للتعبيل بتنفيذه؛ وإحصاءات عن البلدان النامية غير الساحلية.

دال - تحسين عملية رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه

ليس لدى أي كيان آلية داخلية مكرّسة لرصد المبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، مثلما لا يوجد منبر داخلي مخصّص لتقديم تقارير عنه. وتشمل التقارير المقدّمة إلى مجالس الإدارة النتائج المحرزة في البلدان النامية غير الساحلية التي يعمل فيها كيان ما تحديداً، ولكن ليس بشأن البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها مجموعة. وتشمل العقبات التي تواجهها الكيانات ما يلي: عدم كفاية البيانات الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية؛ وعدم وجود منصة موحّدة لقياس الإنجازات المحرزة على نطاق المنظومة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا؛ وعدم تحديد البلدان النامية غير الساحلية والأنشطة المتصلة ببرنامج عمل فيينا باعتبار هذا الجانب فئة منفصلة في نظم إدارة البرنامج؛ وعدم طلب حكومات البلدان النامية غير الساحلية إدراج المؤشرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا في وثائق البرامج القطرية وأطر التعاون القطري.

التوصيات:

- الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: وضع إطار واضح للنتائج فيما يتعلق بدعم البلدان النامية غير الساحلية، وذلك بحلول نهاية عام 2022، بما في ذلك أوجه الترابط بين النتائج المراد تحقيقها واستراتيجية النواتج الرئيسية والأنشطة الأساسية (التوصية 3)؛
- الأمين العام: تكليف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، بتقديم توجيهات بانتظام، بحلول نهاية عام 2022، للأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بشأن إدراج برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إجراء تحليلات قطرية مشتركة وفي وضع أطر للتعاون (التوصية 4)؛

- الأمين العام: تكليف مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بإجراء تقييم على نطاق المنظومة، بحلول نهاية عام 2023، لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في النتائج الإنمائية لبرنامج عمل فيينا وضمان أن ترفد النتائج المحققة إعداد برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية (التوصية 5).

خامساً - أداء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتزويده بالموارد للاضطلاع بالدور الذي كُلف به في تنفيذ برنامج عمل فيينا (الفصل السادس)

ألف - تقييم أداء مكتب الممثل السامي

أعرب أصحاب المصلحة عن آراء متباينة بشأن أداء مكتب الممثل السامي في مجالات عمل ولايته الأربعة المتعلقة ببرنامج عمل فيينا. فقد اعتُبر أدائه غير كافٍ إلى حد بعيد في حشد الموارد لتنفيذ برنامج عمل فيينا وفي تعزيز الاتساق مع متابعة خطة عام 2030 وتنفيذها. وكانت الآراء إيجابية بدرجة أكبر بشأن دور المكتب في كفاءة المتابعة المنسقة والرصد الفعال لبرنامج عمل فيينا وتقديم تقارير عنه، وفي الدفاع عن مصالح البلدان النامية غير الساحلية وزيادة الوعي بالتحديات الخاصة التي تواجهها.

باء - توفير الموارد لمكتب الممثل السامي

يضم البرنامج الفرعي لمكتب الممثل السامي بشأن البلدان النامية غير الساحلية ثلاثة موظفين متفرغين في الفئة الفنية، ويبلغ متوسط المخصصات السنوية للميزانية (اعتمادات الميزانية العادية والاعتمادات الخارجة عن الميزانية) ما بين 750 000 دولار و1 250 000 دولار منذ اعتماد برنامج عمل فيينا في عام 2014. وبالنظر للولاية الواسعة التي أسندتها الجمعية العامة للمكتب، يلاحظ المفتش بقلقٍ الفجوات الشاسعة بين توقعات الشركاء وأصحاب المصلحة من المكتب وبين ما يمكن أن ينجزه عملياً من خلال برنامجه الفرعي بشأن البلدان النامية غير الساحلية في ضوء الموارد المتاحة.

التوصيات:

- الأمين العام: تكليف مكتب الممثل السامي بوضع إطار مُحكم ومتكامل للنتائج، وميزانية وخطة برنامجية دقيقتين لبرنامج الفرعي بشأن البلدان النامية غير الساحلية، مشفوعة بمعلومات عن شروط النجاح، بما في ذلك إقامة شراكات من أجل تحقيق أثر جماعي، وبلورة خطة لإدارة المخاطر، وخطة للرصد والتقييم (التوصية 6).

سادساً - التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا (الفصل السابع)

ألف - منابر التنسيق والتعاون الحكوميين الدوليين بشأن برنامج عمل فيينا

أتاحت المنابر الحكومية الدولية القائمة لممثلي البلدان النامية غير الساحلية إحراز تقدم صوب تحقيق توافق في الآراء، وإذكاء الوعي، وتحقيق التفاهم المشترك، والدعم السياسي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن برنامج عمل فيينا، بُد أنها واجهت أيضاً تحديات تتعلق بأوجه القصور التي تشوب هيكلها وشموليتها وتمويلها ودعمها، وتشمل، في جملة ما تشمل، ما يلي: عدم وجود بند قائم بذاته في جدول الأعمال بشأن برنامج عمل فيينا أو البلدان النامية غير الساحلية؛ وعدم القدرة على تقديم إرشادات خاصة بكل بلد؛ وضعف حضور ومشاركة ممثلي بلدان المرور العابر؛ والتقارير المخصصة وغير الاستراتيجية التي تُعدها كيانات منظومة الأمم المتحدة.

التوصيات:

- الهيئات التشريعية والهيئات الإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الإيعاز إلى مؤسساتها، بحلول نهاية عام 2022، إن لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، بأن تقوم بتعميم أولويات برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية ذات الصلة بالعمل المنوط بها، وأن تطلب إلى مؤسساتها أن تقدّم تقارير دورية عن تنفيذه (التوصية 7)؛
- الهيئات التشريعية، والهيئات الإدارية، والرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: رفع درجة الأولوية الممنوحة للبلدان النامية غير الساحلية بحيث تضاهي الأولوية المخولة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛
- ممثلو البلدان النامية غير الساحلية: تحديد رواد من بين أعضاء مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مستعدين للاضطلاع بدور قيادي قوي للدفع قُدماً ببرنامج عمل فيينا في المنابر العالمية؛ وإنشاء مجموعات فرعية تعنى حصراً باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية في إطار المنابر القائمة؛ وتركيز المناقشات على البلدان التي يُحتمل ألا تحقّق أهداف برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة؛
- كيانات منظومة الأمم المتحدة: تطوير القدرة التفاوضية لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في لجنة تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

باء - جهات التنسيق المعنية ببرنامج عمل فيينا في الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية

أشار ممثلو 19 من البلدان النامية غير الساحلية إلى أنّ هناك وزارة (أو وزارات) معيّنة تؤدي دور جهة تنسيق لفائدة الحكومات الوطنية بشأن برنامج عمل فيينا. على أنّ جهات التنسيق هذه تواجه تحديات جمة في التواصل بفعالية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج عمل فيينا بحكم العوامل التالية: نقص الموارد البشرية والمالية لحضور الفعاليات ذات الصلة؛ وعدم التفاعل على نحو مناسب مع الأفرقة القطرية؛ وعدم وجود إطار للرصد والتقييم يحدّد بوضوح المسؤوليات عن

الإبلاغ عن مؤشرات برنامج عمل فيينا؛ والتأخر في الإبلاغ وقصور الإبلاغ من جانب الوزارات المعنية بتنفيذ برنامج عمل فيينا. ومن ثم، فإن منظومة الأمم المتحدة تجهل إلى حد بعيد وجود جهات التنسيق هذه.

التوصيات:

- الأمين العام: تكليف مكتب الممثل السامي بالعمل، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، مع مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل دعوة الحكومات الوطنية إلى تعيين جهات تنسيق معنية ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية تحدّد أدوارها ومسؤولياتها بوضوح (التوصية 8).

جيم - التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي

يحظى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بصفته المنبر العالمي الرئيسي للتنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا، بتقدير الكيانات الأعضاء فيه، البالغ عددها 55 كياناً، باعتباره منتدى مفيداً لتبادل المعلومات. غير أنّ أعضاء الفريق أعربوا عن أسفهم لكون المنبر لا يتيح مجالاً واسعاً لإجراء مناقشات جوهرية بشأن آثار تدخلات كل وكالة والقيود والتحديات التي تواجهها. كما أنه يفتقر إلى التركيز وتبادل الأفكار على نحو تفاعلي لتحديد مجالات التعاون والتنسيق المتعمق. ولزيادة تعزيز المنبر، سلط الأعضاء الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان أن تكون الاجتماعات أكثر توجهاً نحو إيجاد حلول، ومواضيعية، وفعالة؛ وزيادة المشاركة والإدماج وتبادل المعلومات؛ وتحسين التآزر والمتابعة.

التوصيات:

- الأمين العام: تكليف مكتب الممثل السامي، بصفته رئيس الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، باستعراض طرائق عمل الفريق، حتى تتسنى، بحلول نهاية عام 2022، مشاركة المنسقين المقيمين في جميع الاجتماعات، المقررة بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، وتوجيه الدعوات، عند الاقتضاء، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية للمشاركة في مناقشات تفاعلية بشأن المسائل المواضيعية (التوصية 9)؛
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: إنشاء منصة إلكترونية لإقامة شبكات بهدف تمكين جميع أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية من تبادل بيانات الاتصال والروابط والتقارير؛ وتقييم المدخلات والتقارير الواردة من جميع الجهات المعنية بعد كل اجتماع لاقتراح أوجه تآزر وأنشطة مشتركة.

دال - التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي

يشكّل التباين في الاحتياجات التجارية والإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وهو ما يستتبع ضرورة وضع حلول مصممة خصيصاً لفرادى البلدان النامية غير الساحلية، تحدياً لقدرة اللجان الإقليمية على التعاون فيما بينها بشأن برنامج عمل فيينا.

التوصيات:

- اللجان الإقليمية أو أمانة منصة التعاون الإقليمي (حسب الاقتضاء): إنشاء آلية مؤسسية لضمان اتباع نهج متسق في دعم البلدان النامية غير الساحلية؛ وتيسير عقد مقارنات على صعيد مختلف القارات بين التجارب والتحديات والسياسات المنفذة دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وإعداد تقارير تحليلية إقليمية عن برنامج العمل؛ وتعميم نتائج المناقشات حول الفرص المتاحة لتنفيذه على الكيانات المعنية.

هاء - التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

يجري التعاون على الصعيد القطري بشأن برنامج عمل فيينا من خلال البرامج المشتركة، واجتماعات الأفرقة القطرية، والأفرقة العاملة المواضيعية، والاتصالات المواضيعية. ومع أنّ الأفرقة القطرية في معظم البلدان النامية غير الساحلية (27) تضم 20 عضواً أو أكثر، مما يدل على حضور قوي لمنظومة الأمم المتحدة، فإنّ العديد من الأعضاء هم كيانات ليس لها حضور مادي، وتجد صعوبة في المشاركة بسبب عدم إشراكها بصورة منهجية في المداورات ذات الصلة وعدم دعوتها على نحو منهجي إلى الدخول في شراكات مشتركة مع الوكالات المقيمة.

التوصيات:

- الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: اتخاذ التدابير اللازمة لضمان انضمام مؤسساتهم إلى عضوية الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية التي تقدّم لها الدعم لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وكفالة مشاركتها فيها مشاركة منتظمة ونشطة؛
- المنسقون المقيمون في البلدان النامية غير الساحلية: زيادة وعي الأفرقة القطرية بالخبرة التقنية للكيانات التي ليس لها حضور مادي في البلد المعني؛ والتنسيق بصفة استباقية مع هذه الكيانات في عمليات التخطيط والمبادرات المشتركة؛ وضمان التواصل المنتظم مع هذه الكيانات، بما يتيح مشاركتها عن بعد في جميع الاجتماعات ذات الصلة.

سابعاً - دعم الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية لبرنامج عمل فيينا (الفصل الثامن)

ألف - أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا وبين الاحتياجات الإنمائية الوطنية

أبرز ممثلو 26 من البلدان النامية غير الساحلية التحول الاقتصادي الهيكلي (الأولوية 5)، والبنية التحتية للنقل (الأولوية 2 (ب))، والبنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأولوية 2 (أ))، وتيسير التجارة (الأولوية 3 (ب)) باعتبارها أهم الأولويات لاحتياجاتها الإنمائية الوطنية. كما سلطوا الضوء على ضرورة تقديم دعم عاجل من أجل: تطوير ممرات النقل، وإعداد مشاريع البنية التحتية والنقل، وأطر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات التجارية واستراتيجيات التصدير؛ والاستفادة من المبادرات الإقليمية؛ وتنوع المنتجات وإضافة القيمة والتصنيع؛ وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية؛ وانخراط القطاع الخاص؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

باء - أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا وبين عمل الأفرقة القطرية والفرص الناشئة عن الإصلاحات

تعتبر غالبية الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية برنامج عمل فيينا ذا صلة بعملها، بيد أن أياً منها لم يضع أي خطط عمل أو استراتيجيات لتنفيذه. وقد أقرت غالبيتها بأن برنامج عمل فيينا لا يؤخذ في الحسبان صراحةً، سواء في صياغة التحليل القطري المشترك أو في وضع إطار التعاون القطري. وعزت هذا الأمر إلى عدم وجود معرفة كافية ببرنامج عمل فيينا وإلى نقص الوعي به وغياب توجيهات صريحة من حكومات البلدان النامية غير الساحلية للنظر فيه لدى وضع إطار التعاون القطري. وقد أتاح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة للمنسقين المقيمين للاستفادة من قدراتهم المعززة ومن القدرة على حشد الجهات المعنية استفادة كاملة لتنفيذ تدابير على المستوى القطري في سبيل تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا.

التوصيات:

- مكتب التنسيق الإنمائي: كفالة نشر المعلومات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا على نطاق واسع، من خلال مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية، بشأن عمل الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة لاستبانة أوجه التكامل بينها والاستفادة منها؛
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: وضع مجموعات معلومات عن برنامج عمل فيينا لفائدة المنسقين المقيمين المعيّنين حديثاً في البلدان النامية غير الساحلية وتقديم إحاطات دورية افتراضية لهم عن حالة تنفيذه؛

- الأفرقة القطرية: تحسين تزويد حكومات البلدان النامية غير الساحلية، بصفة فريق قطري، بمعلومات عن أوجه التكامل والقيمة المضافة لعمل كل منها فيما يتعلق بأولويات برنامج عمل فيينا.

جيم - التعاون بين الحكومات الوطنية وبين الأفرقة القطرية بشأن برنامج عمل فيينا

في الحالات التي اعتُبر فيها التعاون إيجابياً وبُناءً، حُدِّدَت العوامل التالية، ضمن أخرى، على أنها عوامل مساهمة في هذا التعاون: اتباع الحكومة نهجاً استباقياً (من حيث تولي زمام الأمور والقيادة والطلب وإمكانية الوصول وتقبُّل الأفكار)، والتشاور المشترك، والعمل المشترك، وتقاسم التكاليف والموارد. أما في الحالات التي اعتُبر فيها التعاون صعب التحقق، فتشمل العوامل المساهمة الأزمات المتعددة الأبعاد التي تحدُّ من قدرة الحكومات على التركيز على تحقيق الأهداف على المديين المتوسط والبعيد وأوجه القصور التي يعاني منها النظراء الوطنيون فيما يتعلق بالمواقف والتخطيط والتنظيم والقدرة والوصول وتقبُّل الأفكار.

التوصيات:

- حكومات البلدان النامية غير الساحلية: ضمان تولي زمام برنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني؛ وضمان أن تتمتع كيانات منظومة الأمم المتحدة بحرية العمل على الصعيد القطري في المجالات الرئيسية ذات الأولوية في برنامج العمل؛ وتنظيم لقاءات سنوية لتبادل الأفكار بين الوزارات المعنية والأفرقة القطرية من أجل مناقشة التحديات الناشئة فيما يتصل ببرنامج عمل فيينا وتقييم الدعم متاح.

دال - الدعم الذي تحتاجه الأفرقة القطرية من المقار وعلى الصعيد الإقليمي

أعرب أعضاء الأفرقة القطرية عن تقديرهم لدور مكتب التنسيق الإنمائي في إنشاء شبكة من مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية وفي توفير التوجيه التقني لإجراء تحليل قطري مشترك وإعداد أطر للتعاون القطري، بيد أنهم سلطوا الضوء على الحاجة إلى دعم من مقار مؤسساتهم ومن المكاتب الإقليمية في مجالات التخطيط والتوجيهات والدعم الفني والتحليلي والاتصال وتبادل المعلومات وتعبئة الموارد وإقامة الشراكات.

التوصيات:

- كيانات منظومة الأمم المتحدة: تمكين الأفرقة القطرية من معالجة برنامج عمل فيينا من خلال إدراجه في دورات التخطيط وأدواته؛ وتجميع القوانين واللوائح المتعلقة به لكي يتسنى للأفرقة القطرية تبين الثغرات في القوانين والسياسات الوطنية وتوجيه حكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن الإصلاحات اللازمة والخيارات المناسبة في مجال السياسات العامة؛ وضمان زيادة فهم المكاتب الإقليمية وإدراكها لأهمية برنامج عمل فيينا؛ وتقاسم معارف المكاتب الإقليمية وخبراتها مع المكاتب القطرية بشأن أولويات برنامج عمل فيينا في المجالات المناسبة من اختصاصات هذه المكاتب؛

- مكتب التنسيق الإنمائي: تبادل المعلومات عن أولويات برنامج عمل فيينا لإثراء عمل الائتلافات المواضيعية المعنية على الصعيد الإقليمي؛
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: إعداد مذكرة إحاطة بشأن الدعم المحدد الذي يمكن أن يقدمه المكتب للأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا؛ وتقديم إحاطات للأفرقة القطرية وموظفي برامجها بشأن العناصر الرئيسية المتصلة ببرنامج عمل فيينا للنظر فيها عند إجراء تحليل قطري مشترك وعند وضع مجموعات النتائج وخطط العمل لأطر التعاون ووثائق البرامج القطرية.

ثامناً - تعزيز مشاركة الشركاء الخارجيين في التنمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا (الفصل التاسع)

التحديات التي تواجه التنسيق والتعاون

سلّمت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بالمزايا النسبية ومجالات الخبرة التي يتمتع بها كل منهما فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا ورحّبوا بها، بيد أنّ المفتش وقف في الاستعراض على تحديات جمة تواجه التعاون مردها إلى العوامل التالية: المشاركة غير المنظمة وغير الكافية؛ والتحديات التي تواجه مسعى تبادل المعلومات؛ والإخفاقات المتصورة؛ والتباينات في الأولويات والمبادئ والنهج وهيكل الإبلاغ المالي؛ وتقلص عدد الشركاء في التنمية في بعض البلدان النامية غير الساحلية. ولمعالجة هذه التحديات، أبرز الجانبان معاً ضرورة اتخاذ تدابير للاعتراف بمجالات القوة ذات الصلة لدى كل منهما واستثمارها، وإضفاء الطابع الرسمي على وسائل التعاون، وتعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات، وتعزيز الدراسات المشتركة وحلقات العمل والمساعدة التقنية والمناصرة والتمويل.

التوصيات:

- كيانات منظومة الأمم المتحدة: توسيع عضوية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لتشمل شركاء في التنمية ذوي خبرة في المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا ووضع مذكرات اتفاق معهم؛ وتعزيز تبادل الأفكار والتصورات الموجهة نحو إيجاد الحلول مع الشركاء في التنمية من خلال المحافل العالمية، واجتماعات الموائد المستديرة التي تعقدتها الجهات المانحة، والمنصات الإلكترونية وشبكات المعارف؛
- الشركاء في التنمية: التواصل مع مكتب التنسيق الإنمائي على الصعيد العالمي ومع المنبئيين المقيمين على الصعيد القطري لتقييم سبل تعميق الشراكات مع الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وتقديم دعم في مجال بناء القدرات لفائدة المنبئيين المقيمين والأفرقة القطرية من أجل تحسين اعتماد فرص المشاركة المباشرة على الصعيد القطري.

تاسعاً - التوصيات الرسمية وغير الرسمية

من بين التوصيات الرسمية التسع باتخاذ إجراءات الواردة في هذا التقرير (انظر المرفق الحادي عشر)، هناك توصيتان موجّهتان إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في وحدة التفيتش المشتركة، وست توصيات موجّهة إلى الأمين العام تحديداً. وفي حين وُجّهت توصية واحدة فقط (التوصية 7) إلى الهيئات التشريعية والهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فإنّ تنفيذ التوصيات الثماني الأخرى في الوقت المناسب وبفعالية سيُتيسر بدرجة كبيرة بما ستقدّمه تلك الهيئات من دعم صريح لهذه التوصيات ومتابعتها مع الرؤساء التنفيذيين للتحقق من تنفيذها.

ويرى المفتش أنّ بالإمكان تنفيذ معظم هذه التوصيات عملياً ضمن الإطار الزمني المحدّد في كانون الأول/ديسمبر 2022، مما يتيح تقييم أثرها الأولي، إذا ما أُجري تقييم إجمالي لتنفيذ برنامج عمل فيينا في أقرب وقت إلى موعد نهايته في عام 2024. وتكمّل التوصيات الرسمية توصيات غير رسمية أو "مرنة" تشكّل اقتراحات إضافية لمعالجة ما استُبين من تحديات، واستثمار الفرص المتاحة، وتعزيز الاتساق والقيمة النسبية للدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا. ويُبرز الموجز التنفيذي التوصيات الرئيسية غير الرسمية، بينما يردّ موجز للتوصيات المتبقية ضمن 14 مجالاً رئيسياً في المرفق العاشر.

والتوصيات غير الرسمية موجّهة إلى الجهات التالية: (أ) حكومات البلدان النامية غير الساحلية وبعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف؛ و(ب) الهيئات التشريعية والهيئات الإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ و(ج) الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ و(د) الجهات الفاعلة الرئيسية في كيانات منظومة الأمم المتحدة (اللجان الإقليمية، ومكتب التنسيق الإنمائي، ومكتب الممثل السامي، والأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية)؛ و(هـ) الشركاء في التنمية.

ويرى المفتش أنّ النظر في التوصيات المرنة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى إجراءات حاسمة تتخذها الهيئات التشريعية والهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيون في الوقت المناسب بشأن التوصيات الرسمية التسع، سوف يعزّز إلى حدّ بعيد دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

الصفحة

iii	استعراض عام	
1	مقدمة	أولاً -
1	ألف - السياق	
3	باء - أولويات برنامج عمل فيينا	
6	جيم - الغرض من الاستعراض وأهدافه	
7	دال - الأثر المتوخى	
8	هاء - النهج المتبع في الاستعراض ومنهجيته	
10	واو - القيود والفرص المتعلقة بجائحة كوفيد-19	
10	زاي - شكر وتقدير	
11	الترتيبات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا	ثانياً -
		ألف - أوجه تمتع كيانات منظومة الأمم المتحدة بوضع أفضل لدعم المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا	
11	استناداً إلى القيمة المضافة النسبية	
12	باء - تجسيد أولويات برنامج عمل فيينا في قرارات الهيئات التشريعية وفي الولايات والخطط الاستراتيجية والبرمجة ...	
17	جيم - المبادرات المتخذة أو المزمعة أو الممكنة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا	
19	دال - إدماج برنامج عمل فيينا في الأعمال التنظيمية	
23	الإنجازات والتحديات الداخلية والخارجية والثغرات وأوجه التكامل في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا	ثالثاً -
23	ألف - الإنجازات المحققة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا والتدابير التي تسهم في إحراز النجاح	
27	باء - التحديات التي تواجه دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا	
35	جيم - الثغرات وأوجه التكامل والتداخل	
38	التحديات القائمة والفرص المتاحة للتعبيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا	رابعاً -
38	ألف - التواصل مع بلدان المرور العابر	
40	باء - اتساق برنامج عمل فيينا مع خطط التنمية الأخرى	
44	جيم - خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا	
46	دال - تأثير جائحة كوفيد-19	
50	القدرة الداخلية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا	خامساً -
50	ألف - تعزيز التنسيق والتعاون الداخليين بشأن برنامج عمل فيينا	
54	باء - زيادة الوعي ببرنامج عمل فيينا في صفوف الموظفين عموماً	
57	جيم - تحسين فرص التدريب والتعلم بشأن برنامج عمل فيينا	
60	دال - تحسين عملية رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه	
		أداء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتزويده بالموارد	سادساً -
68	للاضطلاع بالدور الذي كُلف به في تنفيذ برنامج عمل فيينا	
68	ألف - تقييم أداء مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بدوره المنوط به بشأن برنامج عمل فيينا	
72	باء - توفير الموارد لمكتب الممثل السامي لأداء دوره المنوط به بشأن برنامج عمل فيينا	
75	التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا	سابعاً -
75	ألف - منابر التنسيق والتعاون الحكوميين الدوليين بشأن برنامج عمل فيينا	
79	باء - جهات التنسيق المعنية ببرنامج عمل فيينا في الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية	

- 81 جيم - التحديات الأساسية القائمة في مجال التنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن برنامج عمل فيينا
- 81 دال - التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا على مستوى المقار فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء في التنمية
- 82 هاء - التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا فيما بين اللجان الإقليمية والأفرقة القطرية
- 86 ثامناً - الدعم الذي تقدمه الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا
- 89 ألف - أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية
- 89 باء - المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا التي تحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى دعم عاجل فيها من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرين
- 91 جيم - صلة برنامج عمل فيينا بعمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية
- 92 دال - مدى كفاية التعاون بين الحكومات الوطنية والأفرقة القطرية بشأن برنامج عمل فيينا
- 94 هاء - إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في عمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية
- 97 واو - فرص تعزيز الدعم على الصعيد القطري، المنبثقة عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
- 98 زاي - الدعم الذي يحتاجه أعضاء الأفرقة القطرية من مقارهم ومكاتبهم الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا
- 99 تاسعاً - تعزيز مشاركة الشركاء في التنمية الخارجيين في تنفيذ برنامج عمل فيينا
- 101 ألف - الشركاء الرئيسيون في التنمية ومجالات الخبرة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا
- 101 باء - تقييم كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بصفة متبادلة للمجالات التي يتمتع فيها كل منهما بخبرة واسعة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا
- 103 جيم - التحديات التي تواجه التنسيق والتعاون وسبل التحسين
- 105 المرفقات
- 109 الأول - منهجية الاستعراض
- 114 الثاني - مجالات دعم كيانات منظومة الأمم المتحدة لبرنامج عمل فيينا: النواتج والنتائج المتوقعة
- الثالث - أوجه الترابط بين أولويات برنامج عمل فيينا وولايات كيانات منظومة الأمم المتحدة وإدراجها (صرحاً أو ضمناً) في الأطر الاستراتيجية وبرامج العمل
- 117 الرابع - أوجه ارتباط ولايات كيانات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها وأهدافها بأولويات برنامج عمل فيينا
- 120 الخامس - جدول تجميعي للبرامج والمشاريع والأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة أو تعتمزم الاضطلاع بها دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا (2014-2024)
- 124 السادس - ما ينبغي للكيانات أن تفعله وأن تتجنبه من أجل تحقيق نتائج مثمرة في تنفيذ برنامج عمل فيينا
- 129 السابع - الثغرات وأوجه التداخل/التكامل في دعم أولويات برنامج عمل فيينا
- 133 الثامن - الوحدات الرئيسية التي تتولى داخل كل كيان تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية وأدوارها ومسؤولياتها
- 137 التاسع - خريطة حضور أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32
- 141 العاشر - توصيات مرنة إضافية لتنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية بفعالية
- 144 الحادي عشر - لمحة عامة عن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة
- 149

أولاً- مقدمة

ألف- السياق

1- أدرج هذا الاستعراض للدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020 دعماً لإطارها الاستراتيجي البعيد المدى للفترة 2020-2029. ويعرض الإطار الدعم المقدم لمنظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأهداف والاتفاقيات المتفق عليها دولياً باعتبار هذا المجال أحد مجالات التركيز المواضيعية الأربعة لعمل الوحدة. وبذلك، تركّز وحدة التفتيش المشتركة بصفة خاصة على دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعاني من مواطن ضعف مرتبطة بموقعها الجغرافي. ومن ثم فإنّ هذا الاستعراض بشأن البلدان النامية غير الساحلية هو الثالث في سلسلة تقارير، بعد التقريرين السابقين المتعلقين بالدول الجزرية الصغيرة النامية⁽¹⁾ وبالحد من مخاطر الكوارث⁽²⁾.

2- فضلاً عن ذلك، يأتي الاستعراض استجابةً لطلب مكتب الممثل السامي الموجّه إلى وحدة التفتيش المشتركة، الزامي إلى تحليل سبل دعم الأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل للبلدان النامية غير الساحلية لتحقيق الأهداف والأولويات الواردة في برنامج عمل فيينا وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

3- والبلدان النامية غير الساحلية هي بلدان نامية تتميز بافتقارها إلى منفذ إلى البحر. ويبلغ عددها 32 بلداً (انظر الجدول 1) تتوزع على أربع قارات، ويصل مجموع سكانها إلى 509 ملايين نسمة أو نحو 6,7 في المائة من مجموع سكان العالم (2018). ويعيش نحو ثلث هؤلاء السكان الـ 509 ملايين في فقر مدقع، ويتخلف متوسط ترتيب البلدان النامية غير الساحلية في مؤشر التنمية البشرية عن المتوسط العالمي بنسبة 20 في المائة⁽³⁾.

الجدول 1 قائمة البلدان النامية غير الساحلية
أفريقيا (16): إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، ومالي، وملاوي، والنيجر.
آسيا (12): أذربيجان، وأرمينيا، وأفغانستان، وأوزبكستان، وبوتان، وتركمانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومنغوليا، ونيبال.
أوروبا (2): جمهورية مولدوفا، ومقدونيا الشمالية.
أمريكا اللاتينية (2): باراغواي، وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات).

المصدر: بحث مستندي أجرته وحدة التفتيش المشتركة.

4- وتدرج التحديات الإنمائية الأساسية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 ضمن الفئات الرئيسية الأربع التالية⁽⁴⁾:

(1) JIU/REP/2015/2 و JIU/REP/2016/3 و JIU/REP/2016/7.

(2) JIU/REP/2019/3.

(3) UN-OHRLLS, "Landlocked developing countries: things to know, things to do" (2019).

(4) المرجع نفسه.

(أ) تحديات هيكلية: تتعلق هذه التحديات بالموقع الجغرافي غير الساحلي لهذه البلدان، ومن ثم فإن موقعها النائي وبُعد المسافة عن الموانئ يحدان من مشاركتها الكاملة في شبكات الإنتاج وسلاسل الإمداد العالمية، مما يؤدي إلى عزلها عن الأسواق العالمية ويحد من إمكانية الوصول إلى الموارد البحرية وجني الإيرادات المتأتية من أنشطة الموانئ. إذ يتعين أن تمر التجارة العالمية عبر بلدان أخرى (معظمها بلدان نامية تواجه تحديات خاصة بها)⁽⁵⁾. وتشمل التحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية ما يلي: الإجراءات المرهقة التي ينطوي عليها عبور الحدود، وقصور البنية التحتية للنقل العابر، وكلا التحديين يزيد من تكاليف النقل وتكاليف المعاملات التجارية. ويتطلب فهم عمق التحديات تصنيف التحديات الهيكلية إلى قضايا البنية التحتية المادية (الطرق والسكك الحديدية والمطارات وما إلى ذلك) وغير المادية (عبور الحدود وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية والرقمنة)؛

(ب) ارتفاع تكاليف النقل المتصلة بتيسير التجارة واللوجستيات، فضلاً عن ضعف الربط بشبكات النقل: تدفع البلدان النامية غير الساحلية أكثر من ضعف ما تدفعه بلدان المرور العابر من تكاليف النقل، ويتعين عليها الانتظار لفترات أطول لإرسال البضائع وتلقيها من الأسواق الخارجية. ويستتبع ارتفاع تكاليف النقل ارتفاع أسعار جميع السلع المستوردة والمصدرة، وإضعاف قدرتها التنافسية، وتثبيط الاستثمار، وتقليص النمو الاقتصادي، وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها؛

(ج) الاعتماد على السلع الأولية: بسبب القيود المفروضة على القدرات الإنتاجية، وعدم تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي وضعف القدرات المؤسسية وقدره الموارد البشرية على صوغ وتنفيذ سياسات سديدة، تعتمد اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على عدد محدود من السلع الأولية، وأنواع معينة من الصناعات الاستخراجية وغيرها من المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية؛

(د) مواطن الضعف: التعقيدات الناجمة عن قابلية التأثر بتغير المناخ والتصحح وتدهور الأراضي، مردّها إلى كون 54 في المائة من إجمالي أراضي البلدان النامية غير الساحلية هي عبارة عن أراضي جافة تحتضن 60 في المائة من مجموع السكان. وكثير من البلدان النامية غير الساحلية هي بلدان جبلية تتباين أوجه تأثرها بتغير المناخ.

5- ويؤدي تضايف هذه التحديات والافتقار إلى منفذ إلى البحر إلى تأثر اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية بالصددمات الخارجية بصورة منهجية، بما في ذلك جائحة كورونا (كوفيد-19). ومن أجل تركيز الاهتمام على التحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وتحديد التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها هذه البلدان وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية للتصدي لهذه التحديات، نظمت الأمم المتحدة مؤتمريين عالميين مخصّصين، عُقد أولهما في ألماتي، كازاخستان، في عام 2003. أما الثاني، الذي استند إلى الدروس المستفادة من مؤتمر ألماتي، فعُقد في فيينا في عام 2014. وتوّج المؤتمران باعتماد خطتي عمل متعاقبتين، هما برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (2003-2013) وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024. ويمكن الاطلاع على تفاصيل برنامجي العمل، بما في ذلك متابعتهم، في البندين 1 و 2 من الورقة التكميلية، وهي متاحة على الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة.

(5) تشمل التحديات التي تواجهها بلدان العبور النامية، على سبيل المثال لا الحصر، ندرة الموارد المالية والبشرية المؤهلة ومحدودية البنى التحتية المادية والاقتصادية، بما في ذلك النقل والاتصالات.

باء - أولويات برنامج عمل فيينا

6- حدّد برنامج عمل فيينا، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 137/69 (المعتمد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2014)، ستة أهداف وست أولويات، بما في ذلك أولويتان جديدتان لم تردا في برنامج العمل السابق، أي برنامج عمل ألماتي. وتتمثل هاتان الأولويتان في التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي والتحول الاقتصادي الهيكلي. وتقابل أربعاً من الأولويات الست أهدافاً خاصة بها، وتحدّد جميع الأولويات الست الإجراءات التي يتعين أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وبلدان المرور العابر النامية ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية (المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف والدول المانحة والقطاع الخاص وغيرها) لتفعيل تلك الأولويات.

7- ويكمل برنامج عمل فيينا نداء ليفينغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية⁽⁶⁾، الذي اعتمد في حزيران/يونيه 2015. ويحدّد النداء الإجراءات التي يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبلدان المرور العابر وشركاؤها في التنمية اتخاذها في المجالات الست ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، مع التركيز بصفة خاصة على تعميم برنامج عمل فيينا ورصد تنفيذه وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في خطة التنمية العالمية.

8- وفي الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2018 وآذار/مارس 2019، في منتصف الطريق من برنامج عمل فيينا، أعدّ ثلثا البلدان النامية غير الساحلية تقييمات على المستوى الوطني بشأن تنفيذه. وقد أسهمت هذه التقييمات في إجراء ثلاثة استعراضات إقليمية لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا تتعلق بكل من آسيا وأوروبا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وأسهمت هذه الاستعراضات بدورها في تقرير الأمين العام الرئيسي لمنتصف المدة عن تنفيذ برنامج عمل فيينا بين عامي 2014 و2019، الذي جرى النظر فيه خلال الاستعراض الشامل رفيع المستوى لبرنامج عمل فيينا (نيويورك، 5-6 كانون الأول/ديسمبر 2019)، الذي تُوجّ بعتماد إعلان سياسي اعتمده الجمعية العامة في وقت لاحق في قرارها 15/74.

برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية

الهدف الرئيسي: تحقيق المزيد من الاتساق في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان نتيجة لموقعها النائي وغير الساحلي والمعوقات الجغرافية المرتبطة بذلك، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر من خلال التحرك نحو تحقيق الهدف المتمثل في إنهاء الفقر المدقع.

الأهداف

1- تعزيز الوصول إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسائل النقل، على أساس حرية المرور العابر، والتدابير الأخرى ذات الصلة، وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة.

2- تخفيض تكاليف المعاملات التجارية وتكاليف النقل، وتحسين الخدمات التجارية الدولية من خلال تبسيط وتوحيد القواعد والأنظمة، بغية زيادة القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية غير الساحلية، وتقليل تكاليف الواردات، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة والشاملة للجميع.

3- تطوير شبكات البنية التحتية الملائمة في قطاع النقل العابر، واستكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية.
4- التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الثنائية والإقليمية والدولية وتعزيز التكامل الإقليمي.
5- تعزيز النمو وزيادة المشاركة في التجارة العالمية، من خلال إحداث تحول هيكلي في ما يتصل بتعزيز تنمية القدرة الإنتاجية، وإضافة القيمة والتنوع وتقليل الاعتماد على السلع الأساسية.
الأولويات والأهداف المقابلة
الأولوية 1 (المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر): (أ) تقليل وقت السفر على طول الممرات لكي يتسنى نقل الشحنات العابرة بسرعة تتراوح بين 300 و400 كيلومتر في كل 24 ساعة؛ و(ب) التقليل إلى حد كبير من الوقت الذي يُنفق على الحدود البرية؛ و(ج) تحسين الربط بين وسائل النقل المختلفة بشكل كبير بهدف ضمان كفاءة عمليات الانتقال من السكك الحديدية إلى الطرق البرية والعكس بالعكس، ومن الموانئ إلى السكك الحديدية و/أو الطرق البرية والعكس بالعكس.
الأولوية 2 (أ) (البنية التحتية للنقل): (أ) تعزيز نوعية الطرق بشكل كبير، بما في ذلك زيادة نسبة الطرق المعبدة، بالمعايير المناسبة على الصعيد الوطني؛ و(ب) توسيع وتحسين البنية التحتية للسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية، عند الاقتضاء؛ و(ج) إكمال الوصلات الناقصة في شبكات النقل العابر الإقليمية للطرق البرية والسكك الحديدية.
الأولوية 2 (ب) البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات): (أ) القيام حسب الاقتضاء بتوسيع وتحسين البنية التحتية للإمداد بخدمات الطاقة الحديثة والمتجددة في المناطق الريفية والحضرية ونقلها وتوزيعها؛ و(ب) ينبغي لجميع البلدان النامية غير الساحلية أن تسعى إلى تعميم سياسة الاتصالات العريضة النطاق؛ و(ج) تشجيع الوصول المفتوح والميسور التكلفة إلى شبكة الإنترنت للجميع؛ و(د) ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تعمل بهمة من أجل سد الفجوة الرقمية.
الأولوية 3 (أ) (التجارة الدولية): (أ) تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، مع التركيز على زيادة الصادرات بدرجة كبيرة؛ و(ب) تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة والمكونات المصنعة، حسب الاقتضاء، في صادرات البلدان النامية غير الساحلية من أجل تنوع أسواق صادراتها ومنتجاتها بشكل كبير؛ و(ج) مواصلة تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأخرى في المنطقة نفسها من أجل تحقيق زيادة تدريجية ومستمرة في حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة داخل هذه المنطقة؛ و(د) دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في الاحتياجات المحددة والتحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في جميع المفاوضات التجارية الدولية.
الأولوية 3 (ب) (تيسير التجارة): (أ) تبسيط وترشيد إجراءات عبور الحدود إلى حد كبير بهدف تقليص مدة التأخير في الموانئ وفي الحدود؛ و(ب) تحسين مرافق المرور العابر وزيادة كفاءتها بهدف تخفيض تكاليف المعاملات؛ و(ج) كفاءة نشر وتحديث جميع الأنظمة والشكليات والإجراءات المتعلقة بالمرور العابر وفقاً لما ينص عليه اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.
الأولوية 4 (التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي): لا توجد أهداف ذات صلة.
الأولوية 5 (التحول الاقتصادي الهيكلي): (أ) زيادة القيمة المضافة في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة، بهدف تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة؛ و(ب) زيادة التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات؛ و(ج) تعزيز النمو القائم على قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات السياحية، بهدف زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛ و(د) تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

الأولوية 6 (وسائل التنفيذ): لا توجد أهداف ذات صلة.

التنفيذ والمتابعة والاستعراض (تربد الكيانات المنقّدة بين قوسين)

الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

- 1- إدراج برنامج عمل فيينا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والقطاعية (البلدان النامية غير الساحلية)؛
- 2- إنشاء آليات تنسيق وطنية حيثما كان ذلك مناسباً (البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية)؛
- 3- إشراك جميع الجهات المعنية في رصد واستعراض برنامج عمل فيينا (وفي تنفيذه والإبلاغ عنه) (البلدان النامية غير الساحلية).

الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

- 1- الرصد والاستعراض من خلال العمليات الحكومية القائمة (البلدان النامية غير الساحلية والشركاء في التنمية)؛
- 2- تعميم تنفيذ برنامج عمل فيينا في البرامج ذات الصلة (المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واللجان الإقليمية (الأمم المتحدة وغيرها)، ومصارف التنمية الإقليمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)؛
- 3- تقديم تقارير تحليلية عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (للجان الإقليمية)؛
- 4- المشاركة بنشاط في دورات اللجان الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا (المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص).

الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي

- 1- إجراء استعراضات سنوية لتنفيذ برنامج عمل فيينا من خلال تقارير الأمين العام (الجمعية العامة، مع اضطلاع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بدور تنسيقي رائد)؛
- 2- إدراج برنامج عمل فيينا في برامج العمل التنظيمية وإجراء استعراضات قطاعية ومواضيعية لتنفيذه (مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة)؛
- 3- ضمان إجراء متابعة منسّقة ورصد فعال لتنفيذ برنامج عمل فيينا وتقديم تقارير عن التنفيذ؛
- 4- المناصرة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي (مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)؛
- 5- وضع المؤشرات ذات الصلة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا (مكتب الممثل السامي)؛
- 6- إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا (الجمعية العامة، مع اضطلاع مكتب الممثل السامي بدور تنسيقي رائد)؛
- 7- عقد مؤتمر ثالث من تنظيم الأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية في عام 2024 لإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل فيينا وتحديد الإجراءات اللاحقة (الجمعية العامة، مع اضطلاع مكتب الممثل السامي بدور تنسيقي رائد).

المصدر: بحث مستندي أجرته وحدة البحث المشتركة في وثائق مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومصادر أخرى متاحة للعموم.

9- ولمعالجة التحديات المبيّنة في استعراض منتصف المدة، وبطلب من رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أعدّ مكتب الممثل السامي، بالتشاور مع منظومة الأمم المتحدة وكيانات أخرى، خريطة طريق للإجراءات والأنشطة الرئيسية الرامية إلى حفز التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. واعتمدت خارطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية خلال الاجتماع السنوي لوزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية في آب/أغسطس 2020، ويتوخى من خارطة الطريق أن تكون وثيقة قابلة للتعديل تتطور لتجسّد أولويات جديدة، وستخضع للاستعراض من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

جيم- الغرض من الاستعراض وأهدافه

10- الغرض من هذا الاستعراض هو تعزيز اتساق الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، والقيمة النسبية لهذا الدعم، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على معالجة الاحتياجات والتحديات الناشئة عن موقعها الجغرافي غير الساحلي. وسيساعد ذلك في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

11- ويهدف الاستعراض إلى تقديم معلومات إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التشريعية والإدارية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة عن كيفية تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للقرارات الرامية إلى دعم برنامج عمل فيينا. ويقدم الاستعراض معلومات عن الاتساق والنزاهة في العمليات، فضلاً عن القيمة المضافة النسبية بشأن التحديات المطروحة والإنجازات المحقّقة. ويعرض أيضاً معلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتدابير التي من شأنها أن تكفل تقديم دعم أنجع للتنفيذ في السنوات المتبقية من برنامج عمل فيينا وما بعدها.

12- ويتوخى الاستعراض تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- **الهدف 1:** تقييم نطاق الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، وتحديد المجالات التي توجد فيها هذه الكيانات في وضع أفضل لتقديم الدعم فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية، وتقييم قدراتها التنظيمية ذات الصلة، وطبيعة تنسيقها وتعاونها على المستويين الداخلي والخارجي، وأوجه التكامل والتداخل والثغرات وسبل ووسائل ترشيد الدعم المقدم على نطاق المنظومة للبلدان النامية غير الساحلية. ويشمل ذلك أوجه التكامل والتآزر مع سائر الشركاء في التنمية وخطط التنمية العالمية الأخرى⁽⁷⁾ التي تركز على الحالات التي يساهمون فيها أيضاً في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا؛
- **الهدف 2:** تحديد وتقييم التدابير المتخذة للتصدي للتحديات والقيود التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، وبلورة دروس أو مبادئ للممارسات الجيدة، استناداً إلى التقييمات، لتعزيز النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛
- **الهدف 3:** دراسة المنظورات الوطنية (من ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك و/أو جنيف والوزارات التنفيذية في بلدان نامية غير ساحلية مختارة) بشأن

(7) خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للمعد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)، وخطة عمل أيس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس، وإطار مينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة وغيرها.

برنامج عمل فيينا، مع التركيز على تقييمها لأهمية برنامج عمل فيينا أو قيمته للاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية، وطبيعة ومدى كفاية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، وطبيعة التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية وكيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذه، وأثر ذلك على تنفيذه في البلدان النامية غير الساحلية.

13- وقد أُجري الاستعراض على نطاق المنظومة بأكملها، إذ يشمل المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة التي قُدمت الدعم (بين عامي 2014 و2019) أو تعتمت تقديم الدعم (بين عامي 2020 و2024) لتنفيذ أولوية واحدة أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا الست بعد اعتماده.

14- ولا يشمل الاستعراض أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعماً للبلدان النامية غير الساحلية في مجالات لا تتصل ببرنامج عمل فيينا. كما أنه لا يقيّم كيفية تنفيذ الدول الأعضاء لبرنامج عمل فيينا، ولا فعالية أو أثر فرادى الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا.

15- وعلاوة على ذلك، لا يقيّم الاستعراض فعالية مكتب الممثل السامي في تنفيذ ولايته المحددة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا⁽⁸⁾. وبدلاً من ذلك، خضع المكتب للاستعراض من منظور سبل زيادة تحسين تنسيقه وتعاونه مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ودعمه للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا، ومدى كفاية موارده من حيث الدور المنوط به فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا.

16- وللوقوف على أوجه التكامل والشراكات والتعاون والتنسيق والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، التُست آراء 25 من الشركاء في التنمية من خارج منظومة الأمم المتحدة يقدّمون بدورهم دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

دال - الأثر المتوخى

17- من المتوقع أن تؤدي نتائج الاستعراض واستنتاجاته والتوصيات المنبثقة عنه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال تحديد مساهمات الجهات الفاعلة المعنية من منظومة الأمم المتحدة في برنامج عمل فيينا (ماضياً وحاضراً ومستقبلاً)، وتسهيل الضوء على المجالات التي توجد فيها منظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل لتقديم دعم فعال؛

(ب) تعميم الممارسات الجيدة: من خلال تبيين وتبادل الدروس التي استخلصتها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات في معالجة أوجه القصور والتحديات التي تواجهها في دعم تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا؛

(ج) تعزيز الوعي والتنسيق والتعاون والشراكات من أجل تحقيق أثر جماعي: بتحديد الفرص المتاحة لتعزيز أوجه التأزر فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وبينها وبين سائر الشركاء في التنمية والبلدان النامية غير الساحلية بشأن التدابير الرامية إلى دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا بصورة تكاملية، مع الاستفادة من القيمة المضافة النسبية لكل مؤسسة؛

(د) تعزيز الاتساق: من خلال توفير إرشادات لـ '1' عمل مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بالدور المنوط به في تنسيق إجراءات كيانات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تنفيذ

(8) أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً مخصصاً (IED-19-009، 27 شباط/فبراير 2020) ومراجعة لإدارة المكتب في السنوات الأخيرة (OIOS 2017/093). انظر البند 7 من الورقة التكميلية المرفقة بهذا التقرير للاطلاع على موجز لنتائج التقييم واستنتاجاته والتوصيات المنبثقة عنه.

برنامج عمل فيينا وتعزيز الاتساق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و'2' سبل عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة سوياً على نحو أفضل؛

- (هـ) *تعزيز الضوابط والامتثال*: من خلال إثراء تقرير الأمين العام السنوي عن تنفيذ برنامج عمل فيينا ببيان التدابير التي يتعين اتخاذها على مستوى الرؤساء التنفيذيين والإدارة العليا من أجل الاضطلاع على نحو أفضل بالولاية التي أسندتها إليهم الجمعية العامة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا؛
- (و) *تعزيز الفعالية*: من خلال إثراء عمليات الإدارة وصنع القرارات في الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعمها للبلدان النامية غير الساحلية في المداورات والقرارات السنوية للجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

هاء - النهج المتبع في الاستعراض ومنهجيته

18- بالنظر إلى أن برنامج عمل فيينا كان قد تجاوز للتو منتصف الطريق عندما بدأ الاستعراض، فإنَّ النهج المتبع في الاستعراض ليس تقييماً إجمالياً للإنجازات قياساً إلى الأهداف المنشودة، بل هو تقييم للتحديات والفرص والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على صعيد المقار وعلى الصعيدين الإقليمي والقُطري، دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا خلال السنوات الخمس الأولى منه.

19- وقد انصبَّ التركيز على تحديد التدابير التي يمكن اتخاذها للتصدي للتحديات واغتنام الفرص المتاحة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات المتبقية حتى عام 2024 على نحو أكثر فعالية، تمشياً مع الأولويات الرئيسية لحكومات البلدان النامية غير الساحلية.

20- واستندت أدوات جمع البيانات المستخدمة في الاستعراض (أدلة الاستبيانات والدراسات الاستقصائية والمقابلات) إلى نتائج تقارير الأمين العام المرحلية الستة عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، واستعراض منتصف المدة الخاص ببرنامج العمل، وخريطة الطريق للتعبيل بتنفيذه. ويمكن الاطلاع على تفاصيل العناصر الرئيسية للتقارير المرحلية واستعراضات منتصف المدة في البندين 1 و2 من الورقة التكميلية.

21- ولذلك فإنَّ هيكل الاستعراض يتمحور حول تقييم المسائل الرئيسية التالية: أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا وعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وما اتُّخذ من مبادرات ذات صلة؛ والإنجازات المحقَّقة والتحديات القائمة والفرص المتاحة في دعم تنفيذه؛ والقدرة الداخلية على دعم تنفيذه وتدابير التحسين؛ والتنسيق والتعاون فيما بين المنظمات والدول الأعضاء بشأن برنامج عمل فيينا، والتدابير الرامية إلى تحسين الاتساق؛ والدعم الذي تقدِّمه الأفرقة القُطرية في البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا وسبل تحسينه؛ وسبل تحسين التواصل مع الشركاء في التنمية الخارجيين بشأن تنفيذه.

22- وفيما يتعلق بالمنهجية، اتُّبع نهج نوعي وكمي متعدد الأساليب في تصميم الاستعراض وجمع البيانات والبحث والتحليل. وترد طريقة جمع البيانات بالتفصيل في المرفق الأول، ويرد موجز لها في الجدول 2. ويقدم البند 8 من الورقة التكميلية المرفقة بهذا الاستعراض تفاصيل تصميم الأسئلة الرئيسية والأسئلة الفرعية.

الجدول 2					
لمحة عامة عن مصادر جمع البيانات					
إجمالي الأسئلة المرسلة	الردود الواردة	معدل الاستجابة	مصادر البيانات	نوع الجهة المجيبة	الفئة
28	21	75%	استبيان مؤسسي (بالإضافة إلى استبيانات متابعة ومقابلات)	المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة	منظومة الأمم المتحدة (على مستوى المؤسسات - على المستوى التنظيمي)
64	42	66%	دراسة استقصائية لدى مكاتب المنيقنين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية (باستخدام منصة Survey Monkey)	مكاتب المنيقنين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية	منظومة الأمم المتحدة (على الصعيد القطري)
680	246	36%	دراسة استقصائية لدى أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية (باستخدام منصة Survey Monkey)	أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية (باستثناء مكاتب المنيقنين المقيمين)	
32	29	91%	مقابلات افتراضية مع جميع أعضاء الأفرقة القطرية المهتمين (بمن فيهم المنيق المقيم) في البلدان النامية غير الساحلية	أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية (مكاتب المنيقنين المقيمين والوكالات)	
37	25	68%	استبيان (ردود خطية أو شفوية)	37 شريكاً في التنمية	الشركاء في التنمية
32	26	81%	مقابلات و/أو رد كتابي	البعثات الدائمة للبلدان النامية غير الساحلية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف	ممثلو البلدان النامية غير الساحلية لدى الأمم المتحدة

المصدر: ملف وحدة التفتيش المشتركة لجمع البيانات والاستعراض المستندي.

23- ويعرض المفتح في هذا التقرير النتائج المستمدة من المصادر المذكورة أعلاه. وترد نتائج إضافية مستمدة من الاستعراض المستندي ومن جمع البيانات في الورقة التكميلية، التي يراد منها أن تكون بمثابة توجيه مفيد للمهنيين التقنيين المشاركين في تقديم الدعم لتنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا. وجرى التعامل مع جميع المعلومات والآراء المستقاة من الردود على الاستبيان ومن المقابلات والدراسات الاستقصائية وفق مبدأ التقيد بالسرية الذي دأبت وحدة التفتيش المشتركة على مراعاته.

24- ولتيسير تناول التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، يتضمن المرفق الحادي عشر جدولاً يبيّن ما إذا كان التقرير مقدماً إلى المؤسسات المعنية لأجل اتخاذ إجراءات بشأنه أم للإحاطة به علماً. ويحدّد الجدول ما إذا كانت التوصيات تتطلب أن تتخذ الهيئات التشريعية أم الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات إجراءات بشأنها. ويشير مصطلح "كيانات" إلى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، فضلاً عن اللجان والإدارات والمكاتب الإقليمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة التي شاركت في هذا الاستعراض.

واو - القيود والفرص المتعلقة بجائحة كوفيد-19

25- كان فريق المشروع قد خطَّط في البداية للقيام بزيارات إلى المقار وإلى العديد من البعثات الدائمة في نيويورك، وثلاث لجان إقليمية، وستة بلدان نامية غير ساحلية لاستقاء آراء الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقُطري بشأن المسائل المتصلة بأهداف الاستعراض. إلا أنَّ جميع الرحلات ألغيت من جراء ظهور جائحة كوفيد-19. بيد أنَّ الفريق استغل الفرصة التي أتاحتها الاتصالات الافتراضية (عن طريق الفيديو والهاتف) لإدراج عينة أكبر في المقابلات. وقد طرح استخدام هذه الطريقة الافتراضية بعض التحديات في إشراك الوزارات المختصة في الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية كما كان مقرراً في الأصل. ومع ذلك، استُمدت بيانات يُعتدُّ بها من عدد تمثيلي من الدول الأعضاء في نيويورك وجنيف، التي كان لها ارتباط ببرنامج عمل فيينا، كما يرد بيانه في الجدول 2 أعلاه.

زاي - شكر وتقدير

26- يود المفتش أن يعرب عن تقديره للبعثات الدائمة للبلدان النامية غير الساحلية في نيويورك وجنيف ولجميع المسؤولين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الأخرى الذين ساعدوا في إعداد هذا التقرير، ولا سيما من قدّموا ردوداً خطية وشاركوا في المقابلات وقدّموا معارفهم وخبراتهم عن طيب خاطر.

ثانياً - الترتيبات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

27- يقدّم المفتش في هذا الفصل معلومات عن مدى استجابة كيانات منظومة الأمم المتحدة لأولويات برنامج عمل فيينا، ونطاق تغطية تلك الأولويات وطبيعة الدعم المقدم، مع إيلاء الاعتبار الواجب للميزة النسبية أو القيمة المضافة لمنظومة الأمم المتحدة مقارنة بشركاء آخرين في التنمية.

28- ويغطي القسم ألف المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا التي توجد كيانات منظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل لدعمها بالنظر إلى قيمتها المضافة النسبية مقارنة بسائر الشركاء في التنمية. أما القسم باء فيغطي ما يلي: أولويات برنامج عمل فيينا التي تشكّل جزءاً أصيلاً من ولايات كيانات منظومة الأمم المتحدة ونمط تغطية تلك الأولويات؛ والتوجيهات الصادرة عن الهيئات التشريعية والهيئات الإدارية؛ وأوجه الترابط بين الولايات والأطر الاستراتيجية وبرامج العمل وما وُضع من منتجات ذات صلة. ويتناول القسم جيم الأنواع الفعلية من الأنشطة والمبادرات التي تم الاضطلاع بها أو من المزمع الاضطلاع بها دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا. أما القسم دال فيعرض الدوافع السياسية لإدماج برنامج عمل فيينا في العمل التنظيمي.

ألف - أوجه تمتع كيانات منظومة الأمم المتحدة بوضع أفضل لدعم المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا استناداً إلى القيمة المضافة النسبية

29- حدّد 28 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى ولاياتها وأطرها الاستراتيجية وبرنامج عملها وما وُضع من منتجات ذات صلة، المجالات الرئيسية التي تقدّم فيها الدعم فيما يتصل ببرنامج عمل فيينا من حيث المخرجات والنتائج المتوقعة، يمكن الاضطلاع على تفاصيلها في المرفق الثاني. وتشمل هذه المجالات مجتمعةً معظم العناصر المكونة لأولويات الست من برنامج عمل فيينا، ما عدا العناصر التي تتطلب استثمارات ضخمة في تطوير البنية التحتية المادية.

30- ويبيّن التحليل أنّ جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تقريباً تعتبر نفسها مجتمعةً في وضع جيد لدعم "العناصر غير المادية" من جميع أولويات برنامج عمل فيينا الست من خلال تدابير تنهل من خبرتها في المجالات التالية: (أ) العمل المعياري؛ و(ب) تنمية المعارف؛ و(ج) تنمية القدرات؛ و(د) القدرة على حشد مختلف الجهات. ويشمل ذلك، في جملة ما يشمل، دعم ما يلي: (أ) وضع اتفاقيات وبروتوكولات وإعلانات دولية؛ و(ب) إرساء قواعد ومعايير ومبادئ توجيهية؛ و(ج) الرصد والإبلاغ؛ و(د) المناصرة؛ و(هـ) وضع المنتجات المعرفية ونشرها؛ و(و) تنمية القدرات فيما يتعلق بالقواعد والمعايير؛ و(ز) تيسير الحوار والتنسيق بين الحكومات. كما تُبرز الأدلة المستقاة من الشركاء في التنمية (الواردة في الفصل التاسع) هذه المجالات لحفز القيمة المضافة التنافسية لمنظومة الأمم المتحدة.

31- ومن ثم، فإنّ وضع المعايير والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتوليد المعارف تشكّل الجزء الأكبر من الدعم ذي القيمة المضافة المتوخى من منظومة الأمم المتحدة لبرنامج عمل فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ قدرة كل كيان على حشد مختلف الجهات في مجال تركيزه تحديداً تتيح له إشراك الشركاء المعنيين من ذوي الموارد والقدرة على تنفيذ برنامج عمل فيينا بصورة شاملة.

32- على أنّ كيانين (هما برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) يعتبران دورهما أنهما في وضع جيد لدعم بعض عناصر تطوير البنية التحتية المادية من برنامج عمل فيينا (ويقومان بذلك عملياً). فعلى سبيل المثال، يدعم برنامج الأغذية العالمي في إطار ولايته المزدوجة (الإنسانية والإنمائية) إنجاز المراحل الأخيرة وتعزيز أوجه ترابط السوق عبر الاستثمار في تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية (مثل تحسين الطرق)، بما في ذلك مشاركة السكان المتضررين، بما يشمل

إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية وإشراك السكان في برامج الأشغال العامة⁽⁹⁾. أما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيدعم الاستثمارات المؤثرة في مجالات مثل الإسكان الميسور التكلفة والطاقة المتجددة والبنية التحتية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة جيغا - التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد الدولي للاتصالات في أيلول/سبتمبر 2019 لربط كل مدرسة بالإنترنت وكل شاب بالمعلومات والفرص وإمكانية الاختيار - تمثل منصة لإنشاء البنية التحتية اللازمة لتوفير الاتصال الرقمي لبلد بأكمله، ولكل مجتمع محلي، ولكل مواطن.

باء - تجسيد أولويات برنامج عمل فيينا في قرارات الهيئات التشريعية وفي الولايات والخطط الاستراتيجية والبرمجة

1- التوجيهات الصادرة عن الهيئات التشريعية/الهيئات الإدارية؛

33- بالنظر إلى الهيكل التراتبي لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، يرى المفتش أن إصدار توجيهات صريحة من أعلى مستوياتها شرط أساسي للحث على اتخاذ إجراءات جادة ومنسقة بشأن برنامج عمل فيينا. وقد تلقى نحو 15 من كيانات منظومة الأمم المتحدة⁽¹⁰⁾ توجيهات من مجالس إدارتها إما بأن تدعم صراحة تنفيذ برنامج عمل فيينا أو أن تقدم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في مجالات خبرتها المشمولة بولاياتها ذات الصلة ببعض أولويات برنامج عمل فيينا.

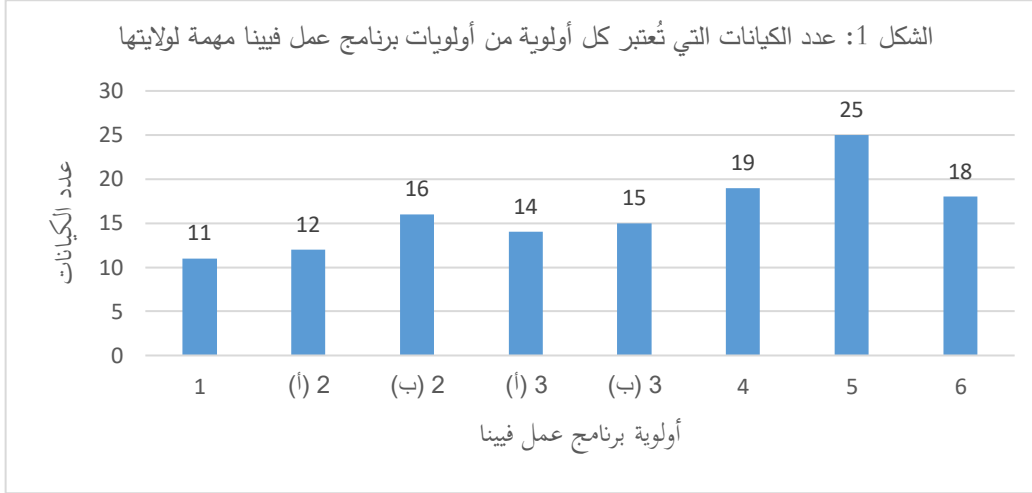
2- الترابط الوثيق بين الولايات وأولويات برنامج عمل فيينا

34- استناداً إلى الردود، أشار 29 من كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى ارتباط واحدة أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا ارتباطاً وثيقاً بالعمل المنوط بها. وتشير البيانات الواردة في الشكل 1 إلى أن التحول الاقتصادي الهيكلي (الأولوية 5) هو الأشيع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، إذ يندرج ضمن ولايات 25 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة. كما أن أربع أولويات أخرى تتناول على نطاق واسع وتندرج ضمن ولايات ما بين نصف وثلثي كيانات منظومة الأمم المتحدة، وهي التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي (الأولوية 4)، ووسائل التنفيذ (الأولوية 6)، والبنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأولوية 2 ب)، وتيسير التجارة (الأولوية 3 ب).

(9) في إطار التدابير العالمية الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، دعم برنامج الأغذية العالمي أيضاً روابط النقل التي توفر اللوازم الطبية وشحنات الإغاثة الإنسانية وتنقل موظفي الأمم المتحدة وساعد في شراء السلع والخدمات.

(10) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (مقررات اللجنة الإحصائية؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مثل القرار 4/2017)؛ وقرارات الجمعية العامة)؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (القرار 963 (د-52)؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا (SPECA/GC/Dec/2018/1، المقرر 1)؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القراران 711 (د-36) و732 (د-37))؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (القرارات 3/71 و2/73 و1/75)؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي (القرارات A39-23 وA39-24 وA40-19 وA40-21 وA40-22)؛ والاتحاد الدولي للاتصالات (القرار 16 (المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية 2017) والقرار 30 (مؤتمر المندوبين المفوضين 2018)؛ ومكتب الشؤون القانونية (A/RES/74/19)؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والكيانات الأخرى المعنية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة (قرارات الجمعية العامة 227/56 و137/69 و232/69 و1/70 و217/70 و239/71 و232/72 و243/73 و15/74 و233/74 و228/75)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (وافق مجلس التجارة والتنمية على الاستنتاجات 524 (د-62)، الفقرة 14، والمقرر 526 (د-62)، الفقرة 8؛ والدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نتائج الدورة، الفقرة 10-3 (ج)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان (الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (GC.17/Res.8 وGC.18/Res.4 وGC.18/Res.8)؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (الخطة الاستراتيجية 2018-2021). ولايات غير محدّدة: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

35- وتشمل ثلاث أولويات تُتناول بدرجة أقل وتتدرج ضمن ولايات ما بين ثلث وأقل من نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة كلاً من التجارة الدولية (الأولوية 3(أ))، والبنية التحتية للنقل (الأولوية 2(أ))، وسياسة المرور العابر (الأولوية 1). ويمكن الاطلاع في المرفق الثالث على تفاصيل توزيع الأولويات المرتبطة بولاية كل كيان من الكيانات الـ 29.



المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي.

36- وعند تصنيف أولويات برنامج عمل فيينا حسب الكيان، فهي جميعها أو في معظمها مهمة للعمل الذي أنيط بالكيانات التالية للأسباب المبيّنة:

- أربع لجان إقليمية (بالنظر إلى أنّ جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 تتدرج ضمن نطاق اختصاصها)؛
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (بالنظر إلى ولايته المحددة بشأن برنامج عمل فيينا)؛
- مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (بالنظر إلى أنّ نصف البلدان النامية غير الساحلية موجودة في أفريقيا)؛
- ستة كيانات - وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، - تضطلع بعمل موجّه بقوة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ما يجعله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأولويات برنامج عمل فيينا.

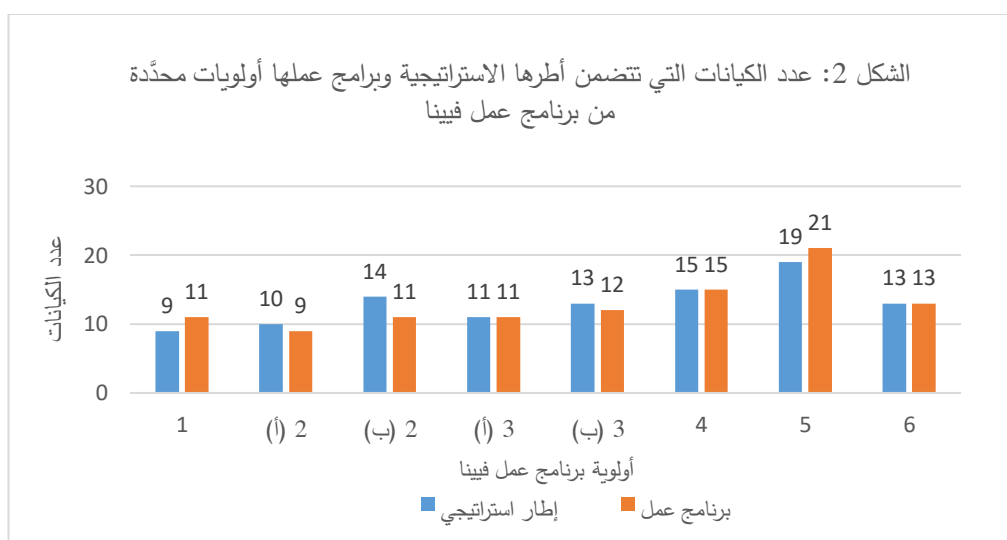
37- وتمكنت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الـ 29 من أن تُثبت بوضوح الصلة بين العمل المنوط بها واستراتيجياتها وأهدافها وبين برنامج عمل فيينا. ويمكن الاطلاع على تفاصيل وافية لأوجه الترابط في المرفق الرابع⁽¹¹⁾. وهي تبين، في معظم الحالات، المجالات التي تركز عليها الكيانات جهودها

(11) يبيّن تحليل المعلومات الواردة في المرفق الرابع أنّ أولويات برنامج عمل فيينا تتجسد من خلال مجموعة متنوعة من التدابير والآليات، تشمل (في جملة ما تشمل) ما يلي: (أ) الاتفاقيات؛ و(ب) القرارات؛ و(ج) المقررات؛ و(د) الإعلانات؛ و(هـ) الاتفاقات؛ و(و) المبادرات؛ و(ز) الاستراتيجيات؛ و(ح) خرائط الطريق؛ و(ط) الأطر؛ و(ي) تحليل السياسات العامة وإعدادها؛ و(ك) وضع المعايير؛ و(ل) المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات؛ و(م) الخطط والتدخلات البرنامجية؛ و(ن) الدراسات والاستعراضات والتقارير؛ و(س) المناصرة؛ و(ع) المساعدة التقنية؛ و(ف) بناء القدرات والتدريب؛ و(ص) أنشطة التنسيق.

تحديداً، والتي تتقاطع بدورها تماماً مع واحدة أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا. ولا يجري التحليل حسب البلد، ولكن لما كان عمل جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة مفيداً للدول الأعضاء المعنية، وهي بلدان نامية، فمن المسلم به أن من الممكن أن تستفيد جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 - سواء كانت من أقل البلدان نمواً أو من البلدان النامية - بشكل أو بآخر من الخدمات المقدّمة.

3- أولويات برنامج عمل فيينا المدرجة في الأطر الاستراتيجية وبرنامج العمل

38- تشير البيانات إلى وجود مستوى عالٍ من الاتساق بين ولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأطرها الاستراتيجية وبرنامج عملها. وقد أبلغ 24 من كيانات منظومة الأمم المتحدة بنفسها عن إدراج واحدة أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا (سواء صراحة أو ضمناً) في أطرها الاستراتيجية. كما أبلغ 26 من كيانات منظومة الأمم المتحدة بنفسها عن إدراج واحدة أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا (صراحة أو ضمناً) في برامج عملها (انظر المرفق الثالث).



المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي.

39- وكما يتبين من الشكل 2، فإن التحول الاقتصادي الهيكلي هو الأولوية الوحيدة التي يتناولها ثلثا كيانات منظومة الأمم المتحدة أو أكثر في أطرها الاستراتيجية وبرنامج عملها. ومردّد ذلك إلى نطاق هاته الأولوية الشامل والواسع. ولا ترد جميع الأولويات الأخرى في هذه الوثائق إلا في نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة (9 إلى 15 كياناً).

40- واستناداً إلى المعلومات والوثائق الواردة من هذه الكيانات، تشير أربعة كيانات فقط⁽¹²⁾ صراحةً إلى برنامج عمل فيينا في ميزانياتها البرنامجية المقترحة أو خطط عملها. غير أنّ 19 من الكيانات⁽¹³⁾ تجسّد ضمناً

(12) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، الفقرة 20-5؛ والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، الفقرة 20-3 و20-72)؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، الفقرة 11-4)؛ والأونكتاد (الخطة البرنامجية والميزانية المقترحتان لعام 2020 A/74/6 (الباب 12)، الفقرة 12-3)؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (الميزانية البرنامجية المقترحة (جميع السنوات من 2014 إلى 2021)؛ ومشروع خطة العمل للعام 2020 للبرنامج الفرعي 2 - البلدان النامية غير الساحلية؛ وخطة العمل لتعزيز أوجه التكامل بين برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة).

(13) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة الإحصاءات، ميزانية عامي 2020 و2021 (الأولوية 6))؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا (الميزانيتان البرنامجيتان المقترحتان لعامي 2020 و2021 (الأولويات 3 (أ) و3 (ب) و6))؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (برنامج العمل لعام 2020 (13 برنامجاً فرعياً) (جميع الأولويات))؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الميزانية البرنامجية لعام 2020 وبرنامج العمل لعام 2020 (جميع البرامج الفرعية) (جميع الأولويات))؛

أولويات برنامج عمل فيينا في واحدة أو أكثر من الوثائق التالية: (أ) الإطار الاستراتيجي؛ و(ب) الاستراتيجية/الإطار البرنامجي على المدى المتوسط؛ و(ج) الرؤية والأولويات الإدارية؛ و(د) برنامج العمل والميزانية؛ و(هـ) خطة العمل الاستراتيجية أو التجارية أو التنفيذية؛ و(و) إطار النتائج.

41- ونظراً لكون تحليل وحدة التفتيش المشتركة يستند إلى الإبلاغ الذاتي للكيانات (انظر المرفق الثالث)، فمن بين 130 حالة أبلغ فيها أحد الكيانات عن ارتباط واحدة من أولويات برنامج عمل فيينا بولايته، أُنجزت الولاية في 85 في المائة من تلك الحالات (110 حالات) إما من خلال إطار استراتيجي أو برنامج عمل (أو كليهما) يجبُ بشكل مباشر أو غير مباشر تلك الأولوية من برنامج عمل فيينا. وبناءً على ذلك، تقيد البيانات بوجود مستوى عالٍ من الاتساق بين ولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأطرها الاستراتيجية وبرامج عملها.

4- خطط العمل والاستراتيجيات والأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وُضعت فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا

42- رغم اعتزام دعم أولويات برنامج عمل فيينا في الأطر الاستراتيجية لمعظم كيانات منظومة الأمم المتحدة وفي برامج عملها، لم يتخذ سوى عدد ضئيل من الكيانات خطوات لاحقة لاستحداث منتجات ملموسة تيسر تفعيلها وقياسها. كما لم يستحدث سوى 12 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، على صعيد المقار و/أو على الصعيد الإقليمي، منتجاً أو أكثر من المنتجات التالية الخاصة بكل وكالة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا: خطط عمل واستراتيجيات وأهداف (ثمانية كيانات لكل منتج)⁽¹⁴⁾ ومؤشرات أداء رئيسية (تسعة كيانات)⁽¹⁵⁾.

ومنظمة الأغذية والزراعة (برنامج العمل والميزانية لعامي 2020-2021 وإطار النتائج المحدث لعامي 2020-2021) (الأولوية 5)؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي (خطة عمل ثلاثية السنوات (الأولوية 1))؛ ومركز التجارة الدولية (الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والخطة التشغيلية لعام 2020 (الأولويات 1 و 3 و 4 و 5))؛ والاتحاد الدولي للاتصالات (الإطار الاستراتيجي وخطة العمل (الأولوية 2 (ب)))؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (برنامج العمل (الأولويات 3 (أ) و 3 و 4 و 5))؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الخطة البرنامجية والميزانية المقترحتان لعام 2020 (جميع البرامج الفرعية الخمسة) (جميع الأولويات))؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (الاستراتيجية المتوسطة المدى للفترة 2018-2021 (البرنامج الفرعيان 1 و 6) وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (الأولويات 2 (ب) و 5))؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (البرنامج والميزانية للفترة 2020-2021 (البرنامج الرئيسي الثاني والخامس) (الأولويات 2 (ب) و 4 و 5))؛ ومنندى الأمم المتحدة المعني بالغابات (البرنامج الفرعي 8 (الأولوية 5))؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان (الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (الأولويات 4 و 5 و 6))؛ واليونيسف (الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (الهدف 5) (الأولوية 5))؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (الإطار البرنامجي المتوسط المدى للفترة 2018-2021 (الأولويات 3 (أ) و 3 و 4 و 5 و 6))؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (الأولويات 2 (أ) و 2 (ب) و 6))؛ ومنظمة السياحة العالمية (برنامج العمل والرؤية والأولويات الإدارية (الأولويات 3 (أ) و 3 و 4 و 5))؛ ومنظمة الصحة العالمية (برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة 2019-2023 (الأولوية 5))؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى للفترة 2016-2021 والبرنامج والميزانية لعامي 2020-2021 (البرنامج 9) (الأولوية 5)).

(14) خطط العمل: الاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأغذية والزراعة. الاستراتيجيات: الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. الأهداف: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب الشؤون القانونية، والأونكتاد، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأغذية والزراعة.

(15) الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيدو.

43- وتشمل الأمثلة التوضيحية ما يلي:

- أدوات للإبلاغ عن 21 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تتصل بالأولوية 5 من برنامج عمل فيينا (الفاو)؛
- الاستراتيجيات والمبادرات وخطط العمل والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة وأدلة التنفيذ وخرائط الطريق الوطنية والتقارير المرحلية عن تيسير التجارة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛
- التقارير المرحلية الإقليمية عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛
- خريطة طريق إقليمية بشأن الربط بين شبكات الطاقة: تعزيز الربط الكهربائي عبر الحدود لأغراض التنمية المستدامة، والخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطة عمل التطبيقات الفضائية لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ (2018-2030)، ومؤشرات الأداء الرئيسية المتصلة بالوصول إلى مؤشر البنية التحتية المادية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛
- خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا (مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)؛
- الاستراتيجية التنفيذية لأقل البلدان نمواً، التي تشمل 17 من البلدان النامية غير الساحلية (اليونيدو).

44- وتشمل المنتجات الإضافية التي أبرزت الكيانات أنه قد يكون من المفيد استحداثها ما يلي:

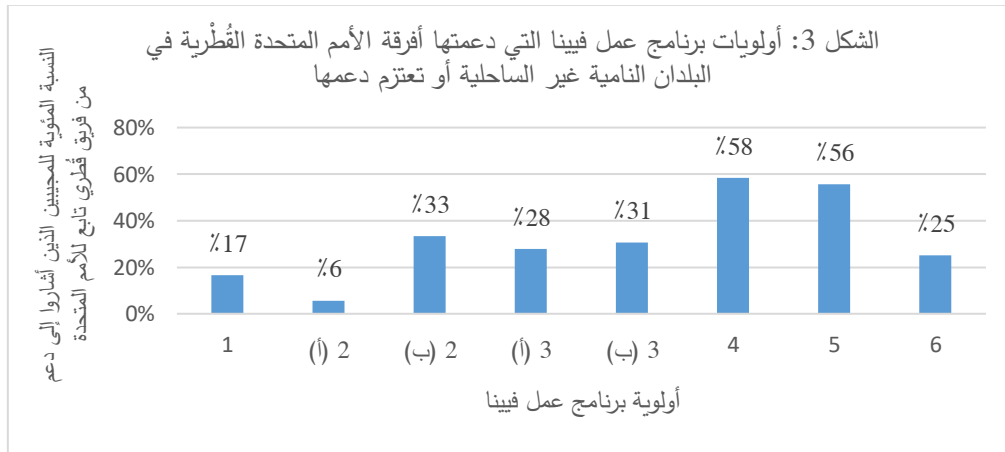
- خطة أو استراتيجية إقليمية للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛
- استراتيجية خاصة بكل وكالة من أجل تحسين تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الطيران المدني الدولي) شريطة أن يكون هناك التزام سياسي قوي من جانب البلدان النامية غير الساحلية في مجلس الإدارة (منظمة الصحة العالمية)؛
- إدراج أهداف برنامج عمل فيينا في أنشطة المناصرة والرصد (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا)؛
- إدراج إشارات إلى برنامج عمل فيينا في نظم الرصد والتقييم القائمة لبتسنى إجراء متابعة داخلية محدّدة لتنفيذه؛
- إدراج البلدان النامية غير الساحلية ضمن مجموعات أخرى من البلدان (مثل أقل البلدان نمواً) في الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية للنتائج المتوقعة في برنامج إحدى الوكالات وميزانيتها (المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

جيم - المبادرات المتخذة أو المزمعة أو الممكنة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا

45- فيما يتعلق بالمبادرات الملموسة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة أو تعترزم الاضطلاع بها في الفترة بين عامي 2014 و2024 لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، حدّد 25 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة ما مجموعه 1 127 من البرامج والمشاريع والأنشطة تتوخى تنفيذ أولوية أو أكثر من أولويات برنامج عمل فيينا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما مجموعه 14 559 مبادرة في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، دون تحديد أولويات برنامج عمل فيينا التي أسهمت فيها تلك المبادرات.

46- واستناداً إلى تحليل أجرته وحدة التفتيش المشتركة للبيانات التي قدّمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في ردودها على الاستبيان المؤسسي، استفاد نصف البلدان النامية غير الساحلية أو أكثر من عمل ما لا يقل عن 17 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، مما يشير إلى نطاق تغطية عام جيد على الصعيد القطري⁽¹⁶⁾. وتتألف المبادرات المضطلع بها من 12 نوعاً من شتى التدخلات، وأسهمت في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فضلاً عن ست خطط إنمائية أخرى. وقد أنجز العديد من المبادرات بالتعاون مع مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية (المنظمات الدولية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، ووكالات المعونة في البلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية).

47- ويمكن الاطلاع على جدول يلخص مبادرات كل كيان في المرفق الخامس، الذي يفضّل أولويات برنامج عمل فيينا المستفيدة من الدعم، والبلدان النامية غير الساحلية المستفيدة، ونوع التدخل الرئيسي، وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من خطط التنمية المستفيدة من الدعم وأنواع الكيانات المتعاونة.



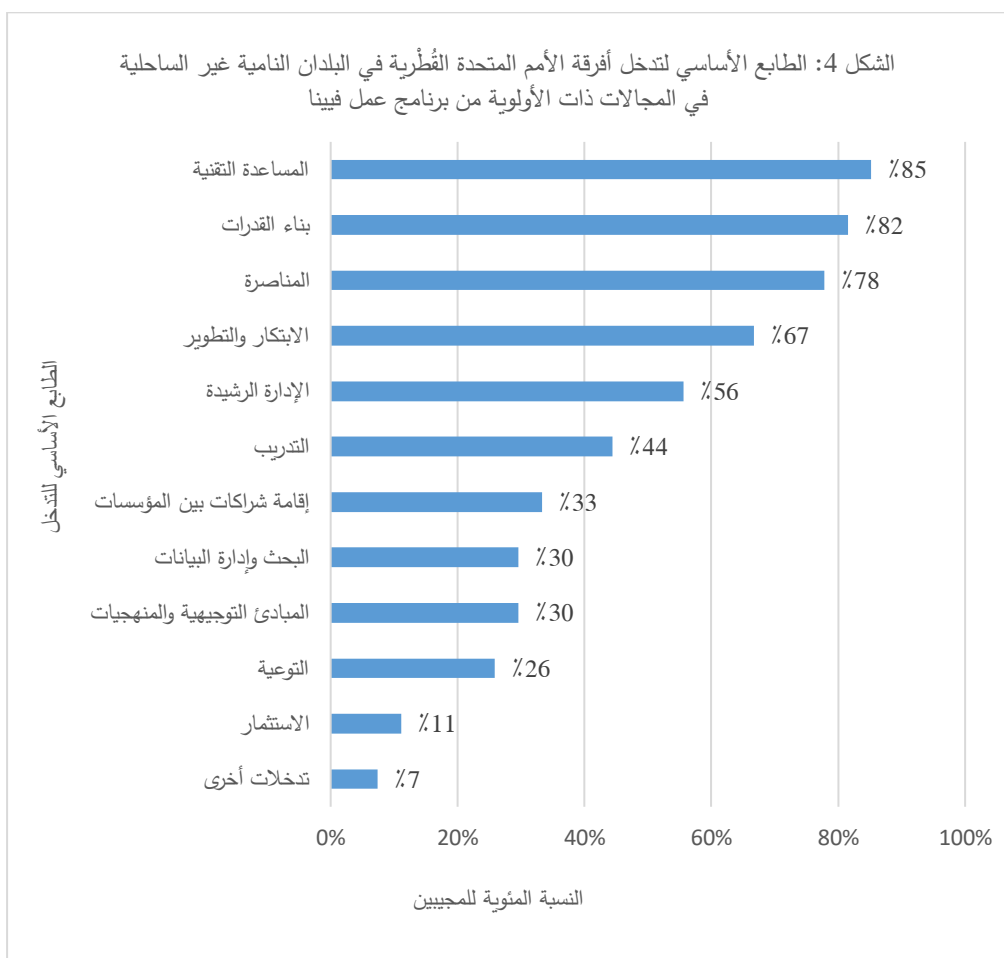
المصدر: ردود مكاتب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

48- وعلى الصعيد القطري، يتضح من ردود مكاتب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية (انظر الشكل 3)، أنّ الأولويتين 4 (التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي) و5 (التحول الاقتصادي الهيكلي) من برنامج عمل فيينا هما الأولويتان الوحيدتان التي أشارت أغلبية المكاتب إلى أنّ أفرقتها القطرية اضطلعت بمبادرات بشأنهما أو تعترزم القيام بذلك لدعم تنفيذهما. وفيما يتعلق بسؤال مماثل في الدراسة الاستقصائية موجّه إلى أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية

(16) استفادت جميع البلدان النامية غير الساحلية تقريباً (31 من أصل 32) من مبادرات 6 كيانات من منظومة الأمم المتحدة، واستفاد نصف إلى أربعة أخماس هذه البلدان من مبادرات 11 كياناً، فيما استفاد أقل من نصف هذه البلدان من مبادرات 8 كيانات. ولم يحدّد المستفيدون من مبادرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

غير الساحلية بشأن مبادرات المكاتب القطرية/المبادرات البرنامجية الخاصة بها، جاء ترتيب الأولويات المدعومة مطابقتاً تقريباً لترتيب ردود مكاتب المنسّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

49- وكما يتضح من ردود مكاتب المنسّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية (انظر الشكل 4)، وبالنظر إلى أداء غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال العمل المعياري وتنمية المعارف والقدرات، فإنّ التدخلات المتصلة بأولويات برنامج عمل فيينا تتمثل أساساً في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والمناصرة والابتكار والتطوير والإدارة الرشيدة. أما الأولويات التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة (مثل البنية التحتية للنقل)، فقد أشار 11 في المائة فقط من مقيمي الردود إلى تقديم هذا الدعم.



المصدر: ردود مكاتب المنسّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

50- ومن المثير للاستغراب أنّ واحداً فقط من كل أربعة كيانات مجيبة أشار إلى أنّ الطابع الرئيسي لتدخل فريقه القطري يشمل التوعية، وهو مجال يُتوقع أن تتفوق فيه كيانات منظومة الأمم المتحدة بالنظر إلى صلاحيتها الواسعة في حشد مختلف الجهات. وفيما يتعلق بسؤال مماثل موجه إلى أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بشأن طبيعة تدخلات مكاتبهم القطرية/مبادراتهم البرنامجية، جاء الترتيب مطابقتاً إلى حد بعيد للترتيب في الدراسة الاستقصائية الخاصة بمكاتب المنسّقين المقيمين، مع استثناء ملحوظ يتمثل في التدريب، الذي صُنّف ضمن أنواع التدخلات الثلاثة الأولى لدى الأفرقة القطرية التي رُدّت على الدراسة الاستقصائية.

51- ويُستشف من النتائج المستخلصة أنه في حين تقدّم منظومة الأمم المتحدة دعماً واسع النطاق لجميع البلدان النامية غير الساحلية من خلال طائفة من التدخلات التي تسهم أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنّ هناك مجالاً واسعاً لتعزيز دعم أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية من برنامج عمل فيينا، وهي مجالات ذات أهمية خاصة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، تتمثل في سياسة المرور العابر، وتطوير البنية التحتية، والتجارة الدولية، ووسائل التنفيذ.

دال- إدماج برنامج عمل فيينا في الأعمال التنظيمية

1- التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة

52- من بين العوامل التي كان لها تأثير في اعتماد أولويات برنامج عمل فيينا وتعميمها توجيهات مجالس الإدارة. فمن خلال ثمانية قرارات⁽¹⁷⁾ اعتمدها الجمعية العامة بشأن برنامج عمل فيينا بين عامي 2014 و2020، حدّد فريق المشروع 26 توجيهاً رئيسياً موجّهة إلى منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرين للتصدي للتحديات المتصلة بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد عرض 21⁽¹⁸⁾ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة للتدابير الجارية والمزمعة والممكنة لمعالجة التوجيهات ذات الصلة بها، والتي ترد نتائجها بالتفصيل في البند 3 من الورقة التكميلية.

الجدول 3								عدد الكيانات التي أفادت بتدابير جارية أو مزمعة أو ممكنة لمعالجة توجيهات الجمعية العامة الموجّهة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن أولويات برنامج عمل فيينا
الأولوية								
6	5	4	3 (ب)	3 (أ)	2 (ب)	2 (أ)	1	
7	6	1	3	1	2	4	2	عدد التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة
11	13	7	10	9	7	10	11	عدد الكيانات التي أفادت بوجود تدابير جارية
6	10	4	6	4	5	4	5	عدد الكيانات التي أفادت بتدابير مزمعة
5	4	2	3	3	1	2	4	عدد الكيانات التي أشارت إلى تدابير ممكنة

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي.

53- ويتضح من الجدول 3 أنّ لدى ما بين 7 و13 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة تدابير جارية لمعالجة توجيهات الجمعية العامة ذات الصلة بكل أولوية من أولويات برنامج عمل فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، لدى ما بين 4 و10 كيانات تدابير مقرّرة لمعالجة التوجيهات ذات الصلة بكل أولوية. ولكن فيما يتعلق بتحديد التدابير الممكنة التي يمكن أن تتّخذها الكيانات - بالنظر إلى قدراتها المالية والبشرية

(17) القرارات 137/69 و232/69 و217/70 و239/71 و232/72 و243/73 و15/74 و228/75.

(18) الاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونسكو، واليونيدو.

وغيرها من القدرات المؤسسية - لمعالجة توجهات الجمعية العامة، لم يتمكن أكثر من خمسة كيانات من القيام بذلك بشأن أي من أولويات برنامج عمل فيينا.

54- وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها كيانات من خارج منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ توجهات الجمعية العامة بشأن برنامج عمل فيينا، ذكر ما مجموعه 13 كياناً⁽¹⁹⁾ تدابير تتصل في معظمها بالأولويات من 1 إلى 4 (المرور العابر، والبنية التحتية للنقل، والبنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير التجارة، والتكامل الإقليمي). وأشار كيانان فقط من تلك الكيانات إلى تدابير جارية أو مقررة تتعلق بالأولوية 5 (التحول الاقتصادي الهيكلي) والأولوية 6 (وسائل التنفيذ). ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه التدابير في البند 4 من الورقة التكميلية.

2- الإجراءات المتخذة من جانب الرؤساء التنفيذيين

55- فيما يتعلق بالإجراءات المنسقة المتخذة من جانب الرؤساء التنفيذيين لتعميم برنامج عمل فيينا ودعم تنفيذه، تشمل تدابير الممارسات الجيدة التي أبرزتها الكيانات (من بين أمور أخرى) ما يلي:

- إبراز الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية باعتبارها قضية شاملة في جميع مجالات عمل الكيان (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛
- تنظيم فعاليات مع البلدان النامية غير الساحلية والشركاء بشأن الأولويات المتصلة ببرنامج عمل فيينا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)؛
- تيسير إنشاء هيئة خاصة معنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ومنظمة الأغذية والزراعة) وتخصيص بند دائم في جدول الأعمال لهاته الهيئة في دورات اللجنة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛
- إعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية في مبادرات الكيانات التي يمكن أن تدعم برنامج عمل فيينا (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة)؛
- إبراز الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية لدى إعداد الاستراتيجيات التنظيمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ومشاريع القرارات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الطيران المدني الدولي)؛
- التوعية بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وباحتياجاتها في الاجتماعات الرفيعة المستوى وفي الوثائق الختامية والتقارير (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) والدعوة إلى زيادة الدعم (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- اعتبار جميع البلدان النامية غير الساحلية بلداناً ذات أولوية في التخيلات وتعبئة الموارد، وتجسيد ذلك في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والتقارير السنوية (مركز التجارة الدولية)؛

(19) الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، وبنك التنمية الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ومجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، والمركز الدولي لدبلوماسية النقل، ومصرف التنمية الآسيوي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، وهيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي.

- تبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من المبادرات الناجحة التي تعود بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية (اليونيدو).

56- بيد أن المنظمات لم تقم جميعها باغتنام الفرص المتاحة لتعميم برنامج عمل فيينا. فقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أنها، استناداً إلى قرارات مجلس إدارتها، أعطت الأولوية، على وجه الخصوص، لتعميم خطط عمل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا))، وأقل البلدان نمواً (برنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول))، وأفريقيا (خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها). واستناداً إلى مقابلات مع الجهات المعنية وردودها على الاستبيان، خلص فريق الاستعراض إلى أن تجربة اليونسكو تجسّد على نطاق واسع تدنياً عاماً لمستوى المناصرة ومحدودية الاهتمام ببرنامج عمل فيينا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مقارنة بإجراءات المناصرة التي يتم الاضطلاع بها لفائدة خطط إنمائية عالمية أخرى.

3- تعميم برنامج عمل فيينا على الصعيد القطري

57- يتجلى عدم تعميم برنامج العمل بوجه خاص على الصعيد القطري. إذ تشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أنه إذا كانت درجة انخراط جميع الجهات الفاعلة المعنية عموماً في تعميم برنامج عمل فيينا متدنية بصورة شاملة على الصعيد القطري، يبدو أن هناك قدراً أكبر من الوعي على صعيد مكاتب المنسّقين المقيمين. على أن ذلك لا ينسحب بالضرورة على أعضاء الأفرقة القطرية.

58- فعلى سبيل المثال، أكد 36 في المائة فقط من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية أنهم على علم بتوجيهات مجالس الإدارة أو الرؤساء التنفيذيين بتقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية عموماً، ولم يؤكد سوى 21 في المائة تلقّهم توجيهات من هذه السلطات بتقديم الدعم لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

59- ولدى تقييم درجة انخراط ثماني جهات فاعلة ذات صلة من منظومة الأمم المتحدة⁽²⁰⁾ والحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية في تعميم برنامج عمل فيينا، لم يعتبر معظم المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية أيّاً من تلك الجهات منخرطة انخراطاً كافياً. واعتُبر أداء مكاتب المنسّقين المقيمين أفضل، مقابل أداء أسوأ من جانب مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث اعتبر 30 في المائة و12 في المائة من المجيبين على التوالي أنهما منخرطان بدرجة كافية.

60- وكانت الردود على سؤال مماثل في دراسة استقصائية موجهة إلى مكاتب المنسّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية معيّرة أكثر على نحو هامشي، حيث اعتبر 35 إلى 38 في المائة منها أن ثلاثاً من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة (مكتب التنسيق الإنمائي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكاتب المنسّقين المقيمين) والحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية منخرطة بدرجة كافية في تعميم برنامج عمل فيينا.

61- وفيما يتعلق بسؤال حول ما إذا كانت قد وردت توجيهات متصلة ببرنامج عمل فيينا من أي من الجهات الثماني الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه ومن الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير

(20) مكتب التنسيق الإنمائي (على الصعيدين العالمي/الإقليمي)، واللجان الإقليمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومقرات المنظمات، والمكتب الإقليمي/دون الإقليمي للمنظمة، والمكتب القطري للمنظمة/برنامج المنظمة، ومكاتب المنسّقين المقيمين، وأعضاء الأفرقة القطرية.

الساحلية، ومدى جدواها، أشارت الغالبية العظمى من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية إلى أنهم إما لم يتلقوا أي توجيهات من أي منها أو لم يكونوا على علم بذلك. غير أنه في الحالات القليلة التي جاءت فيها الردود بالإيجاب، اتفق الجميع على أن هذه التوجيهات مفيدة. وأفرزت ردود مكاتب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على السؤال نفسه من الدراسة الاستقصائية نتائج متطابقة.

62- وكانت أكثر نتائج الدراسة الاستقصائية مدعاةً للأسى أن 72 في المائة من أعضاء الأفرقة القطرية تعذر عليهم تقييم درجة انخراط مكتب الممثل السامي، الذي كلفته الجمعية العامة صراحة بالترويج لبرنامج عمل فيينا والتوعية به. وقد تأكد ذلك من خلال مقابلات لاحقة مع أعضاء الأفرقة القطرية في 31 من البلدان النامية غير الساحلية، الذين أعربوا (مع استثناءات قليلة) عن جهلهم أصلاً بوجود المكتب، فبالأحرى أن يدخلوا في أي تعامل معه.

63- ويُستشف من النتائج المذكورة أعلاه أن التوجيهات التشريعية المتصلة ببرنامج عمل فيينا يمكن أن تعيد، بل إنها تعيد فعلاً، في حفز إجراءات مؤسسية من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج عمل فيينا، وينبغي متابعة تنفيذ هذه التوجيهات. بيد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل لزيادة تعميم برنامج عمل فيينا والتوعية به على الصعيد القطري في البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما من جانب مكتب الممثل السامي ومكتب التنسيق الإنمائي والمنبئيين المقيمين.

64- وسيركز المفتش في الفصلين الثالث والرابع على الإنجازات الرئيسية التي حققتها كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية المعنيين وعلى التحديات التي واجهوها في الاضطلاع بالأنشطة والمبادرات (المبيّنة في هذا الفصل) دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا، والفرص والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في سياق ذلك.

ثالثاً- الإنجازات والتحديات الداخلية والخارجية والثغرات وأوجه التكامل في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

65- حَقَّقت كيانات منظومة الأمم المتحدة (على مستوى المقار وعلى الصعيدين الإقليمي والقُطري) والشركاء في التنمية، في سياق الاضطلاع بمجموعة واسعة من المبادرات والتدابير (مفصَّلة في الفصل الثاني والمرفقات المقابلة) دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا، نجاحات ملحوظة وواجهت تحديات شتى. ورغم وجود ثغرات في تقديم الدعم، فإنَّ هناك أيضاً مجالات ذات أولوية من برنامج عمل فيينا تتداخل فيها الولايات ويكمل بعضها بعضاً.

66- ويعرض المفتش في هذا الفصل بالتفصيل الإنجازات الرئيسية والتدخلات ذات الصلة، فضلاً عن التحديات الرئيسية الداخلية والخارجية المطروحة في سياق دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، بما في ذلك منشأ هذه التحديات والتدابير التصحيحية للتصدي لها. ويحدِّد المفتش أيضاً المجالات التي تشوبها ثغرات في الدعم والمجالات التي تتيح تحقيق التكامل.

ألف- الإنجازات المحقَّقة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا والتدابير التي تسهم في إحراز النجاح

1- النجاح في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

67- إجمالاً، أبرز 14 كياناً من منظومة الأمم المتحدة و16 من الشركاء في التنمية، بصورة جماعية، أكثر من مائة مبادرة تتعلق ببرنامج عمل فيينا اعتبروا أنهم دعموها بنجاح. ويمكن الاطلاع على تفاصيل مبادرات كل كيان على حدة، بما في ذلك النتائج وتدابير المدخلات، في البند 5 من الورقة التكميلية. ويمكن أن يُستنتج من تحليل أجرته وحدة التفتيش المشتركة أنَّ الجهود والإنجازات تركز في الغالب على دعم تنمية رأس المال الفكري. ويستفيد رأس المال هذا من معارف وخبرات الشركاء في التنمية لتمكين البلدان من تسخير المعارف المكتسبة في تعزيز فعالية عملها وكفاءته وتأثير قيمته من أجل تحقيق نتائج إنمائية.

68- ويتسم هذا الشكل من أشكال الدعم بالاتساق على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. وتتجلى قيمة هذه النواتج وتسخيرها من جانب الحكومات في عدد من الحالات. بيد أنَّ من المسائل القائمة في هذا الشأن قدرة الحكومات على التعامل مع مجموعات المعارف الواسعة وكيفية تسخيرها بفعالية، بالنظر إلى القدرات القائمة ودوران الموظفين. وثمة أيضاً مشكلة تتعلق بالاختلال بين معالجة تطوير نظم المعارف (المشورة والمساعدة بشروط ميسَّرة) والاحتياجات من البنية التحتية المادية التي تُعتبر حاسمة في إرساء أسس التنمية.

69- ومن منظور بعض الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، أثبتت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرون قدرتهم على دعمها بنجاح في تنفيذ عناصر محدَّدة من برنامج عمل فيينا يمكن أن تستفيد من تدخلات ميسَّرة. ويورد الإطار 1 أمثلة توضيحية عن كيفية توظيف الحكومات لهذا الدعم.

الإطار 1

أمثلة قُدِّمتها حكومات البلدان النامية غير الساحلية عن أوجه تعزيز الدعم للقدرات الوطنية

- **الأولوية 1:** مكَّنت الاجتماعات الوزارية وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات التي عقدها مكتب الممثل السامي دول بوتان وبوتسوانا ونيبال من إحراز تقدم بشأن اتفاقات المرور العابر، في حين مكَّنتها التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل فيينا من رصد جهود التنفيذ على الصعيد الوطني؛
- **الأولوية 2 (أ):** أسهمت إعادة تأهيل بنك التنمية الأفريقي لميناء بوجومبورا وبناء طرق جديدة في تعزيز تطوير البنية التحتية في بوروندي؛
- **الأولوية 2 (ب):** ساعدت دراسة عن الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة أجراها مكتب الممثل السامي دولة ملاوي في تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق حصول الجميع على الطاقة؛
- **الأولوية 3 (ب):** أسهم دعم الأونكتاد تيسير التجارة في إدماج الإدارة الجمركية المتكاملة في كازاخستان، وإنشاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة في ليسوتو، وتنفيذ إطار متكامل لتتبع الصادرات في مالي، وإطلاق بوابة تجارية في رواندا لتعزيز الشفافية الإدارية؛
- **الأولوية 5:** مكَّنت المساعدة التقنية المقدَّمة من اليونيدو بشأن منهجيات الإنتاج الأنظف (في مجال التعدين وإنتاج المواد الكيميائية والغذائية) دولة أرمينيا من استيفاء الشروط المسبقة لتطوير المشاريع؛
- **الأولوية 6:** مكَّن إنشاء الأمم المتحدة مختبر أرمينيا الوطني للابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة هذا البلد من التعجيل بإحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة والأولويتين 5 و6 من برنامج عمل فيينا.

المصدر: ردود خطية وشفهية من ممثلي البلدان النامية غير الساحلية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف.

2- تدابير الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

70- استناداً إلى تحليلها لمبادرات الدعم الناجحة المتصلة ببرنامج عمل فيينا، حدَّدت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن ما ينبغي وما لا ينبغي للكيانات أن تفعله من أجل تحقيق نتائج ناجحة في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

71- وتوفَّر قائمة "ما ينبغي فعله" إرشادات مفيدة لكيانات منظومة الأمم المتحدة في بلورة وتنفيذ مبادرات لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، ويمكن أن تتلخص في ما يلي: اتباع نهج شاملة ومفضية إلى التحول ومدفوعة بالطلب؛ واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة؛ والانخراط وتولي زمام الأمور والتمكين على المستوى المحلي؛ والتنسيق والتعاون مع العديد من الجهات المعنية؛ وتعبئة الموارد والتواصل مع القطاع الخاص وبلدان العبور والشركاء الإقليميين؛ والرصد والإبلاغ.

72- أما قائمة "ما لا ينبغي فعله" فتتعلق أساساً بنقادي النهج المجزأة والانفرادية والمصمَّمة من أعلى إلى أسفل، والإدارة الجزئية، والتنافس على التمويل التقليدي. ويمكن الاطلاع على تفاصيل "ما ينبغي فعله" و"ما لا ينبغي فعله" في المرفق السادس. ويقدم الإطار 2 أدناه أمثلة توضيحية لتدابير الممارسات الجيدة.

الإطار 2

تدابير الممارسات الجيدة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وتقديم دعم موجه خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان

- إنشاء منصة متينة لتبادل البيانات ووضع أدوات لتحليل القرارات متعددة المعايير دعماً للسياسات والبرامج الوطنية والقرارات الاستثمارية الرامية إلى تطوير نظم الأغذية الزراعية المستدامة في أكثر من 10 بلدان نامية غير ساحلية منخفضة الدخل (الفاو)؛
- إشراك أصحاب المصلحة المحليين في جميع المراحل من أجل فهم أفضل للحواجز القائمة ومجالات التحسين، بسبل منها تبادل المعلومات على نحو تسلسلي (الأونكتاد)؛
- تنفيذ نهج قائم على الاحتياجات ومدفوع بالطلب لبناء القدرات وتصميم المشاريع والمساعدة في التنفيذ (اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التجارة العالمية)؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشتريات المحلية والنهج الكثيفة اليد العاملة في مجال تطوير البنية التحتية المادية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛
- تكييف المواد التدريبية مع الاحتياجات القطرية والإقليمية واحتياجات الممرات (الأونكتاد)؛
- اعتماد أحكام جديدة للمعاملة الخاصة والتفاضلية تتيح للبلدان النامية مرونة في تنفيذ التزاماتها (منظمة التجارة العالمية)؛
- استحداث ممر اقتصادي إقليمي متقدم من خلال إجراء اختبارات تجريبية على الصعيد المحلي (مصرف التنمية الآسيوي)؛

التواصل الاستراتيجي مع البلدان

- التعاون مع بلدان نامية غير ساحلية محدّدة من أكثر البلدان تأثراً بمسألة ما (الأونكتاد)؛
- التعاون عبر الحدود بشأن مشاريع الربط والمنصات دون الإقليمية لكي يتسنى توثيق التنسيق والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر (مصرف التنمية الآسيوي)؛
- التوعية والإدماج من خلال تنظيم حلقات عمل وتدريب وإعداد منتجات معرفية (مكتب الممثل السامي).

الأثر الجماعي والشراكات

- اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة في وضع خطط تنفيذ بصفة مشتركة (الأونكتاد)؛ وتعزيز الاستثمار لتحقيق أهداف مصممة خصيصاً لكل بلد (اليونيدو)؛
- الاستفادة من الهيئات الاقتصادية الإقليمية لتوفير اتفاقات مرنة وإعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)؛
- تنفيذ نهج يروم التوفيق بين الجهات المعنية من أجل اجتذاب شركاء متنوعين بغية تعبئة وسائل التنفيذ، على سبيل المثال في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن التمويل والاستثمار (الفاو)؛
- إشراك شركات القطاع الخاص والجمعيات المهنية وشبكات الأعمال المستدامة للاشتراك في تمويل المشاريع أو أخذ زمام المبادرة في تفعيل الحلول (الاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية).

التمويل

- تعبئة الموارد من خلال مننديات الاستثمار التي يمكن أن تتيح لممولي المشاريع والمرؤجين لها فضاء للتفاعل (بنك التنمية الأفريقي)؛
 - رفع القيود عن المعونة المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً من خلال برنامج عمل بروكسل لزيادة المساعدة الإنمائية المقدّمة إلى البلدان النامية غير الساحلية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).
- دعم الإدارة الرشيدة والأساس السليم لاتخاذ القرارات**

- تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة من خلال الدراسات والاستقصاءات والمؤشرات والمعايير المرجعية وتحسين نوعية البيانات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛
- استحداث لوحات متابعة متينة لتتبع أنشطة وأداء الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين، ودعم التواصل المستمر بين الشركاء، والحفاظ على الخطط التعاونية وتعديلها عند الاقتضاء (الفاو)؛
- إنشاء مرصد لجمع وتتبع بيانات آنية عن البلدان النامية غير الساحلية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا).

استحداث نهج استراتيجية متكاملة وسليمة

- إشراك خبراء متخصصين وشبكات من أجل التعاون بشأن قضايا محدّدة في مجالات خبرتهم (اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)؛
- مواومة السياسات واللوائح التنظيمية في تعميم البنية التحتية غير المادية في مشاريع البنية التحتية المادية (بنك التنمية الأفريقي)؛
- وضع أهداف واضحة ذات وقع تستند إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية ذات الأولوية وتمكين الشركاء والباحثين المستقلين من الوصول المفتوح إلى بيانات البرامج ومنتجات العمل (الفاو)؛
- اتباع نهج شاملة لاستكشاف فرص التآزر بين القطاعات (اللجنة الاقتصادية لأوروبا).

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والشركاء في التنمية على الاستبيان.

73- وعلى الصعيد القطري، كشفت الدراسة الاستقصائية التي أجريت لدى مكاتب المنبّئين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية أنّ خُمسي المجيبين (41 في المائة) اعتبروا أنّ فريقهم القطري ناجح عموماً في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، في حين لم تتمكن الأغلبية (55 في المائة) من تقييم مستوى نجاحها أو اعتبرته ضئيلاً. وكشفت الدراسة الاستقصائية التي أجريت لدى أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية عن نتائج مطابقة تقريباً، حيث اعتبر 42 في المائة من المجيبين أنّ برنامجهم/مكتبهم القطري ناجح عموماً في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، في حين لم يتمكن 58 في المائة من تقييم مستوى نجاحهم أو اعتبروه ضئيلاً.

74- واستناداً إلى تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، يبدو أنّ العوامل التي تسهم في النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا قد لا تستوعبها الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية استيعاباً كاملاً أو قد تكون هناك قيود على مدى إمكانية تفعيل هذه الممارسات الجيدة عند الاضطلاع بمبادرات تتصل ببرنامج عمل فيينا.

باء - التحديات التي تواجه دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

75- على الرغم من النجاحات المذكورة أعلاه، واجهت كيانات منظومة الأمم المتحدة (على صعيد المقار وعلى الصعيد القطري) والشركاء في التنمية جملة من التحديات أعاققت قدرتهم على تقديم الدعم الفعال لتنفيذ برنامج عمل فيينا أو حدت منها. فقد اعتبر نصف أعضاء الأفرقة القطرية (49 في المائة) الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في البلدان النامية غير الساحلية أنّ مكاتبتهم القطرية أو برامجهم القطرية يصعب عليها دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، ولم يُعتبر سوى 10 في المائة منهم أنّ ذلك المسعى ينطوي على صعوبة شديدة. وكانت النتائج مطابقة في الدراسة الاستقصائية لمكاتب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بمدى صعوبة دعم أفرقتها القطرية لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

76- والتحديات التي واجهتها الكيانات متعددة الأوجه ويمكن أن تكون إما شاملة أو ذات صلة بكيان أو بلد أو منطقة أو سياق قطاعي بعينه. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى تحديات داخلية تتدرج ضمن نطاق سيطرة كيانات منظومة الأمم المتحدة أو تحديات أو قيود خارجية لا تتدرج ضمن نطاق سيطرة كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتُرد في الفصل الرابع مناقشة لتحديات محدّدة أخرى.

1- التحديات القائمة داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة

77- يعرض المفتش في هذا القسم ثمانية تحديات شاملة تتدرج إلى حد بعيد ضمن نطاق سيطرة كيانات منظومة الأمم المتحدة، وهي تعزى إلى القيود الداخلية التي يواجهها كل كيان أو إلى كيفية عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة مع بعضها البعض دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

(أ) عدم إعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية

78- تقضي القيود المتعلقة بالوعي ببرنامج عمل فيينا وتعميمه والاعتراف به على مستوى عالٍ من جانب عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة (انظر الفصل الثاني) إلى تخلف برنامج عمل فيينا مقابل أولويات عالمية أخرى منافسة. فعلى سبيل المثال، لوحظ أنّ البلدان النامية غير الساحلية، وإن كانت معترفاً بها باعتبارها تجمّعاً متميزاً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لم تعط نفس الأولوية التي تحظى بها بلدان تواجه أوضاعاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أنها غير ملائمة بتقديم تقارير عن البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها مجموعة محدّدة، في ما تقدّمه من تقارير.

(ب) نقص القدرات المخصّصة لبرنامج عمل فيينا والتحديات اللاحقة

79- تفتقر غالبية الكيانات إلى القدرة المخصّصة لتنسيق دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، وهو ما يستتبع عدم الوعي به في صفوف مطوّري المشاريع ومديريها. وفي ضوء ذلك، لا تأخذ غالبية المنظمات عن وعي برنامج عمل فيينا في الحسبان عند إجراء تقييمات للاحتياجات القطرية في البلدان النامية غير الساحلية لتصميم تدخلات برنامجية. ومن ثم فإنه على الرغم من المجموعة الواسعة من المبادرات المتخذة المتصلة ببرنامج عمل فيينا التي أبرزتها الكيانات، فهي تقر بأنّ عدداً قليلاً منها قد اتُّخذ عن وعي مع استحضار برنامج عمل فيينا. وفي معظم الحالات، قامت ببساطة بتحديث مساهماتها في هذا الاستعراض استناداً إلى ما حدّته من أوجه الترابط بين برنامج العمل وعملها.

80- ولمعالجة هذا القصور، أبرزت الكيانات ضرورة تدريب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية تدريباً أفضل بشأن برنامج عمل فيينا وبشأن نوع المساعدة المتاحة حتى يتمكنوا من تسخيرها في تصميم أطر التعاون الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية. واقترح أيضاً أن تستكشف

الأفرقة القطرية إنشاء ائتلافات مواضيعية تُعنى بأولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا، مع مراعاة ولاياتها ومجالات عملها المختلفة. ومن الممارسات الجيدة، لدى منظمة التجارة العالمية جهة تنسيق معنية بالبلدان النامية غير الساحلية تعمل أيضاً بصفة خبير معيّن معني بقضايا المرور العابر. كما تتلقى منظمة التجارة العالمية الدعم من كيانات أخرى في تقييم احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وفي تقديم المساعدة التقنية.

(ج) عدم وجود موارد مالية مخصّصة لمعالجة أولويات برنامج عمل فيينا

81- أبرزت غالبية الكيانات أنّ عدم تخصيص اعتمادات في الميزانية للبلدان النامية غير الساحلية و/أو برنامج عمل فيينا يمثل أكبر تحد لها، مما يؤدي إلى توجيه الدعم المقدم لها إلى تدخلات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ العديد من المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا هي قضايا عابرة للحدود وتتطلب تدخلات عبر الحدود، بيد أنّ غالبية البرامج القطرية لا تتلقى سوى التمويل اللازم لمعالجة المسائل القائمة داخل بلد معيّن، كما أنّ آليات التمويل عبر الحدود غير كافية إلى حد بعيد.

82- وعلاوة على ذلك، يتعذر على الكيانات أن تتنبأ دائماً بالموارد التي ستكون متاحة بعد الأمد القصير، مما يؤثّر سلباً على قدرتها على دعم الأولويات التي تتطلب تدخلات مستمرة ومطرقة. فعلى سبيل المثال، تتفدّ برامج التعاون التقني لعدة كيانات إلى حد بعيد من خلال موارد خارجة عن الميزانية يتعين استخدامها في غضون سنة واحدة، وعندئذ تتضاف إمكانية التنبؤ إلى مسألة الكفاية.

83- ويواجه الشركاء في التنمية أيضاً تحديات مماثلة، حيث أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أنها كانت قد تلقت من البلدان النامية غير الساحلية طلبات مساعدة تقنية تزيد عن المتوقع، بيد أنها لم تتمكن من توفير الموارد اللازمة لتلبية الطلبات بسبب عدم زيادة الميزانية. ولمعالجة نقص التمويل، أبرزت بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة ضرورة وضع استراتيجية تمويل طويلة المدى والتزام مختلف أصحاب المصلحة بدعم برنامج تمويل متجدد.

(د) استمرار النهج الانفرادية في عمل الأفرقة القطرية

84- أشار عدة أعضاء في الأفرقة القطرية إلى أنه على الرغم من بعض النجاحات الأولية التي تحققت من خلال خطة إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما تمكين مكاتب المنسّقين المقيمين، لا تزال عقلية العمل الانفرادي سائدة في طريقة عمل العديد من الكيانات، مما يقيّد التعاون الفعال بشأن أولويات برنامج عمل فيينا. وعلاوة على ذلك، تحدّ التباينات في الأولويات والمنظورات فيما بين الوكالات من الاضطلاع بأنشطة مشتركة. وأشار أحد المنسّقين المقيمين إلى أنّ بعض الوكالات قد تُدرج في إطار للتعاون برامج قائمة بالفعل؛ ومن ثم، فهي لا تكون نتاج محادثات أو مشاورات. وأشار منسّق مقيم آخر إلى اتفاق إحدى الوكالات بصفة ثنائية مع حكومة بلد نام غير ساحلي على تنفيذ مشروع في البلد، دون أن تبلغ الفريق القطري بالأمر إلا بعد وقوعه.

85- ولمعالجة هذا التحدي، أبرزت الأفرقة القطرية ضرورة تعزيز أوجه التآزر مع الوكالات ذات المزايا النسبية المحدّدة، مشيرة إلى أنّ بعض الوكالات تتمتع بميزة كونها أقرب إلى الحكومة أو المستفيدين من مشاريعها، في حين أنّ بعضها يتمتع بخبرة في أولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا. وهكذا يمكن خلق سلسلة القيمة من خلال الفريق القطري الذي يعمل مع الحكومة على المستويين المعياري والتشريعي ويبدل قصارى جهده لكي يقطف المستفيدون ثمار عمله.

(هـ) أفرقة قطرية صغيرة، وموظفون مبتدئون، وعدم وجود موظفين داخل البلد

86- أشارت عدة كيانات توجد في المقر إلى أنها تفتقر إلى النفوذ اللازم لتركيز خطط الحكومات الوطنية على المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا التي يمكنها أن تقدّم فيها مساهمة مجدية، إما لأنها كيانات تعمل دون وجود مادي و/أو لأنّ لديها موظفين مبتدئين وموظفي مشاريع في البلد المعني يفتقرون إلى الأقدمية اللازمة للتعامل مع كبار المسؤولين الحكوميين.

(و) عدم الاتساق على مستوى المقار

87- أبرز بعض أعضاء الأفرقة القطرية نقصاً كبيراً في الاتساق على مستوى المقار، مشيرين إلى أنّ الإصلاحات جعلت الأفرقة القطرية أكثر مرونة وقدرة وكفاءة في استجاباتها، غير أنّ هياكل المقار لا تجسّد هذا الواقع. ولاحظ أحد المنسّقين المقيمين أنه عندما يرسل الفريق القطري معلومات إلى المقر، فإنها إما "تضيع في الفضاء" أو لا تصل إلى الأشخاص المناسبين أو ينتهي الأمر بكيانات متعددة إلى طرح نفس الأسئلة. ومن ثم يجب أن ينعكس الاتساق والشراكات وأوجه الترابط على الصعيد القطري على مستوى المقار.

(ز) التركيز غير المتوازن على البلدان الأكبر حجماً

88- يبلغ مجموع سكان ما يقرب من 80 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية (25 بلداً من أصل 32 بلداً) أقل من 18 مليون نسمة، منها 7⁽²¹⁾ بلدان يقل عدد سكانها عن 4 ملايين نسمة. ورأى أعضاء الأفرقة القطرية في بعض البلدان النامية غير الساحلية الأصغر حجماً أنّ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تميل إلى التركيز بدرجة أكبر على تلبية احتياجات البلدان النامية الكبيرة وشواغلها، وأنها لا تولي اهتماماً كافياً لاحتياجات البلدان الصغيرة. ويعتقدون أنّ هذا الأمر يشكّل فرصة ضائعة، إذ يمكن للبلدان النامية غير الساحلية الصغيرة أن تشكّل حاضنات فعالة من حيث التكلفة لاختبار مبادرات جديدة.

(ح) الحواجز اللغوية

89- سُلِّط الضوء على عدم وجود مهنيين أكفاء - من الموظفين الداخليين والمتعاقدين الخارجيين على حد سواء - يتقنون لغة العمل في البلد النامي غير الساحلي باعتبار هذا العامل عائقاً أمام تقديم الدعم. فعلى سبيل المثال، أشار فريق قطري يعمل في أحد البلدان النامية غير الساحلية السبعة الناطقة بالفرنسية في أفريقيا أنه يواجه صعوبات كبيرة في اجتذاب خبراء استشاريين دوليين ناطقين بالفرنسية يتمتعون بالمهارات التقنية ومهارات بناء القدرات المطلوبة.

2- التحديات الخارجية

90- يعرض المفتش، في هذا القسم، 16 تحدياً شاملاً خارج نطاق سيطرة كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى حد بعيد. وهذه التحديات نابعة من التحديات الداخلية داخل الحكومات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة في البلدان النامية غير الساحلية التي تتلقى دعماً من كيانات منظومة الأمم المتحدة. كما أنها تتصل بأوجه القصور في القدرة على حمل الشركاء في التنمية الخارجيين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة وكيانات القطاع الخاص، على المشاركة بفعالية في تنفيذ برنامج عمل فيينا. ويعرض المفتش أيضاً مقترحات لإجراء تغييرات، وممارسات جيدة لمواجهة التحديات القائمة.

(21) البلدان النامية غير الساحلية التي يقل عدد سكانها عن 4 ملايين نسمة هي: أرمينيا وإسواتيني وبوتان وبوتسوانا وجمهورية مولدوفا ولبسوتو ومنغوليا. انظر الموقع الشبكي <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>.

(أ) العناصر المفقودة في برنامج عمل فيينا لتحقيق نتائج التنمية المستدامة

عدم كفاية التركيز على المسائل الشاملة في إطار برنامج عمل فيينا

91- أبرزت عدة كيانات أنَّ دعمها لبرنامج عمل فيينا يعوقه عدم كفاية اهتمامه بمسائل رئيسية شاملة، مثل حقوق الإنسان وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، أشار صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنَّ التدخلات في القطاعات الاجتماعية تمثل جوهر عمله، بيد أنَّ برنامج عمل فيينا لا يعترف صراحةً بهذه التدخلات ولا يقدّم تقارير عنها.

92- وأعرب أحد الأفرقة القطرية عن قلقه إزاء عزم برنامج عمل فيينا القوي على تعزيز تطوير البنية التحتية، دون إيلاء الاهتمام في الوقت نفسه لضرورة احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة في سياق ذلك. وقد كان من نتائج ذلك أنه يعمل في بلد نام غير ساحلي لا يولي فيه استغلال الغابات وبناء الطرق اهتماماً كافياً لتقييم الآثار البيئية أو تعويض صغار المزارعين تعويضاً كافياً.

93- وبالنظر إلى السياق المذكور أعلاه، يدعو المفتش الدول الأعضاء إلى ضمان تجسيد المسائل الشاملة الهامة التي تُعتبر أساسية لتحقيق نتائج التنمية المستدامة، ولا سيما حقوق الإنسان ونوع الجنس والبيئة، على نحو كاف في النسخة التالية من برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية في عام 2024.

(ب) أوجه القصور المتصلة بالعوامل الرئيسية التي تؤثر في عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات القطرية والوطنية

1' انعدام التضامن والتماسك بين البلدان النامية غير الساحلية

94- أشارت عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة إلى غياب التماسك والتضامن فيما بين البلدان النامية غير الساحلية في الدفع فُدماً بخطة برنامج عمل فيينا، بخلاف التماسك الذي تبديه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في ممارسة ضغط جماعي والدفاع عن مصالحها. ولاحظت أنَّ ضعف التماسك بين البلدان يمكن أن يعزى على الأرجح إلى التفاوتات الكبيرة في الثروة بين البلدان النامية غير الساحلية الـ 32.

2' عدم الاستقرار السياسي ودوران الموظفين

95- يعوق عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية غير الساحلية القدرة على تقديم دعم فعال، إذ يؤدي إلى تغييرات متكررة في الحكومة وما يترتب على ذلك من مراجعات لأولوياتها الإنمائية الوطنية. وتترافق هذه التغييرات بتغييرات في الموظفين في الوزارات الرئيسية التي تعالج المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا (مثل التجارة والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون الإقليمي والشؤون الخارجية وما إلى ذلك)، مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة المؤسسية.

3' السياق الأمني الهش

96- يشكّل الوضع الأمني في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، بسبب صراعات حديثة أو جارية، قيوداً على مدى قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على العمل والانخراط بفعالية على الصعيد دون الوطني، حيث قد تكون هناك حاجة ماسة إلى الدعم. وأشارت الأفرقة القطرية العاملة في البلدان النامية غير الساحلية التي لا تزال تواجه صراعات وأزمات متداخلة (مثل التشرد الداخلي أو الجفاف أو الإرهاب) إلى أنَّه كان عليها أن تضع في الحسبان تكاليف المعاملات المرتبطة بالحراسة الأمنية عند

الاضطلاع بأي تدخل إنمائي أو إنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يصعب على كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تركز تركيزاً كافياً على البنية التحتية والتجارة بسبب تصاعد الصراعات على نحو دوري والطابع الفوري للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

‘4’ انعدام الإرادة السياسية

97- يرى عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة أنَّ حكومات بعض البلدان النامية غير الساحلية تتردد في الانخراط في برنامج عمل فيينا لأنها لا تعتبره خطة قابلة للتطبيق أو ملائمة لموقعها الجغرافي غير الساحلي. ومن ثم، إذا لم تجعل الحكومة برنامج عمل فيينا محور أولوياتها، يصبح ضمان الاستثمارات للمشاريع المتصلة بالبرنامج أمراً صعباً.

98- كما أنَّ غياب الإرادة السياسية يعوق الإصلاحات وجهود التحديث، التي تتسم بالتردد في خوض غمار الابتكار. وقد أشارت إحدى المنظمات الإقليمية إلى أنها وفّرت البنى التحتية وصناديق الخبرة في شكل قروض بأسعار فائدة منخفضة، بيد أنَّ البلد النامي غير الساحلي العضو المشمول بعملها متردد في الاستفادة منها. ويعزى ذلك إلى عوامل منها تأثيره بالتجارب السلبية لبلدان أخرى في المنطقة حصلت على قروض كبيرة لإنجاز البنى التحتية دون فهم واضح لآثارها، مما أدى إلى زيادة مديونيتها واضطرها إلى تقديم تنازلات للمقرض.

‘5’ عدم وجود نظراء وطنيين واضحين وتفاوت مستويات إمكانية الوصول

99- أبرزت عدة منظمات عدم وجود جهة تنسيق وطنية معيَّنة معنية ببرنامج عمل فيينا في حكومات البلدان النامية غير الساحلية باعتباره عاملاً يحد من سرعة التعاون. وينطبق عدم وجود جهة تنسيق على كل من الصعيد الوطني وعلى صعيد الوزارات المختصة التي تتعاون معها وكالات مختلفة. ففي العديد من البلدان النامية غير الساحلية، تعمل عدة وزارات مختصة بوصفها الكيان الرئيسي المعني ببرنامج عمل فيينا، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تشتت التنسيق، مع ما يترتب على ذلك من غياب مستودع مركزي للمعلومات. وأبرزت الأفرقة القطرية أيضاً أنَّ القدرة على الوصول إلى نظرائها الحكوميين على أعلى مستوى تختلف اختلافاً كبيراً من بلد نام غير ساحلي إلى آخر.

‘6’ التحديات المرتبطة بالبيروقراطية والإدارة الرشيدة

100- كثيراً ما تقلص نُظم السياسات العامة والنُظم التنظيمية لبعض حكومات البلدان النامية غير الساحلية، التي تتسم بعمليات مركزية لصنع القرار وهياكل تنفيذ مركزية، نطاق انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى الاتفاقيات والاتفاقات المتصلة بأولويات برنامج عمل فيينا وتنفيذها بفعالية. ومن شأن هذا الأمر أن يحد من قدرة الشركاء في التنمية على دعم الإصلاحات التي يمكن أن تعزز تنفيذ برنامج عمل فيينا.

101- ولاحظ أحد الأفرقة القطرية أنَّ تعليقات الحكومة على إطار التعاون قد استغرقت شهوراً، وكان المانحون حينها مستعدين لسحب التمويل. وأشارت إحدى مؤسسات الإقراض إلى أنها خصّصت اعتمادات لأحد البلدان النامية غير الساحلية لتحديث قطاع الطرق والسكك الحديدية، بيد أنَّ نسبة الدفع متدنية بسبب "استلاب الدولة" وبطء السلطات في استخدام هذه الأموال. كما أنَّ الطابع الممركز لهيكل صنع القرار يعوق عملها في مجال التسويق وإصلاح القطاع العام في بلد نام غير ساحلي آخر.

‘8’ عدم كفاية قدرات الموارد البشرية في البلدان النامية غير الساحلية

102- أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة أنَّ محدودية الخبرة المحلية في مجال تطوير المشاريع وتنفيذها في البلدان النامية غير الساحلية تؤثر في قدرتها على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا. واعتبرت أنَّ الاحتفاظ بالخبرة أمر صعب نظراً لارتفاع معدل دوران الخبراء المحليين المدربين. وأشار أحد الكيانات إلى أنَّ خبراء الحكومات الوطنية الذين درَّبهم في البلدان النامية غير الساحلية كثيراً ما يغادرون ليلتحقوا بالقطاع الخاص أو الأوساط الأكاديمية أو المنظمات الدولية، بسبب تندي المرتبات في القطاع العام أو عوامل أخرى داخل البلد.

103- وأشار الفريق القطري في أرمينيا إلى أنه يستكشف حلاً محتملاً ببذل جهود جبارة لإشراك المغتربين المهرة من خلال إدماجهم في الوظائف الحكومية والاستفادة من معارفهم واستثماراتهم. فعلى سبيل المثال، يدعم هذا الكيان التطبيب عن بعد بربط الأطباء من المغتربين بالأطباء الموجودين في البلد للتصدي لجائحة كوفيد-19.

‘8’ نقص البيانات والقدرة التحليلية في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة

104- أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة عموماً عدم وجود بيانات أساسية قابلة للاستخدام ومصنَّفة أو نقصاً فيها بشأن أولويات برنامج عمل فيينا في البلدان النامية غير الساحلية، وهو أمر يرتبط بأوجه القصور التي تشوب قدرات مكاتبها الإحصائية الوطنية في مجال الرصد وجمع البيانات. وهذا الأمر يحُدُّ من قدرة الكيانات على تقييم المجالات التي يلزم تقديم الدعم فيها وتصميم تدخلات محدَّدة الأهداف وقائمة على الأدلة، مما يستتبع احتمال إعداد حلول مكلفة وغير فعالة. وتتفاقم هذه التحديات من جراء نقص تبادل البيانات وضعف الموازنة فيما بين البلدان النامية غير الساحلية.

105- ولمعالجة هذا النقص، أبرزت الكيانات ضرورة زيادة الدعم المستمر للمؤسسات الحكومية ذات الصلة من أجل جمع البيانات وتحليلها على نحو أفضل. فعلى سبيل المثال، تعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إنشاء مرصد دولي للبنية التحتية للنقل، وهو ما سيتيح لحكومات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في أوروبا وآسيا بيانات لإعداد مشاريع البنية التحتية للنقل وتقييمها وعرضها على مؤسسات التمويل المحتملة لكي تنظر فيها.

‘9’ العوائق أمام التعلم الافتراضي بسبب محدودية انتشار الإنترنت

106- نظراً لقلة الموارد ذات الصلة بتكاليف السفر والقيود التي فرضتها (مؤخراً جداً) جائحة كوفيد-19، أصبح تقديم كيانات منظومة الأمم المتحدة تدريباً في مجال تنمية القدرات عن طريق الوسائل الافتراضية أمراً شائعاً على نحو متزايد. غير أنَّ قدرة العديد من البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من هذا التعلم الإلكتروني كثيراً ما تواجهها قيود شديدة بسبب النطاق الترددي المتدني جداً ومحدودية انتشار الإنترنت. ومن ثم، يُستبعد فعلياً المستفيدون المحتملون، ولا سيما من يوجدون خارج العواصم والمدن الكبرى. ولمعالجة هذا النقص، سلَّطت الكيانات الضوء على إمكانية الاستفادة من الاتحاد الدولي للاتصالات ومن مبادرة جيغا العالمية، التي تهدف إلى ربط كل مدرسة بالإنترنت وكل شاب بالمعلومات والفرص وتمكينه من الاختيار. ومن بين البلدان النامية غير الساحلية، تصدر حكومات بوتسوانا ورواندا وقيرغيزستان وكازاخستان قائمة البلدان المستفيدة من مبادرة جيغا (Giga).

‘10’ قاعدة موردين محليين غير تنافسية

107- أشارت الكيانات إلى أن المنتجين المحليين في البلدان النامية غير الساحلية كثيراً ما يفتقرون إلى القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تحصل عليها وكالات منظومة الأمم المتحدة بأسعار تنافسية دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتعذر توريد السلع والخدمات خارج موقع أو منطقة ما. ولاحظ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي، وكلاهما يشتري على نطاق واسع، أنه بالنظر إلى التزامهما المبدئي بتوسيع قاعدة مورديهما المحليين، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف في الحصول على السلع والخدمات.

‘11’ ارتفاع تكاليف التجارة قبل الحدود

108- نظراً لكون 45 في المائة من التكاليف التجارية للبلدان النامية غير الساحلية هي تكاليف ما قبل الحدود (وفقاً للأونكتاد)، فقد أُشير إلى أن في وسع البلدان النامية غير الساحلية أن تفعل الكثير لخفض هذه التكاليف عن طريق الحد من تجزؤ عمليات النقل فيها وتحسين تنظيم سلاسل قيمة النقل الخاصة بها.

(ج) عدم الاتساق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والقطاع الخاص

‘1’ عدم كفاية انخراط القطاع الخاص ومحدودية التأثير

109- على الرغم من التأكيد المتكرر في برنامج عمل فيينا على أن أهدافه وأولوياته لا يمكن تحقيقها بدون انخراط القطاع الخاص، فقد أبرزت عدة أفرقة فُطرية عجز الدول عن اجتذاب شركاء من القطاع الخاص مستعدين للدخول في استثمار طويل المدى. وحتى عندما يتم اجتذاب هؤلاء الشركاء، كثيراً ما تُعتبر استثماراتهم غير منتظمة وغير مستدامة. وفي حالات أخرى تشارك فيها كيانات القطاع الخاص مشاركة مكثفة في مجال ذي أولوية، لاحظت الأفرقة الفُطرية أنها لا تملك أي نفوذ للتأثير على مفاوضاتها التجارية على نحو يعود بنتائج إيجابية على البلد النامي غير الساحلي.

110- ولمعالجة النقص في مشاركة القطاع الخاص، أبرزت الكيانات ضرورة بذل مزيد من الجهود المتضافرة من جانب الحكومات لتمكينها من المشاركة، وحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ففي إسواتيني، لاحظ الفريق الفُطري أنه بالنظر إلى أن الحكومة الجديدة تتألف إلى حد بعيد من منظمي مشاريع من القطاع الخاص، يقود القطاع الخاص أكثر من 80 مشروعاً في إطار خطة البلد للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19، بمشاركة نشطة من الفريق الفُطري.

‘2’ غياب التمويل من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أو محدوديته أو تقلصه أو عدم مرونته

111- في البلدان النامية غير الساحلية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي ينعدم فيها دعم المانحين والمؤسسات المالية الدولية أو لا يكاد يُذكر، لاحظت الأفرقة الفُطرية أن معظم تمويلها أو كله يأتي من الحكومة، وأن الوكالات تكاد تفتقر إلى أي هامش للتأثير في تحديد المجالات التي ينبغي أن تستفيد من هذا التمويل. ومن ثم، فإن قرار دعم بعض أولويات برنامج عمل فيينا أو كلها ووسائل هذا الدعم يعودان بالكامل إلى الحكومة المضيفة. كما أن التقدم المحرز يكون عرضة لتخفيضات تعسفية في التمويل، إذ أشار أحد الأفرقة الفُطرية في هذا الصدد إلى أن البلد النامي غير الساحلي يكون بصدد تحقيق تقدم سريع ومطرّد، فيسحب الشركاء في التنمية الدعم أو يخفضونه، رغم أن البلد المعني مصنّف ضمن أقل البلدان نمواً.

112- وأعربت بعض الأفرقة القُطرية عن أسفها لأنَّ الأولويات البرنامجية المحددة للمانحين لا توفّر سوى القليل من المرونة ولا تخدم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص المانحون على الشفافية والمساءلة، بيد أنهم لا يؤيدون دائماً النُظم التي تجبّع الموارد، وهو أمر يرى البعض أنه يقوّض جانب الوضوح. كما أثّرت جائحة كوفيد-19 سلباً على دعم المانحين للبلدان النامية غير الساحلية.

113- ولمعالجة هذه الثغرات في توفير الموارد، تبحث بعض الكيانات عن حلول تمويل بديلة. وهكذا يعكف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في نيبال على تقييم كيفية استخدام تمويل الديون، بطريقة مدروسة، لإحداث أصول وإنشاء بنية تحتية تتسم بالاستدامة الذاتية بمرور الوقت. وأشار مصرف التنمية الآسيوي إلى أنّ التمويل المشترك من شأنه أن يحفز الممولين على إنجاز استثمارات أكبر بالغة الأهمية من خلال تقاسم تكاليف إعداد المشاريع وتنفيذها. وأشار أيضاً إلى أنّ الشراكات الاستراتيجية مع الوكالات الأخرى ستتمكّن من تجميع الموارد، وتعزيز العمل التحليلي بشأن القيود السياسية الرئيسية، واستبانة أفضل الممارسات في مجال إعداد المشاريع، ودعم الأنشطة التجريبية في مجالات جديدة.

'3' عدم كفاية استفادة الشركاء في التنمية الخارجيين من المزايا النسبية

114- تتطلب بعض أولويات برنامج عمل فيينا، مثل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية المادية، غير أنّ لها أيضاً عناصر غير مادية تكميلية توجد بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل لدعمها. بيد أنّ عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة أفادت بأنّ مصارف التنمية المتعددة الأطراف لا تدرك بسهولة مزاياها النسبية أو لا تستفيد منها بما فيه الكفاية، مما يستتبع انخراطاً دون المستوى الأمثل في معالجة هذه الأولويات.

115- ولتدارك هذا الخلل، اقترح المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية استحداث منابر قُطرية تضم وكالات التنمية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وكيانات القطاع الخاص لتبني المزايا النسبية واستغلالها. وأشار الفريق القُطري في طاجيكستان إلى أنّ الاستعانة بالائتلافات المواضيعية الإقليمية ساعدت في استبانة مواطن القوة والقيمة المضافة لدى الوكالات، بالتنسيق والتعاون مع المكاتب القُطرية. ودعت هيئة تنسيق النقل العابر بالمرمر الشمالي إلى مواءمة خطط التنفيذ فيما بين الشركاء في التنمية لتجنب ازدواجية الجهود وتبسيط الأنشطة ذات الصلة بصورة منتظمة دعماً للبلدان النامية غير الساحلية قبل مرحلة التنفيذ.

'4' محدودية اتباع نهج النُظم في تحقيق نتائج إيجابية فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية

116- أشارت كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أنّ الفوائد المتأتية من استثمارات في مكونات البنية التحتية غير المادية لا تتحقق بالكامل في كثير من الأحيان، وذلك بسبب أوجه القصور في البنية التحتية المادية التكميلية. وهكذا أشارت منظمة الطيران المدني الدولي إلى أنها تقدّم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين المعايير والأنظمة في مجال النقل الجوي، غير أنّ الحكومات لا تستطيع الاستفادة بالكامل من هذا الدعم لتعزيز السياحة والتجارة نظراً لمحدودية قدرتها على حشد الموارد اللازمة لتحديث البنية التحتية للمطارات وتركيب نُظم متقدّمة لمراقبة الحركة الجوية والملاحة.

117- وخلافاً لذلك، لاحظ مصرف التنمية الآسيوي أنه يقَدّم الدعم للعناصر المادية لتيسير النقل والتجارة الشاملة، غير أنّ البنية التحتية غير المادية اللازمة لتكاملها غير كافية. ونظراً لارتفاع تكاليف تطوير البنية التحتية المادية، وعدم القدرة على حشد الاستثمارات للقيام بذلك، أبرزت عدة كيانات ضرورة التركيز على الحلول الإبداعية والفعالة من حيث التكلفة، لا سيما من خلال تسخير التكنولوجيات الرقمية.

118- وتبين المآزق التي تواجهها منظمة الطيران المدني الدولي ومصرف التنمية الآسيوي الحيز المتاح أمام كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في إدارة تحقيق نتائج إنمائية على نحو أفضل، من خلال توفير دعم تكميلي أفضل. وإلى جانب فعالية مؤسساتها، وتعزيزاً للمساءلة الجماعية، تقع على عاتق هذه الكيانات مسؤولية العمل سوياً لتحقيق أهداف على أعلى مستوى.

جيم - الثغرات وأوجه التكامل والتداخل

1- الثغرات التي تشوب تقديم الدعم والجهات الفاعلة الرئيسية لمعالجتها

119- إلى جانب التحديات المذكورة أعلاه، اعتبر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تقييم مدى كفاية الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى بشأن كل أولوية من أولويات برنامج عمل فيينا، ويوصفه الكيان المكلف بتنسيق هذه الجهود، أن الأولويتين 1 و4 فقط هما اللتان تحظيان بدعم كاف، وأن الأولويتين 2 و3 تحظيان بدعم كاف إلى حد ما، فيما لا تستفيد الأولويتان 5 و6 من دعم كاف (انظر البند 6 من الورقة التكميلية للاطلاع على التفاصيل).

120- وتشمل الثغرات الرئيسية في الدعم التي سلط عليها الضوء ما يلي:

- ثغرات هائلة في مجال البنية التحتية للنقل (الأولوية 2 (أ))؛
- ارتفاع تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحدودية تعميم حلول الطاقة الميسورة التكلفة (الأولوية 2 (ب))؛
- عدم حدوث زيادة في حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية والصادرات الشديدة التركيز (الأولوية 3 (أ))؛
- ارتفاع تكاليف التجارة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وتدني نسبة تنفيذ اتفاق تيسير التجارة (الأولوية 3 (ب))؛
- عدم كفاية الدعم الموجه للتحويل الاقتصادي الهيكلي والتنوع الاقتصادي وإضافة القيمة (الأولوية 5)؛
- عدم كفاية الدعم المقدم لجهود تعبئة الموارد التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية (الأولوية 6).

121- ولمعالجة هذه الثغرات، حدّد مكتب الممثل السامي كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها تؤدي حالياً أدواراً رئيسية في كل مجال من المجالات ذات الأولوية (انظر البند 6 من الورقة التكميلية للاطلاع على التفاصيل). كما حدّد الكيانات التي يتعين عليها أن تزيد الدعم الذي تقدّمه بحكم أنّ لديها القدرة والموارد اللازمة للقيام بذلك. وتشمل هذه الكيانات (من بين أخرى) اللجان التابعة للأمم المتحدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف (ولا سيما البنك الدولي)، ومصارف التنمية الإقليمية.

122- وحددت كيانات منظومة الأمم المتحدة بدورها عدداً من الثغرات في الدعم المقدم على نطاق المنظومة لأولويات برنامج عمل فيينا. وتتعلق هذه الثغرات عموماً بما يلي: (أ) محدودية البيانات والدعم التقني والمالي؛ و(ب) عدم وجود كيان تنسيق مركزي معني ببعض الأولويات (مثل النقل)؛ و(ج) ضعف أنشطة المناصرة والترويج؛ و(د) عدم القدرة على حشد الإرادة السياسية؛ و(هـ) عدم مشاركة منظومة الأمم المتحدة أو عدم

تعاونها بشأن مبادرات رئيسية معيّنة. ولمعالجة هذه الثغرات، حدّدت كيانات منظومة الأمم المتحدة التدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها والكيانات الأقدر على اتخاذ تلك التدابير. ويمكن الاطلاع في المرفق السابع على تفاصيل الثغرات والحلول المحتملة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية والوكالات التي تم تحديدها لمعالجتها.

2- أوجه التكامل والتداخل

123- حدّدت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية أيضاً أوجه التكامل والتداخل بين ولايات كل منها فيما يتعلق ببعض أولويات برنامج عمل فيينا. ويمكن لأوجه التكامل هذه، إذا ما سُخِّرت على نحو بناء، أن تحفز التعاون بين الوكالات من خلال البناء على المزايا النسبية لمعالجة التحديات والثغرات المذكورة آنفاً. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الكيانات ذات الولايات المتكاملة والمتداخلة في المرفق السابع.

124- وعلى الصعيد القطري، أكّد 24 في المائة من المجهين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية أنّ عمل مكتبهم/برنامجهم القطري يكمل عمل كيان آخر يعمل في البلد بشأن الأولويات المتصلة ببرنامج عمل فيينا أو يتداخل معه. ومن بين هذه الكيانات، أشار 60 في المائة إلى أثر إيجابي لهذا التداخل أو التكامل، فيما أشار 30 في المائة منها إلى وجود أثر محايد، و8 في المائة فقط إلى أثر سلبي. وعلى مستوى المقار أيضاً، رحبت معظم الكيانات بتكامل الولايات، مشيرة إلى أنها تتيح مجالاً أوسع للتعاون⁽²²⁾.

125- كما يتيح تكامل الولايات تعزيز أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بسياسة المرور العابر والتجارة الدولية، يعمل الأونكتاد بصفته مركز تفكير، ويضع السياسات ويشجع تبادل الآراء فيما بين الأعضاء، بينما تركز منظمة التجارة العالمية على صياغة القواعد والتفاوض بشأنها واعتمادها وعلى الرصد وتسوية المنازعات⁽²³⁾.

126- غير أنّ عدداً قليلاً من الكيانات والدول الأعضاء نَبّه إلى أنّ تكامل الولايات أدى أيضاً إلى أوجه قصور وإلى تجزؤ المبادرات وازدواجيتها، مثل إصدار كيانات مختلفة لمنشورات مماثلة بشأن المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا. ويمكن أن يؤدي تكامل الولايات أيضاً إلى التنافس بين الوكالات على تمويل محدود من المانحين، كما هو الحال بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد واليونيدو والبنك الدولي بشأن التجارة الدولية.

127- ولترشيد الدعم المتبادل لأولويات برنامج عمل فيينا عندما تكون الولايات تكاملية، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية وممثلو البلدان النامية غير الساحلية ضرورة اتخاذ التدابير الستة التالية:

(22) على سبيل المثال، وقعت الفاو ومركز التجارة العالمي، بشأن الأولوية 5 من برنامج عمل فيينا، مذكرة تفاهم بشأن تعزيز الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تعيد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمنتجين الزراعيين، بحكم تكامل ولايتهما بشأن سلاسل القيمة المتصلة بالزراعة. وفيما يتعلق بالأولوية 3، وضعت المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بقيادة الأونكتاد، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واليونيدو، واللجان الإقليمية الخمس، دليلاً يقدّم قائمة شاملة بالخدمات المتصلة بالتجارة من أكثر من 60 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. انظر <https://tii.unido.org/tcb-resource-guide>.

(23) فيما يتعلق بتيسير التجارة، يركز الأونكتاد ومنظمة الجمارك العالمية على صوغ السياسات ودعم التنفيذ، بينما تركز منظمة التجارة العالمية على اعتماد قواعد متعددة الأطراف وتعبئة الموارد لدعم تنفيذ القواعد. وفيما يتصل بزيادة التجارة من حيث هي أداة للتنمية، تركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الأسباب التي تدعو البلدان النامية إلى القيام بذلك، بينما تركز اللجان الإقليمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على كيفية القيام بذلك.

- وضع برامج إنمائية وطنية متنسقة تسند إلى الشركاء أدواراً تكاملية بدلاً من أدوار متنافسة؛
 - إجراء أصحاب المصلحة تحليلاً شاملاً (عملية جرد) عند إطلاق مشروع جديد لتحديد المبادرات ذات الصلة المتخذة من قِبَل كيانات أخرى على المستوى القطري، وأوجه التآزر المحتملة مع هذه الوكالات والمجال الذي يمكن أن يقدّم فيه الكيان قيمة مضافة؛
 - مواصلة العمليات المشتركة في مجال التخطيط والبرمجة والتنفيذ لتسهيل اتباع نهج متكامل؛
 - زيادة تعميم المعلومات على نطاق واسع من خلال مكتب التنسيق الإنمائي على جميع المنسّقين المقيمين بشأن عمل الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة (مثل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية) لتحديد أوجه التكامل والاستفادة منها؛
 - تبادل خطط العمل والبيانات ومواصلة التوفيق بين تنفيذ الأنشطة؛
 - مواصلة إعداد التقارير المشتركة من جانب الوكالات المعنية لضمان التآزر والاتساق.
- 128- ويرى المفتش أنّ هذه التدابير الستة تكتسي أهمية بالغة، ويهيب بالجهات الفاعلة المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع في اعتبارها هذه التدابير في أنشطتها التنفيذية لضمان استغلال فوائد أوجه التكامل استغلالاً كاملاً.
- 129- وإلى جانب التحديات الداخلية والخارجية والثغرات وأوجه التكامل الواسعة المبيّنة في هذا الفصل، ثمة فئات محدّدة إضافية من التحديات التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، يرد تفصيلها في الفصل الرابع.

رابعاً- التحديات القائمة والفرص المتاحة لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا

130- في هذا الفصل، يفضّل المفتش أربع فئات رئيسية إضافية من التحديات التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا. وتشمل هذه التحديات ما يلي: (أ) التحديات القائمة في إشراك بلدان المرور العابر في التنفيذ؛ و(ب) التحديات التي تعترض تعزيز اتساق برنامج عمل فيينا مع سائر خطط التنمية؛ و(ج) التحديات التي تعترض تقديم دعم فعال لخارطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(د) التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وترد أيضاً الحجج ذات الصلة التي قدّمها أصحاب المصلحة وما حدّوه من تدابير تصحيحية وفرص محتملة.

ألف- التواصل مع بلدان المرور العابر

1- التحديات القائمة

131- مشاركة بلدان المرور العابر مشاركةً ببناءً ومطرده أساسيةً لنجاح برنامج عمل فيينا. وقد أوردت عدة قرارات اعتمدها الجمعية العامة سلسلة من الطلبات الموجّهة إلى بلدان المرور العابر لكفالة اضطلاعها بالدور المنوط بها. غير أنّ وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية أبرزوا تحديات متعددة في حفز هذه المشاركة، أبرزها التوترات الجيوسياسية بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور.

132- فعلى سبيل المثال، أدى النزاع بين أحد البلدان النامية غير الساحلية وبلد عبور على أحد الأقاليم (ذي منفذ إلى البحر) إلى تردد البلد النامي غير الساحلي في الاعتراف بموقعه الجغرافي غير الساحلي في المحافل العالمية. وفي منطقة أخرى، أعاقت النزاعات الطويلة الأمد بين بلدين من بلدان المرور العابر فعلياً جميع الجهود البناءة المبذولة لتحقيق التكامل دون الإقليمي، وهو ما يضرر بالبلدان النامية غير الساحلية المجاورة. وفي منطقة ثالثة، أشارت أكبر منظمة إقليمية إلى أنه على الرغم من وضع برامج واستراتيجيات وسياسات لتيسير العبور والتجارة، لم تتمكن من حمل الدول الساحلية على تقديم تنازلات للبلدان النامية غير الساحلية بشأن الوصول إلى الموانئ أو خفض المعدلات المرتفعة المفروضة على استخدام ممرات الطرق.

133- ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي أبرزتها الكيانات في إشراك بلدان المرور العابر ما يلي:

- **عدم توازن علاقات القوة** بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لصالح هذه الأخيرة، والتي تفاقمها الحمائية وانعدام الإرادة السياسية والبيروقراطيات المرهقة في بلدان المرور العابر، وعدم تمتع البلدان النامية غير الساحلية بأي نفوذ ذي مغزى للتأثير؛
- **تباين الأولويات** بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، مما يجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات الاستراتيجية التي تعالج احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين (بشأن التجارة مثلاً)؛
- **عدم وجود قواعد ومعايير متسقة** بين البلدان (بشأن النقل وعبور الحدود)؛
- **عدم وجود موارد مخصصة** في كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم المبادرات عبر الحدود؛
- **تقيّد محدودية الحضور الميداني** لكيانات منظومة الأمم المتحدة الرئيسية الانخراط في أولويات برنامج عمل فيينا (مثل الأونكتاد، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومركز التجارة الدولية) القدرة على الدفع قُدماً بالمبادرات العابرة للحدود؛

- **عدم وجود مشاركة منسقة ومنظمة** بين الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور لمعالجة المسائل العابرة للحدود؛
- **محدودية تأثير الاجتماعات دون الإقليمية** على قضايا العبور والتجارة والنقل من حيث الإسهام في تبادل السياسات ونقل المعارف؛
- **الإجراءات الطويلة والمرهقة** التي تتطوي عليها عملية تنظيم اجتماعات مشتركة بين خبراء من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

2- الفرص المتاحة

134- لمعالجة التحديات المذكورة آنفاً، أبرزت الكيانات الحاجة إلى إتاحة بلدان المرور العابر بتكاليف عدم التعاون من خلال الدراسات التحليلية والحوار بشأن السياسات العامة. وينبغي للمبادرات، على وجه التحديد، أن تتيح لبلدان المرور العابر بوضوح ما يمكن أن تكسبه من خلال الانخراط في تفعيل أولويات برنامج عمل فيينا. وترى الكيانات أن بلدان المرور العابر ليست دائماً على علم بما يمكن أن يعود به تحسين إمكانية العبور لفائدة البلدان النامية غير الساحلية من منافع في مجال التنمية الاقتصادية لبلدان المرور العابر، من خلال الإيرادات المتأتية من خدمات المرور العابر والشحن والخدمات اللوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان النامية غير الساحلية أن تشكل أيضاً مصادر فعالة من حيث التكلفة لواردات بلدان المرور العابر.

135- ويمكن تحقيق هذا الوعي بالفوائد المحتملة من خلال التدريب والمناصرة التي تُدرج بلدان العبور صراحة، بما في ذلك إنشاء جهات تنسيق وطنية معنية ببرنامج عمل فيينا في بلدان المرور العابر. فعلى سبيل المثال، وضع المركز الدولي لدبلوماسية النقل دورات في مجال دبلوماسية النقل تسلط الضوء على المنافع المتبادلة لتيسير النقل العابر لفائدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وأشار مكتب الممثل السامي إلى أنه يعتزم إجراء تدريب على ترابط شبكات النقل، يضم خبراء من بلدان العبور والبلدان النامية غير الساحلية.

136- وفي حين سلّطت بعض الكيانات الضوء على ضرورة أن تركز بلدان المرور العابر على "المسائل غير الخلاقية"، أي التدابير التي لا تفرض عبئاً كبيراً من حيث التكلفة ويمكن تحقيقها من خلال الإرادة السياسية، مثل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتصلة بأولويات برنامج عمل فيينا والتصديق عليها، حذرت كيانات أخرى من أن الانضمام يستتبع العديد من الالتزامات والتكاليف التي ينبغي أن تترك البلدان الآثار المترتبة عليها بوضوح من أجل اتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان ينبغي الانضمام إليها أو التصديق عليها.

137- وينبغي أيضاً أن يأخذ وضع البرامج القطرية وأطر التعاون في الاعتبار صراحةً العناصر العابرة للحدود ذات الصلة لضمان اتباع نهج منظم في إشراك بلدان المرور العابر. ولاحظ مكتب التنسيق الإنمائي أنه، وفقاً لتوجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، هناك اعتراف صريح بالعناصر الإقليمية والعابرة للحدود في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون الجديدة. وأبرز ستة عشر كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة⁽²⁴⁾ أنها اتخذت مبادرات عبر الحدود، حيث اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما مجموعه 49 مبادرة من هذا القبيل بين عامي 2016 و2020.

(24) الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومركز التجارة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة السياحة العالمية، واليونيسكو، واليونيدو، واليونسيف.

138- وتتطلب المبادرات العابرة للحدود انخراط الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على حد سواء. وفي هذا السياق، سلّطت الأفرقة القطرية في 14 من البلدان النامية غير الساحلية⁽²⁵⁾ الضوء على حالات مبادرات عبر الحدود اتُخذت بتسيق مع النظراء في بلدان المرور العابر وبلدان نامية غير ساحلية أخرى في مجالات متعددة. وتشمل هذه المبادرات المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، والهجرة، والتجارة، والعبور، وترابط شبكات النقل، والبنية التحتية، والسياسة النقدية، والدبلوماسية الوقائية.

139- وعلى المستوى غير الرسمي، لاحظ المنسقون المقيمون في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ومنطقة الساحل والمخروط الجنوبي أنهم على تواصل منتظم، في الغالب من خلال تطبيقات التراسل، لتبادل المعارف والخبرات بشأن مسائل مثل التعاون دون الإقليمي والتجارة والعبور والأمن.

140- ونظراً للتعقيدات الإضافية في تنفيذ المبادرات عبر الحدود، أوصي بأن تمتد هذه المبادرات لعدة سنوات حتى يتسنى إثبات تحقيق نتائج مجدية. ولتمويل هذه المبادرات، سلّط الضوء على أدوات مثل صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، بالنظر إلى أنّ هذه الأدوات تتطلب أن تعمل وكالات متعددة سوياً للوصول إليها.

141- ودعت الكيانات أيضاً إلى زيادة الاستفادة من عمل مكتب الممثل السامي، واللجان الإقليمية، والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية لكيانات منظومة الأمم المتحدة، والاتلافات المواضيعية الإقليمية، والمنديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من المنظمات دون الإقليمية، من أجل تعزيز المبادرات عبر الحدود. وسلّطت كيانات متعددة الضوء على رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبدئها التوجيهي المتمثل في "ضمان ازدهار جارك"، بوصفها تكتلاً إقليمياً أدى عملاً جيداً للنهوض بالقرارات السياساتية السديدة بشأن تيسير التجارة والترابط، مما أسهم في إرساء علاقات تعاونية ممتازة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجميع جيرانها من بلدان المرور العابر.

142- ويمكن لكيانات منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تدعم البلدان النامية غير الساحلية لتحديد سبل التحرك من أجل تحفيز التعاون من جانب بلدان المرور العابر. فعلى سبيل المثال، تتمتع أذربيجان ذات الموقع الجغرافي غير الساحلي بعلاقة مع جورجيا تعود بالنفع على الطرفين، من خلال استخدام ميناء جورجيا لتصدير الهيدروكربونات، مقابل دفع رسوم الشحن العابر والموانئ، وهو ما يفرز تأثيراً إيجابياً على اقتصاد جورجيا.

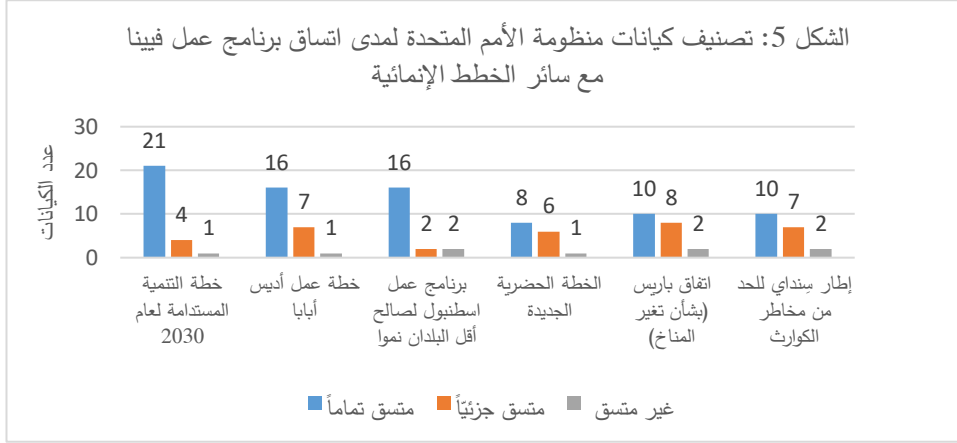
باء - اتساق برنامج عمل فيينا مع خطط التنمية الأخرى

1- تقييم مدى اتساق برنامج عمل فيينا مع ست خطط إنمائية عالمية

143- أبرزت وكالات منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات أنّ القدرة على تعميم برنامج عمل فيينا وتنفيذه، ورصده وتقديم تقارير عنه، تتوقف إلى حد بعيد على مدى اتساقه مع خطط التنمية الأخرى التي يتوقع من الوكالات تنفيذها. فكلما اتضحت أوجه الترابط بين خطط التنمية، سهّل بدرجة كبيرة على الكيانات أن تعالج أولويات برنامج عمل فيينا، من حيث إنّ هذا الأمر يقلص العبء الزمني وتكاليف المعاملات المرتبطة بالإبلاغ عن خطط متعددة.

(25) إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، بوركينا فاسو، تركمانستان، زمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، مالي، نيبال، النيجر.

144- وتبين البيانات التي تم جمعها تباينات في فهم وتفسير أوجه التناغم والتباين بين برنامج عمل فيينا وغيره من خطط التنمية العالمية. فمن الأهمية بمكان إجراء جرد مفاهيمي وموضوعي ومرن وشامل لجميع الخطط لبيان أوجه التوافق والاختلاف في سبيل تعزيز الاتساق أو التآزر بين خطط التنمية العالمية.



المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان.

145- ومن بين خطط التنمية العالمية الرئيسية الست التي حدّتها وحدة التفتيش المشتركة، هناك توافق في الآراء على مستوى مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة (انظر الشكل 5) وعلى مستوى مكاتب المنسّقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية (انظر الجدول 4) على أنّ برنامج عمل فيينا متسق إلى حد بعيد مع خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ مكتب الممثل السامي قد أعدّ وثيقة تعرض أوجه الترابط بين برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأهداف التنمية المستدامة⁽²⁶⁾.

الجدول 4
تصنيف مدى اتساق برنامج عمل فيينا مع خطط التنمية الأخرى (بالنسبة المئوية)

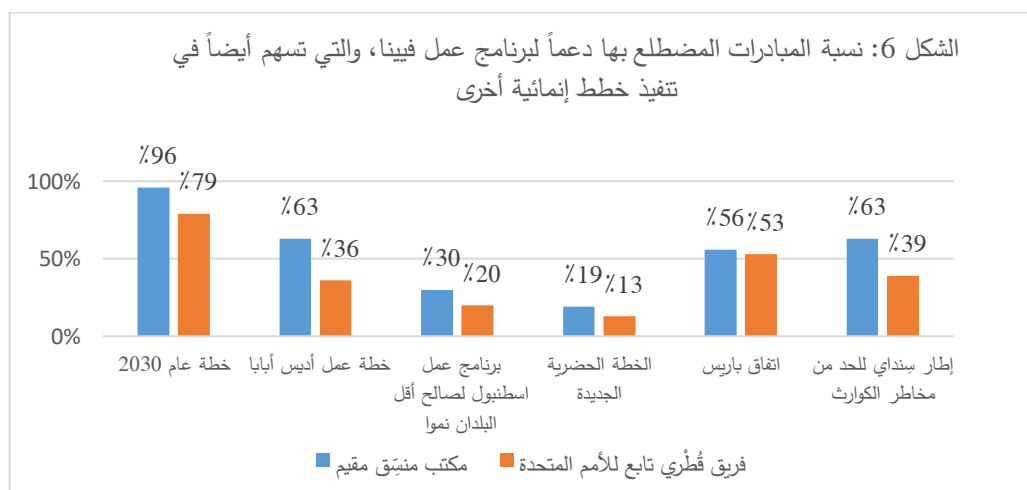
لا أعلم		غير متسق		متسق		خطة التنمية
مكاتب المنسّقين المقيمين	الأفرقة القطرية	مكاتب المنسّقين المقيمين	الأفرقة القطرية	مكاتب المنسّقين المقيمين	الأفرقة القطرية	
14	26	8	2	78	73	خطة عام 2030
22	53	11	1	67	46	خطة عمل أديس أبابا
50	59	6	4	44	36	برنامج عمل إسطنبول
56	70	11	6	33	24	الخطة الحضرية الجديدة
28	35	14	13	58	52	اتفاق باريس
25	49	14	12	61	39	إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث

المصدر: ردود مكاتب المنسّقين المقيمين والأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسات الاستقصائية.

(26) خطة عمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز أوجه التكامل بين برامج العمل وأهداف التنمية المستدامة.

146- ومن المثير للانتباه أنَّ هناك تبايناً كبيراً في التقييمات بين المستويات الثلاثة من المجيبين (المقار، ومكاتب المنسقين المقيمين، وأعضاء الأفرقة القطرية) فيما يتعلق باتساق برنامج عمل فيينا مع خطط التنمية الخمس الأخرى. ولعل ذلك يعزى إلى عاملين: (أ) عدم إجراء عملية موضوعية لتقييم درجة الاتساق الفعلية بين الخطط، مما يفرضي إلى تشتت الآراء؛ و(ب) محدودية فهم خطط التنمية الأخرى غير خطة عام 2030 على الصعيد القطري، إذ أشار نصف مكاتب المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية أو أكثر في البلدان النامية غير الساحلية إلى أنهم لا يستطيعون تقييم مدى اتساق خطتي تنمية وأربع خطط تنمية، على التوالي.

147- وبالنظر إلى هذا النقص في الوعي على الصعيد القطري، لم يكن من المستغرب أنَّ كلتا المجموعتين من المجيبين على الدراسة الاستقصائية، فيما يتعلق بسؤال عما إذا كانت المبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا - التي تضطلع بها المكاتب القطرية (وكان السؤال في هذا الشأن موجَّهاً إلى أعضاء الأفرقة القطرية) أو الفريق القطري برمته (كان السؤال هنا موجَّهاً إلى مكاتب المنسقين المقيمين) - تدعم أيضاً تنفيذ أي من خطط التنمية الست، أجابتا بأغلبية ساحقة بالإيجاب فيما يتعلق بخطة عام 2030 فقط (الشكل 6).



المصدر: ردود مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسات الاستقصائية.

2- اتساق برنامج عمل فيينا مع الخطط والاتفاقات الإنمائية الإقليمية

148- بما أنَّ 16 بلداً من أصل 32 من البلدان النامية غير الساحلية توجد في أفريقيا، فإنَّ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وثيقة الصلة بصفة خاصة بالدول النامية غير الساحلية الأفريقية. وتعتبر غالبية الكيانات أنَّ برنامج عمل فيينا متنسق إلى حد بعيد مع خطة عام 2063، من حيث إنَّ هذه الخطة مصمَّمة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان الضعيفة في المنطقة الأفريقية. ويشدّد كل من برنامج عمل فيينا وخطة عام 2063 بقوة على النهوض بالتكامل الإقليمي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل من الإنسان محوراً لها. كما تركّز خطة عام 2063 بشدة على تطوير البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار الشركاء في التنمية أيضاً إلى أنَّ برنامج عمل فيينا متنسق مع اتفاقات دولية أخرى تشمل (ضمن اتفاقات أخرى) السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، واستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا، واتفاق تيسير التجارة.

3- التحديات والتدابير التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الاتساق

149- في ظل وجود العديد من جداول الأعمال والخطط العالمية والإقليمية والوطنية التي جرى وضعها، تواجه الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية تحدي ضمان الاتساق فيما بينها. فقد أشارت إلى أن التوفيق بين برنامج عمل فيينا ووثائق البرامج القطرية وأطر التعاون يشكّل تحدياً في الممارسة العملية. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن من الصعب إقامة تآزر بين برنامج عمل فيينا والأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، مما يعقّد مسألة انخراط الوزارات الحكومية المعنية.

150- ومع ذلك، فقد ذهبت إلى أنه لو كان برنامج عمل فيينا وثيقة قائمة بذاتها، فلن يتحقق التنفيذ الناجح. ويتفاهم هذا الوضع من جراء افتقار الأفرقة القطرية عموماً إلى العلم ببرنامج عمل فيينا وبالقضايا المتصلة بالموقع الجغرافي غير الساحلي. ويرى ممثلو حكومات البلدان النامية غير الساحلية غياب الاتساق بين الخطط فيما يتعلق بالرصد والتنفيذ من جانب الحكومات الوطنية وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

151- ولزيادة الاتساق بين خطط التنمية، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية وممثلو البلدان النامية غير الساحلية عدداً من التدابير المفيدة، تشمل ما يلي:

الاتساق مع خطة عام 2030

- استخدام خطة عام 2030 باعتبارها خطة جامعة لاستخلاص أوجه الترابط والتآزر مع الخطط الأخرى؛
- ضمان الرصد والإبلاغ المتكاملين بشأن خطة عام 2030 وبرنامج عمل فيينا، مع استخدام مؤشرات برنامج عمل فيينا لتكملة مؤشرات خطة عام 2030؛
- إجراء تعديلات طفيفة في تصميم البرنامج لتعزيز أوجه التآزر، على سبيل المثال بين الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والأولوية 5 من برنامج عمل فيينا (التحول الاقتصادي الهيكلي)؛
- إنشاء جهة تنسيق تنظيمية مشتركة لتنسيق تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030.

الاتساق في الرصد وجمع البيانات

- استخدام المنصات القائمة ذات الصلة وبيانات الرصد لإنشاء منبر تفاعلي على الإنترنت لإجراء جرد ورصد للخطط ذات الصلة بغية المساعدة في تحديد الأولويات المتداخلة؛
- التعاون على جمع البيانات ووضع مؤشرات أداء مخصصة، من أجل زيادة الاتساق بين الخطط.

التخطيط والإدارة

- النظر في الأولويات الخاصة ببرنامج عمل فيينا (مثل المرور العابر والتكامل الإقليمي ووسائل التنفيذ) في إجراء تقييمات قطرية مشتركة في البلدان النامية غير الساحلية وإدماجها، حسب الاقتضاء، في أطر التعاون ووثائق البرامج القطرية؛
- استخدام خطط منظومة الأمم المتحدة والتزاماتها على المدى المتوسط باعتبارها جسراً يربط برنامج عمل فيينا وغيره من خطط التنمية الطويلة المدى.

152- ومن أمثلة الممارسات الجيدة في تعزيز الاتساق، أنشأ الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية منصة إلكترونية لرصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة. وتتيح المنصة تصنيفاً حسب فئات البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، وتوفّر فهماً أفضل للصلة القائمة بين التجارة والتنمية. ويمكن أن تشمل هذه المنصة مجالات أخرى ذات أولوية من برنامج عمل فيينا، مثل الطاقة والبيئة، لتيسير معالجة خطط التنمية المتعددة على نحو متزامن.

153- وقد دعا مكتب الممثل السامي، بوصفه الكيان التنسيقي الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج عمل فيينا، إلى إدماجه في جميع الأفرقة العاملة وفرق العمل الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالخطط العالمية ذات الصلة⁽²⁷⁾، لكي يتسنى له أن يقمّ مدخلات تتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية إلى تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية (أدرجت مدخلات في تقرير فرقة العمل لعام 2021)⁽²⁸⁾.

جيم - خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا

154- لتوجيه عمل الشركاء في التنمية بشأن برنامج عمل فيينا في السنوات المتبقية منه، اعتمدت في آب/أغسطس 2020 خريطة طريق للتعجيل بتنفيذه (انظر البند 2 من الورقة التكميلية)، تحدّد 23 مجالاً لعمل منظومة الأمم المتحدة وشركائها في التنمية.

155- على أنّ كيانات منظومة الأمم المتحدة حدّدت عدداً من التحديات المحتملة التي تعترض تنفيذ خريطة الطريق (معظمها ورد ببيان في الأقسام السابقة)، تشمل ما يلي: القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على إنجاز المشاريع (مثل القيود على التدريب المباشر وحلقات العمل والمشاورات المباشرة)؛ وعدم كفاية الموارد لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الاستشارية وبرامج المساعدة التقنية والعمل التحليلي والخدمات في مجال السياسات العامة؛ والاعتماد على حكومات البلدان النامية غير الساحلية واللجان التوجيهية للمشاريع/البرامج لتعبئة الشركاء بفعالية؛ ومواطن الضعف في مجال تعميم المعلومات على المستوى القطري؛ وعدم استخدام البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها وحدة تحليل في تقارير الوكالات.

156- غير أنّ كيانات منظومة الأمم المتحدة، وإن كانت نُبّهت إلى أنّ خريطة الطريق ليست بديلاً عن برنامج عمل فيينا، فقد رحّبت بالفرص التي تتيحها، بما في ذلك: أوجه ترابط بارزة أكثر مع ولايات الكيانات وأولوياتها الاستراتيجية؛ وزيادة بروز الاتفاقيات وأهميتها والفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان النامية غير الساحلية من الانضمام إليها (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)؛ وتسليط الضوء على الأنشطة والنتائج الملموسة ذات الصلة من خلال إجراء عملية جرد؛ واتباع نهج أدقّ في جهود المناصرة؛ وزيادة التركيز على تبادل المعارف؛ وزيادة التعاون بين الوكالات على إنجاز المشاريع؛ وزيادة إبراز خبرات الكيانات وإنجازاتها والاعتراف بها؛ وزيادة الاستعجال في معالجة الثغرات القائمة.

157- وأسهمت خريطة الطريق أيضاً في توسيع قاعدة الشركاء لتنفيذ برنامج عمل فيينا، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، مثل مصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي. فعلى سبيل المثال، باتت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مهتمة بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في إنجاز المشاريع المستقبلية في مجال الطاقة المتجددة، في حين تهتم

(27) تشمل هذه الأفرقة العاملة وفرق العمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمتابعة تمويل نتائج التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وفرق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

(28) Financing for Sustainable Development Report (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

المحكمة الدولية لقانون البحار بالمشاركة في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية بشأن موضوع تشجيع الاستثمار في هذه البلدان.

158- كما أفضت خارطة الطريق إلى توسيع نطاق المشاركة، إذ أشارت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أنها بدأت العمل في عدد من المسارات لكي يتسنى إدماج أولويات البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في اللجنة في مناقشات واسعة بشأن التنمية المستدامة. وأشار مركز التجارة الدولية إلى أنه يعترم توسيع حافظة مشاريعه في البلدان النامية غير الساحلية تمشياً مع خطة عمل خريطة الطريق. وسيطلق الأونكتاد أول مؤشر عالمي للقدرة الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء، مما سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تقييم أدائها بالمقارنة مع مجموعات إنمائية أخرى.

159- ويتوقع أن تضطلع الكيانات الإقليمية هي الأخرى بدور معزز، إذ أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أنها تعترم الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإقامة شراكات متينة لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وتساعد فرادى الكيانات أيضاً المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي لتعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا، إذ تدعم منظمة الطيران المدني الدولي السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع برنامج مكرس لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك تنمية القدرات المؤسسية لأمانتها، والتركيز بوجه خاص على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والنساء والشباب.

160- وأشارت بعض الكيانات إلى أن إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية ستدعم أيضاً تنفيذ خريطة الطريق. وسيتيح نقل أعمال التنسيق التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن البلدان النامية غير الساحلية إلى قسمها المعني بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، تخطيطاً وإبلاغاً أكثر تركيزاً وتنسيقاً ووضوحاً. كما أن نقل المكاتب الإقليمية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من جنيف إلى المناطق المعنية سيجعلها في وضع أفضل لتسخير القدرات المشتركة بين الوكالات في تنفيذ خريطة الطريق.

161- ولتيسير النجاح في تنفيذ خريطة الطريق، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة ضرورة اتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء مستودع للمعلومات لحفظ التقدم الذي تحرزه وكالات الأمم المتحدة حفظاً جماعياً؛
- الاضطلاع بأنشطة للدعوة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من خلال الصناديق الاستثمارية الإقليمية والعالمية المعنية بهذه البلدان؛
- تنسيق عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بصورة تآزرية، مع آليات التنسيق القائمة، مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛
- وكما هو مبين في خريطة الطريق في إطار الأحكام المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة: الاستعراض المتكرر لخريطة الطريق والتكيف المرن للنتائج المتوخاة والأنشطة والجدول الزمني؛ وإتاحة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق وتبادل الخبرات من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك تبادل الرؤى والتصورات بشأن فرادى أولويات برنامج عمل فيينا؛ والإبلاغ بصفة مخصصة عن خريطة الطريق في تقارير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا.

162- ويمكن لهذه الجهود مجتمعة أن تعزز الاستفادة من الميزة النسبية لكل وكالة، وأن تساهم في تجنب الازدواجية، وأن تعزز تعبئة الموارد المشتركة. وسلط مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب الممثل السامي الضوء على خطوة إيجابية تتمثل في إنشاء شبكة غير رسمية من المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية، بصورة مشتركة، في آذار/مارس 2020 من خلال منصة افتراضية (Yammer) وقوائم بالبريد الإلكتروني لتيسير المناقشات بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا.

دال - تأثير جائحة كوفيد-19

163- شكّلت الاستعراضات الوطنية والإقليمية والعالية المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا (انظر البند 2 من الورقة التكميلية) عملية تقييم هامة للكيانات للتدبر في النجاحات التي حققتها عملية التنفيذ والتحديات التي واجهتها⁽²⁹⁾، بيد أن هذه الاستعراضات أجريت قبل ظهور جائحة كوفيد-19 التي أفرزت تحديات إضافية لم تتناولها استعراضات منتصف المدة حتى الآن.

164- وقد أشارت جميع الأفرقة القطرية التي أجريت معها مقابلات إلى أن استمرار الجائحة قد زاد من تقادم التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية على جميع الصعد، سواء على الصعيد الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو المالي أو الأمني، ومن شأنه أن يتسبب في التراجع عن سنوات من التقدم التدريجي. ومن ثم، يصعب على الكيانات تقييم أداء البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا بنجاح بحلول عام 2024 نظراً للطابع الفوري لإعادة توزيع برامجها للتصدي لهذه الجائحة، التي ستمتد آثارها لسنوات قادمة. ويرد فيما يلي بعض التحديات الرئيسية المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي تواجهها الكيانات التي تدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا.

1- التحديات القائمة

(أ) إعادة ترتيب الأولويات وإعادة البرمجة والتأخر في التنفيذ ونقص التمويل

165- أبرزت الأفرقة القطرية أن الجائحة قد أثرت في جميع جوانب عملها تقريباً، بدءاً من كيفية تنفيذ التدخلات (مثل الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية لتنفيذ العمل) وصولاً إلى استراتيجية التعامل مع النظراء (مثلاً من خلال تقديم الدعم عن بعد وبناء قدرات مجموعات صغيرة). وكان لزاماً إعادة تشكيل عناصر كثيرة من عملها و/أو إعادة تصميمها و/أو إعادة ترتيب أولوياتها. فعلى سبيل المثال، كان من الضروري إعادة ترتيب أولويات بعض البرامج القائمة بسبب بعض الإجراءات اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ؛ وكان لزاماً أيضاً إجراء إعادة برمجة لدعم الأولويات المستجدة.

166- ونتيجة لذلك، أصبح أمد توجه عمل الأفرقة القطرية أقصر، أحياناً على حساب الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأمد، مثل التحول الاقتصادي. كما تأخر تنفيذ المشاريع لشهور بالنسبة لبعض الكيانات، بسبب عمليات الإغلاق وعدم القدرة على الوصول إلى المسؤولين الحكوميين ومنفذي المشاريع والمستفيدين منها. وقد اعتمدت معظم الكيانات نهج "السلامة أولاً"، ولا تشجّع الزيارات القطرية غير الضرورية أو غير المتصلة

(29) في حين اعتبر موظفو مقرر كيانات منظومة الأمم المتحدة عموماً أن التحديات التي واجهوها مجسدة على نحو كاف في استعراضات منتصف المدة، لم يتمكن معظم أعضاء الأفرقة القطرية (60 في المائة) ومكاتب المنسقين المقيمين (67 في المائة) الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية من تقييم درجة كفاية تجسيد التحديات في الاستعراضات. وتشمل أوجه القصور في عمليات الاستعراض التي سلط عليها الضوء ما يلي: (أ) عدم النظر في ما تواجهه كيانات منظومة الأمم المتحدة من تحديات من حيث الموارد في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ب) عدم التركيز بصورة كافية على الحاجة إلى زيادة إشراك بلدان المرور العابر؛ و(ج) عدم وجود تفاصيل كافية عن الأسباب الكامنة وراء الثغرات التي تشوب القدرات الوطنية.

بالاستجابة لحالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت جميع الأفرقة القطرية خططاً للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من أثارها، غير أنّ هذه الخطط تعاني من نقص كبير في التمويل.

(ب) إجهاد الموظفين

167- في جميع مراكز العمل، تأثرت أيضاً إنتاجية الموظفين والصحة العقلية والرفاه سلباً بأشهر من العمل عن بعد وبساعات العمل الطويلة، حيث ذكر أحد الأفرقة القطرية أنّ موظفيه كانوا يعملون من الفجر إلى منتصف الليل يومياً. وفي مراكز العمل التي لا تتيح اصطحاب الأسرة، ألقى الإجهاد بثقله من جراء عدم القدرة على جلب موظفين جدد وتناوب الموظفين الموجودين. ومن الممارسات الجيدة، مكّنت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والشركاء في المجال الإنساني من إمكانية السفر داخل البلد وفي الخارج أيضاً.

(ج) إغلاق الحدود وتعطّل سلاسل التجارة والإمدادات

168- تضررت البلدان النامية غير الساحلية بشدة من جراء عمليات إغلاق الحدود الرامية إلى احتواء انتشار الوباء، إذ واجهت هذه البلدان، حتى في أوقات ما قبل انتشار الوباء، تكاليف أعلى بكثير من غيرها في ممارسة التجارة. وقد أدى إغلاق الحدود من جانب البلدان النامية غير الساحلية أو بلدان المرور العابر أو كليهما إلى تأخر تسليم السلع الأساسية، مما أدى إلى نقص في السلع الأساسية وارتفاع الأسعار. ففي قيرغيزستان، على سبيل المثال، حيث تعتمد نسبة 64 في المائة من الإمدادات الغذائية على الواردات، علّقت مئات الشاحنات على الحدود بسبب الإغلاق، وهو وضع تقاوم من جراء الخدمات الجمركية المتجاوزة. وفي بوتان، حيث المرافق الصحية ضئيلة، اضطر البلد إلى إغلاق حدوده لمنع تفشي الوباء، مما أدى إلى تعطل التجارة.

169- وأبرز أعضاء الأفرقة القطرية أنّ احترام بلدان المرور العابر للمادة 125 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنص على حق الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر، قد تضاعف على الأرجح خلال انتشار الوباء. وأدى ذلك إلى تعقيد عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في عمليات الإغاثة الإنسانية وتعتمد بدرجة كبيرة على سلاسل الإمداد دون انقطاع.

(د) ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتفاوتات في الدخل والعنف الجنساني

170- أبرزت الأفرقة القطرية أنّ الجائحة كان لها أثر اجتماعي واقتصادي شديد على جميع البلدان النامية غير الساحلية من خلال مساهمتها في: زيادة معدلات الفقر المدقع والبطالة والتفاوتات في الدخل؛ وإنهيار القطاع غير النظامي؛ وفقدان فرص العمل للمهاجرين من البلدان النامية غير الساحلية العاملين في الخارج؛ وتزايد العنف الجنساني الذي تقاوم بسبب إغلاق المدارس؛ ونقص الغذاء وتزايد انعدام الأمن الغذائي، في جملة آثار أخرى. ولاحظ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنّ القيود المفروضة على السفر أثّرت سلباً على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، مما زاد من خطر عدم الامتثال لنظم العلاج، مثل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحدّت من القدرة على تقديم دعم مستمر للناجين من العنف الجنساني. وقد أفرزت هذه الآثار مجتمعةً ضغطاً شديداً على قدرة الجهات الفاعلة في مجال التنمية والعمل الإنساني على الاستجابة.

171- ففي أفغانستان، قدّر الفريق القطري أنّ 25 مليون نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم 36 مليوناً سيكونون في حاجة إلى مساعدة اجتماعية. غير أنّ نحو مليوني شخص فقط سيستفيدون من المساعدة الإنمائية والإنسانية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يقدر أنّ 140 000 شخص قد وقعوا في

برائش الفقر المدقع من جديد. وتشكّل هذه الآثار نكسة كبيرة للكيانات في سعيها إلى تقديم دعم فعال لتنفيذ برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة وجميع خطط التنمية العالمية الأخرى التي تجعل من الحد من الفقر هدفاً أساسياً لها.

(هـ) ارتفاع المديونية الذي يعوق تطوير البنية التحتية وتحقيق التحول الهيكلي

172- أدت الاستثمارات الضخمة والفورية اللازمة في قطاع الصحة لتطويق انتشار الوباء، إلى جانب تراجع النشاط الاقتصادي وتقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى زيادة المديونية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية. وقد أشارت إحدى المؤسسات المالية الدولية إلى أنه على الرغم من تلقّيها طلبات تمويل طارئة تتصل بالجائحة من 100 بلد، فإنها لم تستطع الموافقة على اعتمادات لبعض البلدان المثقلة بالديون بسبب عدم استدامة ديونها. وحتى فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية التي حظي طلب تمويلها بالموافقة، من غير الواضح كيف يمكنها أن تسدّد هذه الديون في المستقبل.

173- ونظراً للحاجة إلى توجيه الموارد المحدودة على سبيل الأولوية لمعالجة حالة الطوارئ الصحية، اضطر العديد من البلدان النامية غير الساحلية إلى تحويل وجهة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا أو الحد منه. فعلى سبيل المثال، سيتعين على باراغواي، بسبب دفعها تكاليف البنية التحتية من خلال الحصول على ديون، وبسبب زيادة الاستدانة المتصلة بالجائحة، أن تخفّض الإنفاق على البنية التحتية في السنوات المقبلة.

174- كما أنّ الجائحة زادت من صعوبة دعم الكيانات للتحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية، بسبب زيادة الهشاشة الاقتصادية، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع التجارة والسياحة، وعدم قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على تدبير أمورها بنفسها. وقدّر الفريق القطري في أوغندا أنّ أكثر من نصف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلاد ستتوقف عن العمل وستقع في براثن الفقر، في حين يُتوقّع أن يخسر قطاع السياحة 5 مليارات دولار على مدى خمس سنوات⁽³⁰⁾، مما يشكّل نكسة كبيرة لبلد بلغ إجمالي ناتجه المحلي في عام 2019 ما مجموعه 35 مليار دولار.

-2 الفرص المتاحة

175- أفرزت الجائحة تحديات كثيرة، بيد أنها حملت في طياتها بعض الإيجابيات أيضاً. ففي العديد من البلدان النامية غير الساحلية، أسهمت الحاجة الملحة إلى التصدي للجائحة في تمكين الأفرقة القطرية من بلورة آليات للصمود ومن اكتساب قدرة أكبر على الابتكار في مجال إقامة الشراكات. وقد مكّنت استجاباتها الشاملة، التي تجلّت في إجراء تقييمات سريعة (تحليلات الأثر الاجتماعي والاقتصادي) ووضع خطط وطنية للاستجابة والتعافي، من تعزيز ثقة النظراء (المجتمع المدني والحكومة) في منظومة الأمم المتحدة.

176- كما تتيح الجائحة فرصة للبلدان النامية غير الساحلية لربط الاستجابة والتعافي بإعادة البناء على نحو أفضل من خلال جهود مثل مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده. وتتيح أيضاً فرصة لتقييم وإعادة تنظيم أهداف ومقاصد منظومة الأمم المتحدة مع نظرائها الوطنيين استناداً إلى النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي أرساه الأمين العام، والذي يعالج الشواغل الرئيسية للبلدان النامية غير الساحلية ويشجّع على إعادة تنظيم البروتوكولات الدولية بشأن حركة الأشخاص والبضائع داخل البلدان وفيما بينها.

(30) United Nations Country Team in Uganda, *Leaving No One Behind: From the COVID-19 Response to Recovery and Resilience-Building – Analyses of the Socioeconomic Impact of COVID-19 in Uganda* (Kampala, 2020).

177- وحفّزت الجائحة كذلك على تحسين التعاون في بعض المناطق دون الإقليمية. ولاحظ الفريقان القطريان في إسواتيني وليسوتو أنّ التعاون مع جيرانهما من بلدان المرور العابر والدعم الذي تقدّمه لهما هذه البلدان قد تعمقا بدرجة كبيرة خلال الجائحة، وأشار الفريق القطري في أوغندا إلى الأمر نفسه بالنسبة للبلد فيما يتعلق بجيرانه من بلدان المرور العابر في شرق أفريقيا.

178- ودفعت الجائحة أيضاً البلدان النامية غير الساحلية إلى استكشاف حلول محلية، حيث أعطت أوغندا الأولوية للاستعاضة عن الواردات عن طريق الإسراع بإنجاز استثمارات في قدرات الإنتاج المحلية، بما في ذلك إنتاج معدات الوقاية الشخصية، وبدأت إثيوبيا إنتاجها الضخم الخاص بمواد اختبار كوفيد-19 وتصديرها إلى البلدان المجاورة.

179- وسيقيم المفتش، في الفصل التالي، القدرات الداخلية القائمة حالياً في كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، وسيعرض التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسينها لكي تتمكن من التصدي بفعالية للتحديات القائمة والاستفادة من الفرص التي ورد بيانها في الفصلين الثالث والرابع.

خامساً- القدرة الداخلية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا

180- يقيّم المفتش في هذا الفصل التدابير التي يمكن أن تتخذها كيانات منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالقدرة الداخلية في سبيل تحسين دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا. ويشمل ذلك تقييم ما يلي: طبيعة ومستوى القدرات الداخلية والتنسيق داخل كل كيان بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية؛ ومدى وعي موظفي الكيانات المنخرطين في دعم البلدان النامية غير الساحلية ببرنامج عمل فيينا وفهمه؛ وفرص التدريب والتعلم بشأن برنامج عمل فيينا؛ ووسائل رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه. كما يحدّد الممارسات الجيدة والتدابير الرامية إلى تحسين فعالية الدعم الداخلي.

ألف- تعزيز التنسيق والتعاون الداخليين بشأن برنامج عمل فيينا

181- التنسيق الداخلي بين كيانات منظومة الأمم المتحدة أساسي لتعزيز كفاءة وفعالية الدعم المقدم لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وتتمثل أهم آلية لتعزيز التنسيق وإضفاء الطابع المؤسسي في وجود وحدة أو جهة تنسيق مخصصة لهذا الغرض. ويكتسي إرساء اختصاصات واضحة، استناداً إلى الاقتراحات المقدمة بشأن ماهية هذا الدور (الوظائف الأساسية وغيرها من الكفاءات الخاصة بكل كيان)، أهمية بالغة في تعزيز الفعالية والكفاءة.

182- ونظراً للنطاق الواسع لبرنامج عمل فيينا، فإنّ الممارسة المتبعة تتمثل في أنّ لدى كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة وحدات متعددة تعالج مجالات محدّدة ذات أولوية أو حتى وحدات متعددة تعالج عناصر محدّدة من نفس الأولوية. ونتيجة لذلك، تتسم معالجة برنامج عمل فيينا بالتشتت. وهكذا من الضروري أن يكون هناك سبيل واضح للتنسيق والتعاون على الصعيد الداخلي لضمان استجابة متنسقة على نطاق الكيانات لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية. وينسحب هذا الأمر بصفة خاصة على الكيانات التي لها حضور إقليمي وقُطري واسع، إذ يُعتبر 23 في المائة فقط من المجهيين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية أنّ آليات التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات على الصعيد الداخلي بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا فعالة.

183- وليس لدى أي من كيانات منظومة الأمم المتحدة مكتب مخصّص يركّز حصراً على تنفيذ برنامج عمل فيينا. على أنه يعيّن، في جميع الحالات، مكتب يؤدي وظيفة رئيسية أخرى بوصفه الهيئة الرئيسية (أو جهة التنسيق بحكم الأمر الواقع) في تنسيق عمل الكيان المعني بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية، ومن ثم برنامج عمل فيينا. وبناء على ذلك، ركّزت الكيانات في جميع الأحوال، في تفصيل قدراتها الداخلية القائمة بشأن برنامج عمل فيينا وأعمال التنسيق التي يجري الاضطلاع بها، على عمل الهيئة الرئيسية المعيّنة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية.

1- أدوار الكيانات الرائدة المعيّنة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية

184- على مستوى المقار، حدّد 23 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة كياناً رائداً (جهة تنسيق) معنياً بدعم البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا. وفيما يتعلق بـ 5 كيانات من الكيانات الـ 23، يَصطَلح بهذا الدور في كيانين (هما الأونكتاد ومكتب الممثل السامي) مكتب مخصّص معني بالبلدان النامية غير الساحلية، بينما يَصطَلح به في ثلاثة كيانات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية) مكتب مخصّص يُعنى بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية). وحيث إنّ الوظيفة

الرئيسية لهذه المكاتب الخمسة تتصل مباشرة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، فمن الممكن اعتبار هذه المكاتب مؤهلة للعمل بصفتها جهات تنسيق بشأن برنامج عمل فيينا.

185- أما فيما يتعلق بكيانات منظومة الأمم المتحدة الثمانية عشر المتبقية، فإن دور الكيان الرائد في البلدان النامية غير الساحلية يؤديه مكتب واحد أو أكثر تتسم وظائفه الرئيسية بتنوع كبير وتشمل ما يلي: التخطيط الاستراتيجي، وتنسيق السياسات، والأداء والتخطيط المؤسسي، والشراكات الاستراتيجية، والاتصال، والتنمية المستدامة، والشؤون الإنسانية، والتنمية، والبرامج القطرية، والتعاون التقني، والتمويل، والتكامل والتنسيق على الصعيد الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، والبنية التحتية، وتنمية السوق، والمؤسسات التجارية، والتجارة، وسلاسل الإمداد. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن الجهات الرائدة (جهات التنسيق) المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية وأدوارها في المرفق الثامن.

186- وفي حين تشير الأدلة إلى وجود اختلافات كبيرة في الوظائف المنجزة، تبرز أربعة أدوار مشتركة على النحو التالي:

- تنسيق الأنشطة والمساعدة التقنية بشأن دعم الكيانات للبلدان النامية غير الساحلية؛
- جمع المدخلات من مختلف المكاتب بشأن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية ودمج المدخلات المقدمة من الكيانات لتقديمها إلى التقارير والاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛
- تمثيل الكيان في اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛
- المناصرة من أجل تعبئة الموارد للأنشطة الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية.

187- وعلى الصعيد القطري، تكاد تنعدم الكيانات الرائدة (جهات التنسيق) المعنية بدعم البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا. إذ لم يؤكد وجود هذه الكيانات سوى 14 من فرادى المجيبين على الدراسة الاستقصائية من أعضاء الأفرقة القطرية في ثمانية بلدان نامية غير ساحلية⁽³¹⁾. واعتبر معظم المجيبين أن جهة التنسيق تؤدي دوراً فعالاً في تيسير تقديم الدعم للحكومات الوطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا.

2- نواتج وإنجازات الكيانات الرائدة المعيّنة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية

188- في الحالات التي يكون فيها للكيانات هيئة رائدة معيّنة (جهة تنسيق) معنية بالبلدان النامية غير الساحلية، تحققت نواتج وإنجازات ملموسة، سواء من حيث تعزيز التنسيق الداخلي أو الدعم الخارجي لتنفيذ برنامج عمل فيينا. ويورد الإطار 3 أمثلة توضيحية لهذا الدعم.

الإطار 3

نواتج وإنجازات الكيانات الرائدة المعيّنة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية

التنسيق الداخلي

- تعميم الدعم على نطاق الكيان للبلدان النامية غير الساحلية من خلال مشاريع وشراكات (الاتحاد الدولي للاتصالات)؛
- حشد الخبرات الداخلية للاستجابة لمطالب المكاتب القطرية والبلدان النامية غير الساحلية؛

(31) أوزبكستان، وباراغواي، وبوتان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكازاخستان، ومالي، والنيجر.

- كفالة الاتساق في عمل الكيان بشأن خطط التنمية الشاملة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- صوغ وتنفيذ استراتيجيات بشأن البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (اليونيدو).

الدعم الخارجي

- تقييم التصميم والدعم: تحديد احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وتقييمها، مما يؤدي إلى تصميم ووضع مشاريع ومنتجات وأدوات وخدمات لتلبية الاحتياجات المستبانة، بسبل منها التواصل مع الجهات المانحة ومنظومة المنبئيين المقيمين (مركز التجارة الدولية)؛
- المساهمة في تبادل المعارف: تيسير استعراضات منتصف المدة الإقليمية لبرنامج عمل فيينا والمساهمة في الوثائق الختامية الإقليمية والقرارات وخريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا (اللجان الإقليمية)؛
- المساهمة في إنتاج المعارف وفي البحث والتطوير: إجراء البحوث الموضوعية والتحليل والتعاون التقني بشأن البلدان النامية غير الساحلية (الأونكتاد) وإعداد تقارير رئيسية سنوية عن البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، تتضمن توصيات السياسات العامة ذات الصلة لتكون بمثابة منتجات معرفية لتنمية القدرات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛
- تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حشد الجهات المعنية: تنسيق إعداد وتنظيم الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والاجتماعات الحكومية الدولية وإعداد الوثائق الختامية المتعلقة بدعم البلدان النامية غير الساحلية؛ وإعداد تقارير الأمين العام عن برنامج عمل فيينا؛ ودعم جهود البلدان النامية غير الساحلية لبناء القدرة على تعميم برنامج عمل فيينا (مكتب الممثل السامي)؛
- بناء القدرات: توفير المعلومات والتدريب بشأن أولويات برنامج عمل فيينا ذات الصلة بولاية الكيان المعني (منظمة التجارة العالمية).

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والشركاء في التنمية على الاستبيان.

189- وأشار سبعة شركاء في التنمية⁽³²⁾ أيضاً إلى أن لديهم كياناً رائداً معيّناً معيّناً بالبلدان النامية غير الساحلية، وذكر اثنان منهم فقط (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمركز الدولي لدبلوماسية النقل) أنهما وضعوا اختصاصات لجهتي التنسيق التابعتين لهما. وفيما يتعلق بالتنسيق الداخلي، أشار بنك التنمية الأفريقي إلى أن برنامج عمل فيينا مكن إدارته من التعاون على نحو أوثق، ولا سيما الإدارات التي تركز على البنية التحتية المادية والإدارات التي تركز على السياسات العامة والبنية التحتية غير المادية. وذكرت منظمة التجارة العالمية أن تنفيذ برنامج عمل فيينا بند متكرر في جدول أعمال اجتماعات فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة، التابعة للمنظمة.

3- ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على دور جهة التنسيق المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية من خلال وضع اختصاصات لها

190- ترى غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة أن وجود جهة تنسيق تكريس وقتها وجهدها بالكامل لقضايا البلدان النامية غير الساحلية أو لبرنامج عمل فيينا إما غير ممكن (بسبب القيود المالية) أو غير عملي (نظراً لمحدودية أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا وبين العمل الذي أنيط بها)، بيد أنها ترى أن من المفيد إضفاء الطابع المؤسسي على جهة التنسيق من خلال اختصاصات محدّدة تحديداً محكماً. وحتى الآن، وحدها اليونيدو وضعت اختصاصات لجهة التنسيق المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية، التابعة لها.

(32) بنك التنمية الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمركز الدولي لدبلوماسية النقل، وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، وهيئة تنسيق النقل العابرة بالممر الشمالي.

- 191- وأبرزت الكيانات أنّ اختيار جهات التنسيق وتحديد اختصاصاتها ينبغي أن يتسما بما يلي:
- أن تملك جهة التنسيق نظرة عامة واسعة على المسائل المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية وأن تكون قادرة على الاستفادة من الخبرات القائمة على نطاق الكيان المعني؛
 - العمل باعتبارها مركزاً لحشد وتبادل التجارب والخبرات المكتسبة من بلورة وتقديم المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا؛
 - تيسير تنسيق وتوزيع تدخلات محدّدة خاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل فيينا من تدخلات أوسع نطاقاً، وضمّها لتعزيز الإبلاغ والمتابعة والرصد؛
 - دعم مواءمة العمل البرنامجي مع أولويات الإدارة لتحسين الدعم والتنسيق التنفيذيين بشأن المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا؛
 - دعم جهود الكيان في البلدان النامية غير الساحلية بما يتماشى مع خطط العمل العالمية؛
 - زيادة إبراز أعمال الكيان في البلدان النامية غير الساحلية في مختلف المحافل عن طريق تبادل المعارف التي ينتجها الكيان؛
 - ضمان متابعة أكثر اتساقاً للمناقشات والقرارات والإجراءات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

192- وأشارت الكيانات أيضاً إلى أنّ جهة التنسيق ينبغي أن تكون ضمن شعبة شاملة لعدة قطاعات (بدل أن تكون شعبة تقنية محدّدة) من أجل اكتساب لمحة عامة عن جميع الأنشطة التي يضطلع بها الكيان. ومن الممارسات الجيدة في هذا الشأن، أشارت اليونيدو إلى أنّ جهة التنسيق التابعة لها المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية عملت في السابق في عدد من مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في البلدان النامية غير الساحلية، وهو ما مكّن جهة التنسيق من اكتساب المعرفة والخبرة اللازمتين لأداء أعمال شاملة.

193- وبالنظر إلى الفوائد الواضحة التي يمكن جنيها من اضطلاع الهيئة الرائدة التنظيمية (جهة التنسيق) المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل فيينا بدور مؤسسي من حيث تحقيق الاتساق الكفاءة والفعالية، يؤكّد المفتش أنّ تنفيذ التوصية التالية سيسهم في تعزيز التنسيق والتعاون الداخليين بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا والخطة التي ستحل محله.

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعيّنوا جهة تنسيق تنظيمية معنية بالبلدان النامية غير الساحلية، بحلول نهاية عام 2022 إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بالفعل، ذات اختصاصات واضحة توضع بتوجيه من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحدّد دور ومسؤوليات جهة التنسيق في دعم تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

194- وبالإضافة إلى ذلك، وبغية إنشاء "شبكة ممارسين" لتنفيذ برنامج عمل فيينا، ينبغي أن يحدّد مكتب الممثل السامي جهات الاتصال المعنية ببرنامج عمل فيينا في مكاتب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة، وفي الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وفي بلدان المرور العابر النامية، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي. ويمكن توجيه تواصلها المستمر مع الخبراء الاقتصاديين في مكاتب المنسّقين المقيمين لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن يُستكمل ذلك بتعيين جهات تنسيق من جانب الحكومات الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية على النحو المبين في التوصية 8.

باء - زيادة الوعي ببرنامج عمل فيينا في صفوف الموظفين عموماً

195- مستوى الوعي ببرنامج عمل فيينا وفهمه في صفوف الموظفين عموماً في معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة محدود للغاية، سواء على صعيد المقار أو على الصعيد القطري. وحيثما يكون الوعي موجوداً، فهو يقتصر عادةً على الموظفين المنخرطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

196- وأفادت غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة⁽³³⁾ بأن مستوى الوعي ببرنامج عمل فيينا كافٍ عموماً في صفوف الموظفين داخل الإدارات التي يرتبط عملها تحديداً ببعض أولويات برنامج عمل فيينا. على أنه أقل في صفوف الموظفين عموماً. ونظراً للطابع الشامل لبرنامج عمل فيينا، من الأهمية بمكان أن يكون لدى جميع الموظفين إلمام واسع به. وقد أشار عدد من هذه الكيانات (مركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) إلى أن درجة الوعي أكبر على الأرجح في صفوف الموظفين في مكاتبهم القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بحكم انخراطهم اليومي في مشاريع تتناول أولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا، وإدماج المناقشات المتعلقة بالقيود التي يطرحها الموقع الجغرافي غير الساحلي في الحوارات مع الشركاء، ومواكبتهم للعمليات السياسية الأوسع في البلدان النامية غير الساحلية. واعتبر كيانات (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسف) مستوى وعي موظفيهما محدوداً، بالنظر إلى محدودية أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا والعمل المنوط بهما.

197- وعلى الصعيد القطري، لم يُعتبر معظم المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية أنهم على دراية كافية ببرنامج عمل فيينا. واعتبر 38 في المائة فقط من المجيبين أن المنسق المقيم على وعي كاف ببرنامج العمل، متبوعاً بموظفي مكتب المنسق المقيم (30 في المائة)، وأعضاء الأفرقة القطرية (20 في المائة)، والموظفين في المكاتب القطرية لكيانات منظومة الأمم المتحدة (17 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، لم يُعتبر سوى 25 في المائة من الحكومات الوطنية النظرية واعية وعياً كافياً ببرنامج عمل فيينا.

198- على أنه عندما وُجّه السؤال نفسه إلى مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية، اعتبر 70 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية المنسقين المقيمين و51 في المائة موظفي مكاتبهم على وعي كاف ببرنامج عمل فيينا. ويبدو أن هذا التباين مع تقييم أعضاء الأفرقة القطرية يشير إلى أن معارف ووعي المنسقين المقيمين وموظفي مكاتبهم ليست واضحة تماماً لأعضاء أفرقتهم القطرية. ولعل هذا الأمر يعزى إلى ضعف الاهتمام الذي يولى صراحةً لبرنامج عمل فيينا أثناء مداورات الأفرقة القطرية.

199- وتتضح درجة وعي مكاتب المنسقين المقيمين المرتفعة كذلك بخلاصة مفادها أنه فيما يتعلق بما إذا كان المجيبون على الدراسة الاستقصائية على علم بأحكام الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 232/69، التي دعت كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى إدماج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، لم يردّ بالإيجاب سوى 25 في المائة من المجيبين من الأفرقة القطرية، مقابل 46 في المائة من المجيبين من مكاتب المنسقين المقيمين.

(33) الاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واليونيدو.

200- وانظقت غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة على أنّ بإمكان موظفيها أن يستفيدوا من فهم أعمق لبرنامج عمل فيينا، لا سيما في ضوء التحديات المرتبطة بتوعية الموظفين عموماً بخطط التنمية المتعددة التي يتوقع من منظومة الأمم المتحدة أن تعالجها. وأشارت منظمة الطيران المدني الدولي إلى أنّ موظفيها من الفئة الفنية والإدارة على وعي بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وباحتياجاتها فيما يتعلق بالنقل الجوي، بيد أنّ معظمهم يفتقر إلى وعي وفهم أوسع لبرنامج عمل فيينا وأهدافه وأولوياته. ولاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه على الرغم من أنّ موظفيه المعنيين بتنسيق السياسات على دراية ببرنامج عمل فيينا، فإنّ هناك اختلافات في مستوى الوعي بين الموظفين الذين يتولون تنفيذ المشاريع.

201- ولمعالجة أوجه القصور في الوعي ببرنامج عمل فيينا في صفوف الموظفين عموماً، نفذت عدة كيانات عدداً من الممارسات الجيدة، يرد بيانها في الإطار 4.

الإطار 4

تدابير الممارسات الجيدة التي نفذتها الكيانات لزيادة الوعي ببرنامج عمل فيينا في صفوف الموظفين عموماً

- أخذ جميع برامج العمل في الحسبان في تخطيط البرامج وتصميم نظام لرصد البرامج من أجل تبيين أوجه الترابط بين جميع النتائج المتوخاة والمشاريع وبين أولويات مختلف مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛
- الإيعاز إلى جميع الموظفين في المقار والمكاتب الإقليمية بدمج أولويات برنامج عمل فيينا في برامجهم ومشاريعهم وسائر أعمالهم (الاتحاد الدولي للاتصالات)؛
- التواصل على الصعيد الداخلي بشأن الأحداث والمشاريع والأنشطة الرئيسية التي تعكف الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية على إنجازها أو تعتمزم إنجازها، ومن خلال نظم إدارة المعارف القائمة على نظام SharePoint، الذي يتيح لجميع موظفي المكتب إمكانية الوصول إلى وديع للمعلومات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا (مكتب الممثل السامي)؛
- إطلاق حملة "كوفيد-19: الفئات الـ 91 الأكثر ضعفاً"، التي تسلط الضوء على النطاق المحدود جداً للتمويل المتاح لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خلال فترة انتشار الوباء، والتأثير المحتمل على تنفيذ برامج العمل لصالح هذه المجموعات من البلدان (مكتب الممثل السامي)؛
- مواظبة القسم المعني بالبلدان النامية غير الساحلية على تبادل المعلومات عن برنامج عمل فيينا والمشاريع ذات الصلة مع الأقسام المنخرطة في التعاون في سياق المشاريع المشتركة (الأونكتاد)؛
- التشاور مع مختلف الشُعَب أو كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى عند صياغة النقاط المطروحة للحوار وورقات المعلومات الأساسية بشأن المسائل المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية لفائدة الجهات الإدارية العليا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛
- إنشاء هيكل داخلي (يتألف من جهات تنسيق على نطاق المكاتب الإقليمية، والمراكز الإقليمية، ومكتب السياسات ودعم البرامج، والمكتب التنفيذي) لتنسيق التعاون والاستجابة لطلبات البلدان النامية غير الساحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- إنشاء شبكة عالمية للسياسات بهدف حشد خبرات الكيانات في مختلف المجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية، من أجل تعزيز الاستجابات لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية على المستوى القطري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

- كفالة التواصل المتبادل بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالبلدان النامية غير الساحلية (مثل المواد المتعلقة بالفعاليات العالمية وأنشطة الإبلاغ) بين جهة التنسيق التابعة للكيان المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والمكاتب القطرية وشُعَب التنسيق الإقليمي الأخرى (اليونيدو)؛
 - تنظيم دورة مخصّصة بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة ببرنامج عمل فيينا خلال حلقة العمل الإقليمية السنوية للمكاتب القطرية (اليونيدو)؛
 - تبيين ومناقشة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وسبل معالجتها من خلال حلول البنية التحتية الجيدة التي يقدّمها الكيان (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).
- المصدر: ربود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان.

202- واقرحت كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضاً عدداً من التدابير التي يمكن اتخاذها عملياً لزيادة الوعي العام ببرنامج عمل فيينا وفهمه. وتشمل هذه التدابير:

- عقد جلسات إحاطة تقنية بشأن مبادرات الكيانات التي تسهم في تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا؛
- إنشاء فرقة عمل تقنية تتألف من مختلف رؤساء الأقسام والوحدات لمعالجة أولويات برنامج عمل فيينا ذات الصلة بالعمل المنوط بهم بطريقة منهجية؛
- تنظيم حملة على نطاق الكيانات لزيادة الوعي ببرنامج عمل فيينا، بغية الاستفادة من أوجه التآزر وتقديم دعم أكثر تنسيقاً للبلدان النامية غير الساحلية.

203- ومن مؤشرات النوايا الإيجابية، أشار مكتب التنسيق الإنمائي إلى أنه على استعداد لتعميم المعلومات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا على مكاتب المنسّقين المقيمين والأفرقة القطرية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي والكيانات الأخرى المعنية. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنّ شعبة السياسات التابعة له ستُعِدُّ إحاطة إعلامية عن مجالات عمل برنامج عمل فيينا، وستنقاسمها مع الشُعَب والمكاتب الإقليمية المسؤولة عن تصميم المشاريع بما يتماشى مع برنامج عمل الشعبة.

204- وبالإضافة إلى ذلك، نكر مكتب الممثل السامي أنّ شبكة من المنسّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية أنشئت في آذار/مارس 2020⁽³⁴⁾. ويتم من خلال الشبكة تبادل المعلومات عن برنامج عمل فيينا والفعاليات المستقبلية المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية. وقد دعي المنسّقون المقيمون للمشاركة في الاجتماع الوزاري السنوي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في أيلول/سبتمبر 2020. غير أنه لم تنظّم أي أنشطة ملموسة داخل الشبكة حتى نهاية عام 2020، بسبب التأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وذكر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنّ نظام إدارة المشاريع الخاص به (قيد التطوير) سيضم مكتباً عالمية للدروس يمكن البحث فيها لتسخير الدروس المستفادة من تنفيذ الأنشطة المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية في دعم وضع المشاريع وتنفيذها.

(34) ذكر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أنّ الشبكة أنشئت بهدف تعزيز التعاون مع المنسّقين المقيمين في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا والإعلان السياسي المنبثق عن استعراضه لمنصف المدة، على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، اقترح المكتب على المنسّقين المقيمين المجالات الرئيسية التي يتعين التركيز عليها، وتشمل هذه المجالات ما يلي: (أ) دعم إدماج برنامج عمل فيينا في برامج التنمية الوطنية والمساعدة الإنمائية المقدّمة من الأمم المتحدة وتعزيز الاتساق في تنفيذه مع خطة عام 2030؛ و(ب) تقديم الدعم، حيثما أمكن ذلك، في إعطاء البلدان الأولوية لتطوير البنية التحتية للنقل العابر وصيانتها وبناء القدرات في مجال إعداد مشاريع قابلة للتمويل؛ و(ج) دعم البلد في تحسين تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، وضمان إنشاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة وأدائها لوظائفها، وتشجيع البلدان النامية غير الساحلية على التعاون مع جيرانها من بلدان المرور العابر.

205- ويرى المفتش أن تقاسم المعلومات والمنتجات المعرفية المتصلة ببرنامج عمل فيينا بانتظام على الصعيد الداخلي شرط أساسي لإذكاء الوعي ببرنامج عمل فيينا. وفي هذا الصدد، يدعو المفتش الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الوعي ببرنامج عمل فيينا، بما في ذلك ضمان تخزين جميع المنتجات المعرفية والابتكارات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة ذات الصلة على نحو منهجي وبطريقة تمكّن جميع المكاتب المعنية داخل مؤسساتهم من الوصول إليها.

جيم - تحسين فرص التدريب والتعلم بشأن برنامج عمل فيينا

1- فرص التدريب والتعلم المتاحة

206- تشكّل فرص التدريب والتعلم بشأن برنامج عمل فيينا ومجالاته ذات الأولوية سبلاً مفيدة لتطوير المعارف والمهارات والكفاءات بشأن هذا الموضوع. غير أن كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية لم يضعوا أي تدريب مخصّص لموظفيهم بشأن برنامج عمل فيينا. وقد وضعت عدة كيانات تدريباً ذا صلة بأولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا، بيد أنه غير مصمّم للبلدان النامية غير الساحلية حصراً.

207- واستفاد من هذا التدريب موظفو الكيانات الداخليون وأصحاب المصلحة والمستفيدون في البلدان النامية غير الساحلية، وقُدّم من خلال حلقات عمل حضورية لبناء القدرات، وحلقات دراسية شبكية، و وحدات للتعليم على الإنترنت بوتيرة يحددها المستفيد، والمنشورات والدعم التقني. وترد قائمة مفصلة غير شاملة لهذا التدريب في الإطار 5.

الإطار 5

المسائل المتصلة بالمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا المشمولة بالتدريب المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية (قائمة غير شاملة)

- الأولوية 1: المرور العابر الدولي للبضائع (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)؛ والإدارة المنسّقة للحدود (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)؛ وسلامة وأمن النقل البري والطيران المدني (ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا)؛ وسلسلة الإمداد بالتجزئة والاستجابة اللوجستية (برنامج الأغذية العالمي)؛ والمبادئ التوجيهية للمرور العابر والعبور الجمركي (منظمة الجمارك العالمية)؛
- الأولوية 2: البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والأمن السيبراني والتكنولوجيات المستجدة (الاتحاد الدولي للاتصالات)؛ والبنية التحتية للسكك الحديدية (ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا)؛ والنقل المستدام (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ والتحول الرقمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والطاقة المتجددة (منظمة التعاون الاقتصادي واليونيسكو واليونيدو)؛
- الأولوية 3: أدوات تيسير التجارة والنقل (بنك التنمية الأفريقي)؛ وسياسة النقل والتجارة الدوليين (المركز الدولي لدبلوماسية النقل)؛ والتوجيه بشأن تنفيذ اتفاق تيسير التجارة (منظمة الجمارك العالمية)؛
- الأولوية 5: النظم الغذائية ونوع الجنس والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة)؛ والسكان والتنمية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ والمهارات الصناعية الخضراء (اليونيدو)؛ وتقديم المساعدة الغذائية فيما يتعلق بالأصول والمشتريات المحلية وتيسير وصول أصحاب الأكشاك إلى الأسواق (برنامج الأغذية العالمي)؛
- الأولوية 6: رصد وقياس وتحسين الأداء من أجل تحقيق التنمية المستدامة (مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية)؛ ورصد برامج الشراكات القطرية والإبلاغ عنها (اليونيدو).

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والشركاء في التنمية على الاستبيان.

2- احتياجات إضافية من حيث التدريب والتعلم

208- أشارت غالبية الكيانات إلى أنها ترحّب بتدريب ذي صلة ببرنامج عمل فيينا سيساعد في تحقيق ما يلي: (أ) تذكير كيانات منظومة الأمم المتحدة بالولايات الخاصة والتاريخية المنوطة بها لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ب) توعية الموظفين الذين يقدّمون دعماً مباشراً أو غير مباشر لأولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا؛ و(ج) تعزيز تبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛ و(د) تبادل الآراء على نطاق أوسع بشأن كيفية جعل برامج العمل أكثر اتساقاً. ويورد الإطار 6 العناصر الأساسية المكوّنة التي أبرزتها كيانات منظومة الأمم المتحدة والتي ينبغي أن تغطّيها هذه الدورات التدريبية.

الإطار 6

المجالات/المسائل التي ينبغي أن يغطيها التدريب المتصل ببرنامج عمل فيينا

- خلفية برنامج عمل فيينا ومقاصده وأولوياته (لتقييم مواطن الضعف لدى البلدان النامية غير الساحلية تحديداً وإدراجها في جهود البرمجة)؛
- كيفية تنفيذ برنامج عمل فيينا (لفهم الآثار على وضع المشاريع وتنفيذها)؛
- المنظورات القطاعية (لكي تستفيد الكيانات التي تعمل على معالجة أولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا)؛
- أوجه الترابط بين أولويات برنامج عمل فيينا (لتيسير التآزر فيما بين الوكالات وداخلها، مثلاً عندما تعالج كيانات/وحدات متعددة عناصر محدّدة من نفس الأولوية)؛
- استعراض عام لخريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا (لتوضيح الكيفية التي يمكن أن يسهم بها كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة في العملية على نحو أفضل)؛
- إحصاءات عن البلدان النامية غير الساحلية (لإثراء التقارير المعدّة وتعزيز العمل المنجز بشأن برنامج عمل فيينا من حيث العمق والمضمون).

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان.

209- واعتبرت الكيانات أنّ نجاح هذا التدريب يقتضي أن يكون: إلزامياً لجميع الجهات المعنية بالبرامج والمشاريع ذات الصلة؛ وعملياً من حيث وحدات التدريب؛ ومسهماً في تحقيق الانخراط المتبادل؛ ومنظماً (لا حادثاً لمرة واحدة)؛ ومبرمجاً أو منهجياً؛ وشاملاً في نطاقه؛ وموثقاً بإحكام بحيث يُختتم ويحدّد له مسار الطريق إلى الأمام. وأكدت الكيانات كذلك أنه ينبغي، بعد اعتماد برنامج العمل المقبل لصالح البلدان النامية غير الساحلية بعد عام 2024، وضع التدريب وتقديمه في أقرب وقت ممكن. وسيتمّ ذلك من ضم مختلف أصحاب المصلحة لفهم جوانب البرنامج ذات الصلة بعملهم.

210- كما ذكرت عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة أنها على استعداد لتقديم التدريب عند الطلب، إذ أشار مكتب الشؤون القانونية إلى أنه في وضع جيد يتيح له توفير تدريب بشأن أحكام واردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعود بالفائدة على البلدان النامية غير الساحلية، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية من جانب البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

3- تدريب كيانات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية

211- بعد اعتماد برنامج عمل فيينا بوقت قصير، قدّم مكتب الممثل السامي تدريباً للحكومتين الوطنيتين وموظفي منظومة الأمم المتحدة في منغوليا وبوتسوانا على كيفية تعميم برنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني. وقد طلبت الحكومتان هذا التدريب ونظّمته ودفعتا تكاليفه، واعتبرتاها ذا قيمة مضافة كبيرة في تعزيز التوعية ببرنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني. بيّد أنه بالنظر إلى نقص الموارد لتغطية

تكاليف السفر المرتبطة بتقديم التدريب، لم يتمكن المكتب من توسيع نطاق هذا التدريب المصمّم خصيصاً بحيث يشمل بلداناً نامية غير ساحلية أخرى.

212- ونظراً لمحدودية موارده، أشار مكتب الممثل السامي إلى أنّ بالإمكان تقديم هذا التدريب عن طريق الانترنت أو بالاستعانة باستشاريين، مع المزوجة بين الصيغتين الافتراضية والحضورية. ومن أجل تقديم هذا التدريب بصورة مستمرة ومنهجية، ذكر المكتب أنّ توفير موارد إضافية سيبيح له أن يكون لديه موظف يمكن أن يكرس وقته وجهده بالكامل لتقديم الدعم للتدريب على المستوى الوطني. ويمكن للمكتب أيضاً أن يدير برنامجاً لتدريب المدربين، بتدريب أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية على تدريب نظرائهم الحكوميين الوطنيين المعنيين بشأن المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا.

213- ويُستشف بكل يسر من نتائج الدراسات الاستقصائية اللتين أجرتهما وحدة التفتيش المشتركة غياب تام للتدريب رغم المطالبة به على الصعيد القطري. إذ لم يتلقَ أيّ مجيب من مكاتب المنسّقين المقيمين أو الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 أي تدريب يتعلق ببرنامج عمل فيينا. ومع ذلك، أشار جميع المجيبين من مكاتب المنسّقين المقيمين و75 في المائة من المجيبين من الأفرقة القطرية إلى أنّ التدريب المتصل ببرنامج عمل فيينا سيكون مفيداً لهم.

214- ويرى المفتش أنّ عدم الوعي والتتقيف ببرنامج عمل فيينا على الصعيد القطري يسهم مباشرة في عدم أخذه في الحسبان في وضع أطر التعاون ووثائق البرامج القطرية في البلدان النامية غير الساحلية. ومن شأن وضع استراتيجية للتدريب وخطة للتنفيذ، تركّزاً على العناصر الأساسية من برنامج عمل فيينا وسبل تعميمه على الصعيد الوطني، تستهدفان الحكومات الوطنية النظرية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأفرقة القطرية الأعضاء في البلدان النامية غير الساحلية، أن يساعد على معالجة هذا القصور إلى حد بعيد.

215- وينبغي أن يضطلع مكتب الممثل السامي، بصفته جهة التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج عمل فيينا، بدور محوري في استحداث (وتقديم) هذا التدريب، بالتنسيق والتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة التي لديها معارف وخبرات فنية في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، ضماناً لاتساق الفكر والعمل.

216- ووفقاً لقرار الجمعية العامة 206/45 (الفقرة 13)، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا، من خلال تزويدها بالمعرفة اللازمة لربط تدخلاتها على المستوى القطري ببرنامج عمل فيينا على نحو أفضل.

التوصية 2

ينبغي أن يكف الأمين العام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية لوضع استراتيجية وخطة تنفيذ مُحكمتين وشاملتين، بحلول نهاية عام 2022، لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدريب على تعميم برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية على الصعيد الوطني في هذه البلدان.

دال - تحسين عملية رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه

1- رصد النتائج والإبلاغ عنها على الصعيد القطري والرصد على نطاق منظومة الأمم المتحدة

217- إن وجود آليات ملائمة لرصد برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه واستخدامها على نحو سليم أمران أساسيان لتوفير معلومات عن التقدم المحرز وعن أوجه القصور التي تشوب دعم تنفيذها. وأداة الإبلاغ الرئيسية عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا هي التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذه، الذي يُعدّه مكتب الممثل السامي بمدخلات من كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية. ويقدم الممثل السامي هذا التقرير إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة.

218- وقد صدرت ستة تقارير سنوية للأمين العام بين عامي 2015 و2020. وتركز هذه التقارير على تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق النتائج الإنمائية لبرنامج عمل فيينا والتحديات القائمة التي تعترض تنفيذها. وهي تعرض الإجراءات التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بشأن مجالات محدّدة ذات أولوية، والنتائج الرئيسية المحقّقة، وأي قصور في النتائج، وتسليط الضوء على التوصيات المتعلقة بتسريع التنفيذ. كما تقدّم التقارير جداول إحصائية عن عدد مختار من مؤشرات التنمية المرتبطة ببرنامج عمل فيينا حسب البلد.

219- وتتباين النتائج المحقّقة، إذ أحرزت بعض البلدان تقدماً، في حين حققت أخرى تقدماً محدوداً أو لم تحقق أي تقدم. ولا بد من بذل المزيد من الجهود، على وجه الخصوص من أجل: تطوير البنية التحتية للنقل بحيث ترقى إلى مستوى المعايير العالمية المماثلة (الأولوية 2)؛ ومعالجة التقدم المحدود في مجال التحول الاقتصادي الهيكلي والتنوع الاقتصادي ضمناً لفعالية التجارة (الأولوية 5)؛ ومعالجة عدم كفاية الدعم المالي أو عدم توازنه (المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)؛ ومعالجة محدودية القدرات والحاجة إلى المساعدة التقنية وتكييف التكنولوجيا (الأولوية 6)؛ ومعالجة الافتقار إلى بيانات موثوقة لإثراء السياسات والرصد والمتابعة، ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل، وتكاليف التجارة، وتدابير تيسير التجارة والممرور العابر؛ وتعزيز نظم جمع البيانات والتحليل الإحصائي (التنفيذ والمتابعة والاستعراض)؛ ومعالجة بطء التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعموماً، يتعين بذل المزيد من الجهود بشأن تطوير البنية التحتية (الأولوية 2)، والتحول الاقتصادي الهيكلي (الأولوية 5) ووسائل التنفيذ (الأولوية 6).

220- ولا يركّز المفتش في هذا الاستعراض على النتائج والإنجازات الخاصة ببلدان محدّدة ولا يقيّمها. وبما أنّ المفتش يركّز على التنفيذ من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدروس المستفادة والتحديات القائمة والعوامل الكامنة خلفها والاقتراحات المتعلقة بالتحسين أو البدائل، فإنّ الاستعراض يوفر أساساً جيداً لتعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي للتحديات والتغييرات الرامية إلى إدخال تحسينات وتحديد الاتجاهات. وهكذا، يقم الاستعراض بمعلومات عن "الأسباب والكيفية" فيما يتعلق بالظروف المبيّنة في التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا.

221- وبالإضافة إلى التقارير السنوية، أُجري في عام 2019 استعراض شامل لمنتصف المدة بعد مرور السنوات الخمس الأولى، تضمّن تقارير على المستوى الوطني من 22 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، وثلاثة استعراضات إقليمية لأفريقيا، وأوروبا وآسيا، وأمريكا اللاتينية، إلى جانب استعراض عالمي رفيع المستوى.

222- ولاحظ أصحاب المصلحة أنّ الوثائق الختامية لاستعراض منتصف المدة تجبّد على نحو جيد أولويات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة التي يتعين استثمارها في إجراء الاستعراض

النهائي لبرنامج عمل فيينا في عام 2024، أبرز مكتب الممثل السامي ضرورة إشراك شركاء منظومة الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة، وتحسين التنسيق في التخطيط للفعاليات المشتركة قبل انعقاد المؤتمرات والأنشطة الجانبية للاستفادة من أوجه التآزر، وتحسين تعبئة المشاركين من العواصم.

223- وفي تقييم لمكتب الممثل السامي في آذار/مارس 2020، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية⁽³⁵⁾ إلى أنّ هذه التقارير لا تعكس جميع المدخلات المقدّمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بشأن ما تتّخذ من مبادرات لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، وذلك بسبب الحد الأقصى لعدد الكلمات.

224- وفي مقابلات لاحقة مع وحدة التفتيش المشتركة، لم يستطع مكتب الممثل السامي أن يوضّح الأساس المنطقي المعتمد لتحديد المدخلات التي يتعين أن يوردها تقرير الأمين العام، غير أنه أكد أنه يحتفظ بسجل لجميع الإسهامات الواردة. وأشار أيضاً إلى أنه بالنظر إلى نقص الموارد، لا يوجد إطار لرصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقارير الأمين العام أو التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، والإبلاغ عنها.

225- وفي حين حدّد مكتب الممثل السامي أيضاً 6 مؤشرات عامة و40 مؤشراً محدّداً تتصل بالمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا⁽³⁶⁾، فإنه لا يستطيع الإبلاغ عن جميع المؤشرات كل عام، لأنه لا يجمع بياناته الخاصة به. فهو، بوصفها مستخدماً نهائياً، يجمع ويعالج البيانات المستمدة من مصادر موثوقة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وذكر أنه يسعى إلى جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المتاحة وينشر جداول إحصائية تُرفّق بتقارير الأمين العام.

226- وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنّ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية يخضع للاستعراض مرة كل 10 سنوات من خلال تقييم شامل يشمل دراسات موضوعية واستعراضات إقليمية واجتماعات مواضيعية ومؤتمر استعراض رئيسياً. واستناداً إلى الاستعراض، يوضع برنامج عمل جديد ويجري التفاوض بشأنه واعتماده. وكان برنامج عمل ألماتي (2004-2014) أول برنامج من هذا القبيل لصالح البلدان النامية غير الساحلية، أعقبه برنامج عمل فيينا (2014-2024).

2- الرصد والإبلاغ الخاصان بكل كيان

227- يتسم رصد أنشطة منظومة الأمم المتحدة ونواتجها ونتائجها والإبلاغ عنها بطابع مخصّص، وكثيراً ما يرتبطان بتلبية الطلب الخارجي الدوري على تقارير مكتب الممثل السامي أو اجتماعات وزارية متعددة. ويشكّل الرصد والإبلاغ، في أفضل الأحوال، جزءاً من التقارير المقدّمة بانتظام إلى مجالس الإدارة عن النتائج التي تحقّقت في بلدان نامية غير ساحلية محدّدة تعمل فيها الكيانات، ولكنها غير مطالّبة بتقديم تقارير عن البلدان النامية غير الساحلية بصفتها مجموعة.

228- وفي ضوء المطالبة بأن تتجاوز تقارير الأمين العام الوصف وأن تقدّم مزيداً من التحليل والتقييم، ثمة حاجة إلى وضع إطار للرصد والتقييم والإبلاغ لتوجيه كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. وينبغي أن يعمل مكتب الممثل السامي مع آلية التقييم المنشأة حديثاً على نطاق المنظومة ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة، على المستويين المركزي واللامركزي، لاستحداث هذا الإطار.

(35) OIOS, "Evaluation of the United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (OHRLLS)", assignment No. IED-20-003 (2020).

(36) UN-OHRLLS, "Statistical annex on selected indicators to monitor the Vienna Programme of Action to accompany the report of the Secretary-General on the implementation of the Vienna Programme of Action for Landlocked Developing Countries for the Decade 2014-2024 (A/73/297)"

229- فليس لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة آلية داخلية مكرّسة لرصد المبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، مثلما لا يوجد منبر داخلي مخصّص للإبلاغ عنها. بيد أنها تقدّم معلومات إلى مكتب الممثل السامي بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم برنامج عمل فيينا.

230- على أنّ أربعة كيانات تضطلع بمستوى معيّن من الإبلاغ الصريح عن البلدان النامية غير الساحلية و/أو برنامج عمل فيينا، ويشمل الإبلاغ ما يلي:

- تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقارير عن المشاريع والبرامج المتصلة ببرنامج عمل فيينا خلال مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين؛
- تقديم اللجنة الاقتصادية لأوروبا إحاطات إعلامية مخصّصة عن برنامج عمل فيينا للاجتماعات المعقودة بين رئيسها والممثلين الدائمين للبلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا؛
- إجراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة نصف سنوية لفائدة الدول الأعضاء فيها لتحليل التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء فيها، بما في ذلك مؤشرات بشأن التقدم المحرز وتوصيات بشأن السياسات العامة للتصدي للتحديات القائمة مع بلدان المرور العابر؛
- تقديم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريراً عن تنفيذ قراراتها بشأن برنامج عمل فيينا إلى الدورة السنوية للجنة؛
- تقارير مفصّلة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن البلدان النامية غير الساحلية تتعلق بتقاريرها عن تمويل التنمية المستدامة والتقرير المقبل المشترك بين الوكالات عن النقل المستدام؛
- تقرير نصف سنوي من منظمة الصحة العالمية مقدّم إلى مجلس إدارتها عن الدعم المقدّم بشأن المسائل المتصلة بالصحة في البلدان النامية غير الساحلية.

231- ولا تقدّم غالبية الكيانات⁽³⁷⁾ تقارير رسمية مخصّصة أو صريحة عن برنامج عمل فيينا. فإذا كانت تقاريرها المقدّمة إلى مجالس إدارتها تورد ما تحقّق من نتائج في البلدان النامية غير الساحلية التي تعمل فيها تحديداً، إلا أنها لا تقدّم تقارير محدّدة عن البلدان النامية غير الساحلية بصفتها مجموعة. وبدلاً من ذلك، تتناول هذه التقارير مسائل (ذات صلة بالعمل المنوط بالكيان) تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بعض أولويات برنامج عمل فيينا، عموماً دون إيراد أي إشارات صريحة إلى برنامج عمل فيينا.

232- فعلى سبيل المثال، تبلغ منظمة الفاو عن بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يتصل بعضها بالأولوية 5 من برنامج عمل فيينا. وتتناول التقارير السنوية للأونكتاد عن التقدم المحرز في مشاريع التعاون التقني بعض أولويات برنامج عمل فيينا. ومن ثم، فإنّ السيناريو السائد هو أنّ كيانات منظومة الأمم المتحدة تتناول أولويات برنامج عمل فيينا في تقاريرها، غير أنها لا تقدّمها على هذا النحو.

233- وفي وسع بعض الكيانات استخلاص بيانات عن المبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا من آليات الإبلاغ القائمة وتقديم تقارير عنها بشأن البلدان النامية غير الساحلية، إذ أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(37) الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والفاو، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب التنسيق الإنمائي، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومنظمة السياحة العالمية، واليونيسكو، واليونيدو.

إلى أن من الممكن استخلاص دعمه للبلدان النامية غير الساحلية من نظام إدارة البرامج الخاص به. وكرر مكتب التنسيق الإنمائي أنه سيستكشف جدوى تقديم تحليل مفصل حسب البلدان النامية غير الساحلية.

234- وعلى الصعيد القطري في البلدان النامية غير الساحلية، يُعتبر رصد الأنشطة المتصلة ببرامج عمل فيينا والإبلاغ عنها ضئيلاً وغير كافٍ على حد سواء. فقد أجاب 19 فقط من المجهين على الدراسة الاستقصائية الذين يمثلون البرامج القطرية أو المكاتب القطرية في 12 بلداً نامياً غير ساحلي بالإيجاب بأن عمل مكتبهم/برنامجهم القطري لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا يخضع للرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة خمسة في المائة فقط من المجهين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية تعتبر المستوى الحالي لرصد عملهم في دعم برنامج عمل فيينا ومراقبته والإبلاغ عنه كافياً.

3- عمليات مراجعة وتقييم تنفيذ برنامج عمل فيينا

235- لم يُجر أي من كيانات منظومة الأمم المتحدة أي عمليات مراجعة أو تقييم تركّز صراحة على تنفيذ برنامج عمل فيينا. وأشارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى أن ذلك قد يعزى، فيما يتعلق بها، إلى عدم إدراج البلدان النامية غير الساحلية صراحةً في تقاريرها باعتبارها مجموعة منفصلة. وعلى الصعيد القطري، لم يرد إلا مجيب واحد على الدراسة الاستقصائية من فريق قطري في بلد نام غير ساحلي بالإيجاب بأن أعمال مكتبه القطري دعماً للبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا خضعت لعمليات مراجعة وتقييم.

236- على أن كيانات عديدة أجرت عمليات مراجعة أو تقييم لمبادراتها في البلدان النامية غير الساحلية ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا. فعلى سبيل المثال، أشار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيدو إلى أنها تجري بانتظام تقييمات لمشاريعها و/أو البرامج القطرية المتعلقة ببناء القدرات في فرادى البلدان النامية غير الساحلية. وأجرت ثلاثة كيانات أخرى أيضاً تقييمات مواضيعية في البلدان النامية غير الساحلية ذات صلة بأولويات برنامج عمل فيينا (أو تعتمزم إجراءها).

237- وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

- تعزيز قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تيسير عمليات عبور الحدود بطريقة مشروعة والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛
- تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية في إطار مبادرة الحزام والطريق على تصميم وتنفيذ سياسات تسهم في تعزيز ترابط شبكات النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (مكتب الممثل السامي)؛
- تقييم تكنولوجيات الطاقة المستدامة في المناطق الريفية في إثيوبيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

238- ويتضمن الموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم⁽³⁸⁾ طائفة من التقييمات القطرية التي أجرتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية غير الساحلية، والتي يتعلق بعضها بأولويات برنامج عمل فيينا.

4- التحديات القائمة والحلول التصحيحية في مجال الرصد والتقييم والإبلاغ

239- أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة على مستوى المقار وعلى المستوى القطري طائفة من التحديات فيما يتعلق برصد الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتقييمه وتقديم تقارير عنه. وتشمل التحديات الرئيسية التي سُلِّطَ عليها الضوء على صعيد المقار ما يلي:

- عدم وجود آلية/منبر موحد لتقييم إنجازات جميع وكالات الأمم المتحدة في سياق برنامج عمل فيينا؛
- عدم وجود خطة عمل خاصة بكل كيان لتعميم برنامج عمل فيينا وتنفيذه؛
- عدم تصنيف البلدان النامية غير الساحلية والأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج عمل فيينا باعتبارها فئة مستقلة في نُظُم إدارة البرامج في الكيانات؛
- عدم وجود موارد مالية وبشرية مكرّسة لإجراء تقييمات موضوعية لآثار التدخلات على المديين المتوسط والبعيد؛
- نقص الموارد اللازمة لترجمة تقارير الرصد من اللغات المحلية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية؛
- عدم القدرة على رصد المشاريع، التي تصبح آثارها ملموسة أو قابلة للقياس الكمي بعد انتهاء المشروع، والإبلاغ عنها؛
- محدودية صلة برنامج عمل فيينا بعمل كيانات معينة، مما يجعل عملية الرصد والإبلاغ تبدو عبئاً لا داعي له.

240- وتشمل التحديات الرئيسية التي سُلِّطَ عليها الضوء على الصعيد القطري ما يلي:

- عدم مطالبة حكومات البلدان النامية غير الساحلية بإدراج مؤشرات تتصل ببرنامج عمل فيينا في وثائق البرامج القطرية وفي أطر التعاون؛
- عدم كفاية البيانات المقدمة من المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية وعدم ملاءمتها وتدني جودتها فيما يتعلق بالمؤشرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، وذلك بسبب العوامل التالية: محدودية قدرات الموظفين ومهاراتهم؛ ونقص الأدوات اللازمة لجمع البيانات وقياسها؛ وعدم وجود نظم قوية لرصد المؤشرات وتحديثها بصفة منتظمة؛ ووجود فجوات هائلة بين عمليات جمع البيانات؛ وعدم وجود بيانات مرجعية؛
- التغييرات المتكررة في جهات التنسيق المعنية ببرنامج عمل فيينا أو عدم وجودها في حكومات البلدان النامية غير الساحلية، مما يعوق التنسيق الفعال؛
- عدم الإبلاغ وعدم اتساق التقارير المقدمة من البلدان النامية غير الساحلية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا بسبب محدودية القدرات والموارد (على سبيل المثال، لم تُعدَّ 10 بلدان نامية غير ساحلية تقارير منتصف المدة عن تنفيذ برنامج عمل فيينا).

241- وتشمل التدابير التصحيحية التي اقترحتها كيانات منظومة الأمم المتحدة للتصدي للتحديات المتصلة بالرصد والإبلاغ على مستوى المقار ما يلي:

- إدراج مؤشر في نظام الكيان الخاص بالإبلاغ لتحديد أنشطة الدعم المتصلة ببرنامج عمل فيينا بغية تيسير الاطلاع الشامل على الدعم ذي الصلة على المستوى المؤسسي؛

- إحداث وظيفة مخصصة في مكتب الممثل السامي لدعم البلدان النامية غير الساحلية في رصد برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه على الصعيد الوطني؛
 - إنشاء صندوق تقييم من خلال جمع أموال لتقييم المشاريع بهدف تغطية أنشطة تقييم المشاريع وتقييم النتائج وتأثيرها على المدى الطويل.
- 242- وتشمل التدابير التصحيحية التي اقترحتها كيانات منظومة الأمم المتحدة للتصدي للتحديات المتصلة بالرصد والإبلاغ على المستوى القطري ما يلي:
- إدراج أحكام خاصة برصد برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه في أطر التعاون القطري بدعم وتوجيه من مكتب الممثل السامي، ومكتب التنسيق الإنمائي، واللجان الإقليمية، ومكاتب المنبئيين المقيمين على نحو لا تترتب عليه أعباء إبلاغ إضافية؛
 - دعم مكاتب الإحصاءات الوطنية للنهوض بالقدرة الإحصائية على رصد وجمع البيانات والإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تتداخل مع أولويات برنامج عمل فيينا، وربط مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة بأولويات برنامج عمل فيينا، ودمج الإبلاغ عن برنامج عمل فيينا ضمن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة لتبسيط عملية الإبلاغ وخفض تكاليف العمليات؛
 - دعم مكاتب الإحصاءات الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية لتحديد المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا غير المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، ووضع مؤشرات تسترشد بها السياسات في تلك المجالات ذات الأولوية، وكفالة التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
 - استخدام منصة مشتركة للإبلاغ عن مؤشرات مختلف خطط التنمية العالمية لكي يتسنى تبسيط الإبلاغ وخفض تكاليف العمليات؛
 - تكييف المعلومات التي يُعدها نظام UN-Info (نظام الأمم المتحدة المعني برصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة) مع السياق الوطني للبلدان النامية غير الساحلية؛
 - زيادة وعي حكومات البلدان النامية غير الساحلية بالفوائد التي يمكن جنيها من الإبلاغ عن المؤشرات المتصلة بأولويات برنامج عمل فيينا وبالحاجة إلى إنشاء جهات تنسيق حكومية وطنية معنية ببرنامج عمل فيينا.

5- منظورات حكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن الرصد والإبلاغ والرقابة

- 243- اعتبر ممثلو البلدان النامية غير الساحلية أن التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا كاف عموماً. بيد أنه لوحظ أن التقرير هو إلى حد بعيد وثيقة تصف ما حدث. إذ لا يقدم معلومات عن كيفية تعزيز تجانس منظومة الأمم المتحدة والدروس المستفادة من برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030. ولوحظ أيضاً أن التقرير يفتقر إلى نهج يركز على النتائج. كما أنه لا يقدم تقييماً شاملاً للنتائج الرئيسية المحققة، ولا استعراضاً لاستخدام الموارد على مستوى المؤسسات.
- 244- فبدون هذه المعلومات، يصعب تقييم القيمة أو توجيه عملية تحديد اتجاهات العمل وعمليات التحسين. على أن من المهم الإشارة إلى أن التصني النقدي والتفسيرات المتعمقة للكيفية والأسباب والسياق تتجاوز مجرد المطالبة برصد الأداء. فهذا الأمر يتطلب تقييم مدى أهمية التغييرات أو البدائل المستحدثة وفعاليتها وتأثيرها.

245- وبالإضافة إلى ذلك، يتعزز هذا التقييم كثيراً عندما يكون هناك إطار موجّه نحو تحقيق النتائج. وكما لاحظت الدول الأعضاء، تقتصر تقارير الأمين العام إلى نهج يركّز على النتائج. وتُعَدُّ الإدارة من أجل تحقيق النتائج على صعيدي المخرجات والنتائج شرطاً حاسماً لجميع عمليات منظومة الأمم المتحدة (انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الإدارة القائمة على النتائج)⁽³⁹⁾.

246- ويؤكد المفتش أن وضع إطار موجّه نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك مبدأ التفكير النُظمي، أمر حاسم في الماضي قدماً في شفافية الأنشطة المتصلة ببرامج عمل فيينا وقيمتها في منظومة الأمم المتحدة. ولتعزيز الإبلاغ واستخدامه بفعالية، اقترح ممثلو البلدان النامية غير الساحلية إعادة هيكلة التقرير السنوي للأمين العام بحيث يركّز على جوانب مواضيعية كل عام. فهذا الجانب يمثّل أحد الاعتبارات الهامة في التخطيط للتقييم والإبلاغ عن النتائج بطريقة يمكن التحكم فيها. ولاحظ مكتب الممثل السامي أن إعادة الهيكلة هذه تتطلب تقديم طلب محدّد من الدول الأعضاء من خلال قرار بهذا الشأن.

247- ويقدم المفتش في هذا الاستعراض معلومات تتخطى نطاق طبيعة التنفيذ ومستواه، ويوفّر مصدراً غنياً للاقتراحات والحلول المقدمّة من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتوجيه التحسينات على مدى السنوات القليلة القادمة.

248- ونظراً للدور الرئيسي الذي تؤديه اللجان الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا، أوصى ممثلو البلدان النامية غير الساحلية بأن تتسّق اللجان الإقليمية العمل بشأن إرساء نهج مواضيعي وأن تقدّم تقريراً عن هذه الأنشطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما اقترح أن تُعَدَّ كيانات منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية غير الساحلية تقارير سنوية خاصة بها عن برنامج عمل فيينا لتشجيع تولّي زمام الأمور، وأن تقوم البلدان النامية غير الساحلية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية سوياً بوضع سجل أداء بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا.

249- وقُدّم اقتراح آخر يتمثل في إنشاء لجنة تقنية معنية بالرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي لرصد تنفيذ برنامج عمل فيينا وتقديم تقارير عن التنفيذ. وينبغي إدماج هذه اللجان ضمن هيكل التنسيق الإقليمي التابع للأمم المتحدة لتفادي الازدواجية في هياكل التنسيق. وشدّدت البلدان النامية غير الساحلية أيضاً على ضرورة تقديم الدعم لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال الإحصاء والإبلاغ والرصد والتقييم. وتمثّل الاقتراح الأخير في استكمال الإبلاغ الرسمي بمناقشات غير رسمية بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية غير الساحلية مرتين إلى ثلاث مرات في السنة من أجل تبادل المعلومات وتقاسم المسائل القائمة والتوجيه والممارسات الجيدة وتقييم حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا.

250- وتتمثّل أبرز العوائق التي تواترت في جميع المقابلات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في عدم كفاية القدرات الإحصائية الوطنية. وينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة هذا القصور تمشياً مع التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام والوثائق الختامية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا.

251- وتكتسي استنتاجات وتوصيات التقييم المستقل على نطاق المنظومة بقيادة وحدة التفتيش المشتركة لمساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً نفس القدر من الأهمية في بلورة التدابير المتوخاة⁽⁴⁰⁾.

(39) JIU/REP/2017/6

(40) JIU/REP/2016/5

252- وبالنظر إلى المنظورات المذكورة أعلاه التي أعربت عنها كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، يرى المفتش أنّ ثمة مجالاً واسعاً لزيادة تعزيز رصد برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه. ويمكن أن يؤدّي تنفيذ التوصيات الثلاث التالية إلى تعزيز الأداء والنتائج والتعلم المؤسسي بدرجة كبيرة فيما يتعلق بمسؤولية كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة، سواء على مستوى المقار أو على الصعيد القطري.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يضعوا إطاراً واضحاً للنتائج فيما يتعلق بدعم البلدان النامية غير الساحلية، وذلك بحلول نهاية عام 2022، بما في ذلك أوجه الترابط بين النتائج المراد تحقيقها واستراتيجية النواتج الرئيسية والأنشطة الأساسية.

التوصية 4

ينبغي للأمين العام أن يكلف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، بأن يقدم بانتظام، بحلول نهاية عام 2022، توجيهات للأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بشأن إدراج برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إجراء تحليلات قطرية مشتركة وفي وضع أطر للتعاون.

التوصية 5

ينبغي للأمين العام أن يكلف مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن يجري، بحلول نهاية عام 2023، تقييماً على نطاق المنظومة لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في النتائج الإنمائية لبرنامج عمل فيينا وضمان أن ترفد النتائج المحققة إعداد برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

253- وقد حدّدت غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة بالفعل النتائج والأنشطة ذات الصلة (انظر المرفق الرابع). ومن ثم، هناك استعداد لتفعيل إطار للنتائج خاص بتصميم البرامج ورصد وتقييم مساهمة كيانات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق النتائج الإنمائية لبرنامج عمل فيينا.

254- وسيقيّم المفتش في الفصل التالي مدى رضا أصحاب المصلحة عن الدور الذي يؤديه مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بالعمل الذي كُلف به بشأن برنامج عمل فيينا، ومدى كفاية موارده والتدابير التي يمكن اتخاذها لتمكينه من دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو أكثر فعالية.

سادساً- أداء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتزويده بالموارد للاضطلاع بالدور الذي كُلف به في تنفيذ برنامج عمل فيينا

255- يعرض المفتش في هذا الفصل آراء أصحاب المصلحة المعنيين بشأن أداء مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بالدور المنوط به. كما يعرض آراء أصحاب المصلحة بشأن ما يتعين أن يفعله المكتب من أجل أداء دوره بفعالية. وفي هذا السياق، يقيّم المفتش العوامل التي تؤثر على توفير الموارد للبرنامج الفرعي للمكتب بشأن البلدان النامية غير الساحلية.

256- ويكمل استعراض المفتش تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب الممثل السامي (المهمة رقم IED-19-009، شباط/فبراير 2020)، الذي لا يقتصر على البلدان النامية غير الساحلية، إذ يقيّم فعالية وكفاءة المكتب في دعم مجموعاته القطرية الثلاث (أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) في تفعيل برامج عملها. وبغية تيسير الاضطلاع على المعلومات ذات الصلة، يرد في البند 7 من الورقة التكميلية موجز للنتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتتسق نتائج هذا الاستعراض من نواح عديدة مع النتائج التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ألف- تقييم أداء مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بدوره المنوط به بشأن برنامج عمل فيينا

257- لدى إنشاء مكتب الممثل السامي⁽⁴¹⁾، واعتماد برنامج عمل فيينا والقرارات اللاحقة بشأن تنفيذه، كلفت الجمعية العامة المكتب بأربع ولايات رئيسية بشأن برنامج عمل فيينا. وتشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) تعبئة وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا؛ و(ب) كفاءة تنسيق متابعة برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية، وتقديم تقارير عنه من جانب الدول الأعضاء والمنظمات؛ و(ج) المناصرة وزيادة الوعي فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية؛ و(د) تعزيز الاتساق مع متابعة خطة عام 2030 وتنفيذها.

258- ويستند القسم التالي إلى تقييم أداء مكتب الممثل السامي من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة على صعيد المقار وعلى المستوى القطري، وكذلك من جانب الشركاء في التنمية والدول الأعضاء. ويقدم معلومات عن مستويات الفعالية، ويسلط الضوء على النجاحات المحرزة والتحديات القائمة، فضلاً عن اقتراحات تحسينات مستقبلية من جانب مكتب الممثل السامي.

1- تعبئة وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برنامج عمل فيينا

259- اعتُبر المستوى العام لرضا كيانات منظومة الأمم المتحدة على مستوى المقار كافياً فيما يتعلق بدور مكتب الممثل السامي في تنسيق الدعم الدولي. ورُحِّبَت غالبية الكيانات بدعم المكتب للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول النامية غير الساحلية وبعملية استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا. غير أنَّ الآراء بشأن تعبئة الموارد كانت أقل إيجابية، إذ اعتبر معظم المجيبين أنَّ أدائه غير كافٍ في هذا الصدد. أما على الصعيد القطري، فلم يتمكن 68 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية من تقييم مدى رضاهم عن أداء المكتب في مجال العمل المنوط به في هذا الشأن بسبب عدم الوعي بالمكتب، في حين أعرب 13 في المائة عن رضاهم، مقابل 19 في المائة من غير الراضين عن أدائه.

(41) قرار الجمعية العامة 227/56.

260- وخلافاً لكيانات الأمم المتحدة، كانت آراء الشركاء في التنمية أكثر إيجابية، إذ أثبتوا بشدة على دور المكتب في المجالات التالية: إدارة عمليات شاملة ومفتوحة بشأن برنامج عمل فيينا؛ وتيسير تبادل الممارسات الجيدة من خلال المنتديات ذات الصلة؛ وتشجيع زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في الاتفاقات والمبادرات المتصلة بتيسير التجارة والنقل والمرور العابر؛ وتشجيع زيادة التنسيق بين المانحين بشأن مسائل مثل ممرات النقل. وأعرب ممثلو البلدان النامية غير الساحلية بدورهم عن تقديرهم لدور المكتب في دعم بلورة خارطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

261- ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو الآخر، في تقييمه لأداء المكتب الممثل السامي، تباين آراء أصحاب المصلحة بشأن قدرة المكتب على تعبئة الموارد، إذ أعرب 25 في المائة عن تقييم سلبي لهذه الجهود، في حين أبدى 43 في المائة رأياً محايداً. وأشار مكتب الممثل السامي، من جانبه، إلى نجاحه في الترتيب لتمويل مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في الاجتماعات العالمية بشأن برنامج عمل فيينا. وعزا التحديات التي يواجهها في تعبئة الموارد إلى افتقاره إلى موارد مخصصة لتنفيذ هذه المهمة.

262- وفيما يتعلق بمجالات التحسين، لاحظت كيانات منظومة الأمم المتحدة أن الموارد غير كافية لتحقيق إنجازات هامة وقوية في البلدان النامية غير الساحلية، وسلطت الضوء على ضرورة أن يقوم المكتب بما يلي: تحسين التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرين بشأن استراتيجيات تعبئة الموارد والمساعدة التقنية؛ واستكشاف مقترحات مشاريع مشتركة وبرامج عمل مشتركة في نطاق ولايته؛ وإجراء تدخلات ضمن نطاق ولايته في كل منطقة بالشراكة مع اللجان الإقليمية؛ وزيادة اهتمام المانحين على جميع المستويات؛ وزيادة درجة المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتحسين الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي.

263- واقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تخصيص نسبة مئوية معينة من الأموال في كل لجنة إقليمية لتنفيذ برنامج عمل فيينا، مما سيساعد مكتب الممثل السامي على الاضطلاع بدور أكثر استباقية في إيجاد التآزر في التنفيذ. ودعا الأونكتاد إلى تخصيص الموارد على نحو أفضل من جانب الجمعية العامة بين كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ برنامج عمل فيينا، مع الأخذ في الحسبان الانخراط الفعلي لكل كيان في هذا المجال.

264- وأبرزت الأفرقة القطرية ضرورة قيام المكتب بما يلي: بذل جهود لإدراج برنامج عمل فيينا في خطط وبرامج المانحين والمؤسسات المالية الدولية؛ وتعبئة مكتب التنسيق الإنمائي من أجل حشد التزامات على نطاق المنظومة بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وإعداد عرض (مذكرة إحاطة) بشأن الدعم المحدد الذي يمكن أن يقدمه المكتب للأفرقة القطرية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وإعداد ورقات استراتيجية محددة يمكن أن تستعين بها الأفرقة القطرية في تواصلها مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية؛ وإنشاء جهات تنسيق إقليمية لتوجيه المشاركة بين الأفرقة القطرية وحكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا.

265- أما الشركاء في التنمية فأبرزوا ضرورة أن يقوم المكتب بما يلي: التوقيع على مذكرة تفاهم محددة مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة لاتخاذ إجراءات صريحة ووضع جدول زمني مخصص لبرنامج عمل فيينا؛ والانخراط بصورة منظمة على مستوى عال مع مسؤولي الوكالات المعنية لزيادة الدعم والتأييد؛ وضم العمل الذي يقوم به خبراء من مختلف الوكالات وإصدار تقارير مشتركة تسلط الضوء على مختلف المنظورات إزاء نفس الموضوع؛ والعمل بصفة ميسر في المناقشات حول قضايا الربط عبر الحدود؛ ووضع مجموعة أدوات لبرنامج عمل فيينا تتضمن تدابير تنظيمية عملية لتوجيه حكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن الخيارات المناسبة في مجال السياسات العامة؛ وتحديد أصحاب المصلحة غير المرئيين الذين يمكن أن يساهموا في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وتعزيز التعاون من أجل جمع الأموال

للبحوث والمنشورات. وأشار المكتب، من جانبه، إلى أن من اللازم إجراء تقييم للاحتياجات من أجل تقديم تحليل مفصّل للموارد اللازمة لأداء الأدوار المبيّنة أعلاه.

2- ضمان المتابعة المنسّقة لبرنامج عمل فيينا ورصده والإبلاغ عنه بفعالية

266- أبدت كيانات منظومة الأمم المتحدة على مستوى المقار آراء متباينة بشأن أداء مكتب الممثل السامي في الرصد والإبلاغ والمتابعة. ومن الجوانب الإيجابية التي أُشير إليها في هذا الشأن قدرة المكتب على التنسيق والمتابعة بانتظام مع الشركاء في إعداد التقرير السنوي للأمين العام عن برنامج عمل فيينا. ورُحّب ممثلو البلدان النامية غير الساحلية أيضاً بدور المكتب في إعداد الإعلان السياسي والإعلانات الوزارية بشأن برنامج عمل فيينا وإجراء استعراض منتصف المدة.

267- وفيما يتعلق بالمجالات التي تستلزم التحسين، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة ضرورة أن يقوم المكتب بما يلي: كفاءة تجسيد جميع مدخلات الوكالات في تقاريره على نحو أفضل؛ وضمان تفسير أفضل للبيانات المقدّمة وضمان حسن استخدامها؛ وضمان الاعتراف السليم بمدخلات الوكالات عند استخدامها؛ وتوفير منبر للوكالات والإدارات الفنية أثناء عرض تقرير الأمين العام على اللجنة الثانية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وإيجاد قدرة احتياطية إقليمية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه على نحو أفضل؛ واستخدام المنصات المتاحة للجان الإقليمية لتتبع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تسهم في رصد برنامج عمل فيينا.

268- وعلى الصعيد القطري، لم يتمكن 69 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية من تقييم أداء المكتب في مجال المتابعة والرصد والإبلاغ، بسبب عدم تعاملهم مع المكتب. ومن بين المجيبين الباقين، أعرب 15 في المائة عن رضاهم، فيما أبدى 16 في المائة عدم رضاهم. ودعت الأفرقة القطرية المكتب إلى تزويدها هي وموظفي البرامج التابعين لها بإحاطات إعلامية بشأن العناصر الرئيسية من برنامج عمل فيينا التي يتعين النظر فيها عند إجراء تحليلات قُطرية مشتركة، وفي وضع أطر التعاون وفي الإبلاغ عن تنفيذها.

269- وأبرز ممثلو البلدان النامية غير الساحلية ضرورة أن يدعم المكتب أنشطة الرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني، بسبل منها التنسيق مع جهات التنسيق الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية (كما هو معمول بها حالياً فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية).

3- مناصرة القضايا المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية وزيادة التوعية بها

270- تباينت مواقف كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن مدى رضاها عن أداء مكتب الممثل السامي في مجال المناصرة والتوعية. ففي شق المواقف الإيجابية، رُحّبت الكيانات بجهود المكتب في تنظيم إحاطات إعلامية وأنشطة توعية في مواقع متعددة بشأن التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والمعلومات المحدّثة التي يقدّمها من خلال موقعه على شبكة الإنترنت، ومنصاته ومنشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي.

271- وعلى الصعيد القطري، لم يتمكن سوى 63 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية من تقييم أداء مكتب الممثل السامي في هذا المجال نظراً لعدم معرفتهم به. أما باقي المجيبين فقد أعرب 17 في المائة منهم عن رضاهم، فيما أبدى 20 في المائة عدم رضاهم. وفي مقابلات لاحقة، وباستثناء فريق قُطري واحد كان له انخراط جوهري مع مكتب الممثل السامي (ملاوي)، كانت الأفرقة الأخرى إما غير واعية بوجوده أو كان لديها تواصل ضئيل معه أو لم يكن لها أي تعامل معه.

272- ومن بين الشركاء في التنمية، أعربت منظمة التجارة العالمية عن تقديرها لإنشاء مكتب الممثل السامي قناة تواصل فعالة بين الأعمال المضطلع بها في جنيف ونيويورك، مما أتاح له تقديم إحاطات إعلامية منتظمة للممثلين في نيويورك بشأن عمله المتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

273- وفيما يتعلق بالمجالات التي تتطلب التحسين، أشارت كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى ضرورة أن يقوم مكتب الممثل السامي بما يلي: ممارسة صلاحيته في حشد أصحاب المصلحة، وتوجيه التنفيذ، وقيادة المناقشات السياسية وتوليد الاتصالات الثنائية الاتجاه؛ وإذكاء الوعي من خلال وضع مجموعات أنشطة تدريب للموظفين عموماً بشأن التحديات ومواطن الضعف الهيكلية في البلدان النامية غير الساحلية؛ وزيادة درجة الأولوية الممنوحة للبلدان النامية غير الساحلية إلى مستوى الأولوية الممنوحة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛ وتعزيز المنتدى العالمي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

274- كما دُعي مكتب الممثل السامي إلى الانخراط بصورة استباقية وإلى دعم عمل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي يوفر منبراً للعمل المنسق من جانب البلدان النامية غير الساحلية في المحافل الدولية، ويشكّل أداة مفيدة لإدراك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من خلال بحوثه وتحليله للسياسات.

275- وأبرزت الأفرقة القطرية ضرورة أن يقوم مكتب الممثل السامي بما يلي: أن يبيّن بوضوح لحكومات البلدان النامية غير الساحلية ما يمكن أن تجنيه من فوائد من إدماج برنامج عمل فيينا في خططها الإنمائية الوطنية؛ وتقديم مجموعات معلومات موجزة عن برنامج عمل فيينا إلى المنسقين المقيمين المعيّنين حديثاً في البلدان النامية غير الساحلية؛ وتقديم إحاطات دورية افتراضية للمنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ والتواصل مع أفرقة التنسيق الإقليمية المعنية بالانتلافات المواضيعية ذات الصلة ببرنامج عمل فيينا.

276- ودعا الشركاء في التنمية إلى زيادة التوعية من جانب مكتب الممثل السامي لشرح برنامج عمل فيينا وبيان التقدم المحرز في تنفيذه للكيانات من خارج منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجالات البرنامج ذات الأولوية. وأشار ممثلو البلدان النامية غير الساحلية إلى ضرورة أن يتخذ المكتب الإجراءات التالية: إبقاء بعثات البلدان النامية غير الساحلية على علم بالتطورات المتصلة ببرنامج عمل فيينا؛ وتحديد السفراء المنخرطين في العمل بشأن برنامج عمل فيينا ودعوتهم إلى مناصرة قضيته والمشاركة في المناقشات ذات الصلة؛ وتنظيم اجتماعات إقليمية وأقليمية لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من مناقشة التحديات القائمة؛ وإقامة اتصالات استباقية على مستوى البعثات وعلى المستوى القطري. وكرر المكتب، من جانبه، أن من اللازم إجراء تقييم للاحتياجات من أجل تقديم تحليل مفصل للموارد اللازمة لأداء الأدوار المبيّنة أعلاه.

4- تعزيز الاتساق مع متابعة خطة عام 2030 وتنفيذها

277- كان الارتياح لأداء مكتب الممثل السامي أقل وضوحاً في هذا المجال، إذ لم يُبرز أي كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة أي إنجاز واضح بهذا الشأن. وعلى الصعيد القطري، لم يكن سوى 15 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية راضين عن أداء المكتب في تعزيز الاتساق مع خطة عام 2030، في حين أعرب 14 في المائة عن عدم رضاهم، ولم يتمكن 71 في المائة من تقييم أداء المكتب بسبب عدم إلمامهم به.

278- وفيما يتعلق بالمجالات التي تستدعي التحسين، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة ضرورة أن يستفيد المكتب من الآليات المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز أوجه الترابط البرنامجية وأن يوضّح أكثر الصلة القائمة بين برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030 على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

ويتعين على المكتب أيضاً أن يستخدم قدرته على حشد مختلف الجهات في تعبئة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في الجمعية العامة ومجموعة الـ 77، بغية التشديد بصفة جماعية على أنَّ البلدان النامية غير الساحلية لن تتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة دون معالجة أولويات برنامج عمل فيينا.

279- وأبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضاً ضرورة أن يوائم مكتب الممثل السامي إطار الإبلاغ عن برنامج عمل فيينا مع غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن ما يتصل بها من المجالات ذات الأولوية، وأن يدمج الإبلاغ عن برنامج عمل فيينا في عمليات المتابعة والاستعراض الخاصة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وأطر التعاون. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تجنب إحداث مسارات متوازية ويسهم في تقليل عبء الإبلاغ على البلدان النامية غير الساحلية والأفرقة القطرية، وفي إدماج برنامج عمل فيينا في أطر أوسع للسياسات والرصد على الصعيد القطري.

باء - توفير الموارد لمكتب الممثل السامي لأداء دوره المنوط به بشأن برنامج عمل فيينا

1- المستوى الحالي لموارد مكتب الممثل السامي

280- فيما يتعلق بالموارد المالية (انظر الجدول 5)، تلقى البرنامج الفرعي لمكتب الممثل السامي بشأن البلدان النامية غير الساحلية متوسط مخصصات سنوية يتراوح بين 750 000 دولار و1 250 000 دولار منذ اعتماد برنامج عمل فيينا في عام 2014، تشمل موارد عادية وموارد خارجة عن الميزانية على السواء. وأشار المكتب إلى أنَّ الموارد الخارجة عن الميزانية شهدت زيادة كبيرة عندما كانت الوحدة الفرعية على وشك الخضوع لاستعراض رئيسي، مثل استعراض منتصف المدة أو استعراض 10 سنوات، ثم انخفض حجم هذه الأموال بعد ذلك.

281- وفيما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة لأداء الدور المنوط به، لدى البرنامج الفرعي لمكتب الممثل السامي بشأن البلدان النامية غير الساحلية ثلاثة موظفين متفرغين في الفئة الفنية. كما أنه يستعين بخبير استشاري لمدة شهر أو شهرين في السنة ومتدربين داخليين لفترات قصيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدّم الوحدات الفرعية التابعة للمكتب، بصفة جماعية، دعماً يصل إلى أربعة أسابيع من الدعم المتفرغ لشخص واحد. ويعتبر المكتب أنَّ ما يتلقاه من تمويل غير كافٍ إلى حد بعيد لأداء دوره على النحو المناسب، وسلط الضوء على الحاجة إلى توفير وظائف إضافية وموارد غير متصلة بالوظائف.

الجدول 5 الموارد المالية المخصصة للبرنامج الفرعي لمكتب الممثل السامي بشأن البلدان النامية غير الساحلية (بدولارات الولايات المتحدة)					
الموارد	2015-2014	2017-2016	2019-2018	2020	2021 ^(ج)
إجمالي الميزانية العادية ^(أ)	1 490 800	1 141 400	1 154 800	639 600	748 400
إجمالي الموارد الخارجة عن الميزانية ^(ب)	1 055 300	355 756	927 833	232 408	280 000
المتوسط السنوي (الميزانية العادية والاعتمادات الخارجة عن الميزانية)	1 273 050	748 578	1 041 317	872 008	1 028 400

المصدر: رد مكتب الممثل السامي لأهل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستبيان.

(أ) اعتمادات موافق عليها.

(ب) فيما يتعلق بالفترة 2014-2019، تمثّل المبالغ نفقات فعلية، في حين أنَّ المبلغ تقديري لعام 2020.

(ج) اعتمادات مطلوبة/متعهد بها.

282- وفي حين أشارت غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أنها تقتصر إلى المعلومات الكافية لتقييم مدى كفاية الموارد المتاحة لمكتب الممثل السامي، اعتبر عدد قليل منها الموارد المتاحة للمكتب غير كافية. وذكر أحد الكيانات أن المكتب يُنظر إليه بصورة متزايدة على أنه يسخر الموارد لأغراض إجراء بحث وتحليل موضوعيين، وهو مجال لا يندرج ضمن نطاق ولايته. وبناء على ذلك، اقترح أن يقوم المكتب بإعادة توزيع الموارد من عمله في مجال البحث والتعاون التقني إلى مجال المناصرة والتنسيق. وأشار المكتب، من جانبه، إلى أنه يُتوقع أن تسهم أنشطة البحث التي يضطلع بها في توجيه وإثراء الرصد والمتابعة والمناصرة والتنسيق دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا. ولاحظت كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن المكتب يفتقر إلى الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة التالية: المشاركة في فعاليات محدّدة تتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية؛ والترويج لاستراتيجيات وتوصيات محدّدة تتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية؛ وخدمة أولويات معيّنة من برنامج عمل فيينا (مثل تيسير النقل والتجارة)؛ وضمان تمثيل كافٍ في حلقات العمل.

283- وانتقد ممثلو البلدان النامية غير الساحلية بصفة خاصة مستوى الموارد المتاحة لمكتب الممثل السامي، مشيرين إلى أنه غير قادر حالياً على خدمة ثلاث مجموعات من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية). وأبرز الممثلون وكيانات منظومة الأمم المتحدة ضرورة زيادة التنوع الثقافي والمهني في تشكيلة موظفي المكتب.

2- احتياجات مكتب الممثل السامي من الموارد لأداء دوره المنوط به بشأن برنامج عمل فيينا والدعم المقدم

284- رأى مكتب الممثل السامي أن برنامجه الفرعي للبلدان النامية غير الساحلية في حاجة إلى أربع وظائف إضافية في الفئة الفنية لأداء دوره المنوط به على النحو الملائم فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا. كما سلط الضوء على الحاجة إلى موارد غير متصلة بالوظائف من أجل: (أ) تنظيم اجتماعات إضافية لأفرقة الخبراء؛ و(ب) تمويل سفر الموظفين للمشاركة في العمليات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز الاتساق بين برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030؛ و(ج) تمويل مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية والخبراء المعنيين بها في الاجتماعات الهامة؛ و(د) إجراء مشاورات سنوية مع جهات التنسيق الوطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(هـ) تغطية نفقات التشغيل العامة وخدمات الدعم للاجتماعات. وأشار المكتب إلى أنه قدّم طلبات لتمكينه من وظائف إضافية بعد اعتماد برنامج عمل فيينا، غير أن هذه الطلبات لم تلدّب بعد.

285- وأعرب ممثلو عدة بلدان نامية غير ساحلية عن رأي مفاده أن مكتب الممثل السامي يحتاج إلى موارد إضافية وأثاروا المسألة من خلال منابر متعددة، بما في ذلك اجتماعات مجموعة البلدان النامية غير الساحلية (المؤلفة من ممثلي البعثات الدائمة للبلدان النامية غير الساحلية لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ 77 والصين، وكذلك في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

286- وأبرز عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بدورهم ضرورة زيادة موارد المكتب من أجل تعزيز قدرته على معالجة أوجه القصور المتصلة بمجالات عمله بشأن برنامج عمل فيينا، على النحو الذي أبرزه القسم السابق. كما أبرزوا ضرورة تحسين المكتب قدرته على تعبئة الموارد، من خلال زيادة انخراط المانحين التقليديين (مثل الدول الأعضاء) والمانحين غير التقليديين (مثل القطاع الخاص، والشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمؤسسات الخيرية) على حد سواء.

287- وفي هذا السياق، ذكر مكتب الممثل السامي أنه وضع وثائق مشاريع متعددة بشأن تعبئة الموارد مع مرور السنوات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا (2015-2016) واستعراض منتصف المدة (2017-2018). ورأى أحد مندوبي بلد نام غير ساحلي أن من شأن الدعم المقدم من

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الفرعي لمكتب الممثل السامي بشأن البلدان النامية غير الساحلية، على غرار الدعم الذي تقدّمه إلى البرنامجين الفرعيين المتعلقين بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يعزّز إلى حد بعيد قدرة المكتب على الإنجاز.

288- وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدّمه كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية أو يعتمرون تقديمه إلى المكتب لكي يتسنى له الوفاء بولايته على نحو أفضل، فهو في مجموعه عبارة عن مساهمات عينية تتمثل في ما يلي: المشاركة في الاجتماعات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا وحلقات العمل والمناسبات الجانبية والاشتراك في تنظيمها أو استضافتها؛ وتقديم مدخلات لتقارير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وتبادل المساهمات التحليلية والخبرات والرؤى؛ وتقديم المساعدة التقنية التعاونية؛ وإجراء دراسات مشتركة؛ وإطلاق نداءات مشتركة؛ ودعم تواصله مع مكاتب الكيانات على الصعيد القطري.

289- وتقدّم المعطيات الواردة في القسم السابق قائمة واسعة من الاقتراحات التي أبدتها كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن ما يتعين أن يقوم به المكتب لتعزيز أدائه وقيمه في تنفيذ الأهداف المنوطة به فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، إضافةً إلى ما يقوم به بالفعل. ولا شك في أنّ هذا الأمر يُبرز كذلك الحاجة إلى موارد إضافية من أجل ضمان الفعالية في الأداء. ويسجّل المفتش بقلقٍ الفجوات الشاسعة بين ما يتوقعه الشركاء وأصحاب المصلحة من المكتب وما يمكن أن يحققه عملياً من خلال برنامجه الفرعي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في ضوء الموارد المتاحة.

290- والمسألة القائمة في هذا الصدد هي كيفية معالجة الاقتراحات الرامية إلى التحسين في سياق العمل الجاري والموارد المحدودة وما الذي يمكن أن يوجّه الاعتبارات المتعلقة بالموارد الإضافية. وفي هذا السياق، يرى المفتش أنه ينبغي، أولاً وقبل كل شيء، أن يضع المكتب إطاراً متكاملًا وواضحاً للنتائج والميزانية، على غرار ما فعلت عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك نتائج العمل الأساسي الذي يضطلع به المكتب، فضلاً عن شراكته مع وكالات أخرى وشركاء آخرين في أداء هذا العمل.

291- ويشمل ذلك أيضاً نظر مكتب الممثل السامي في جميع اقتراحات أصحاب المصلحة الواردة في هذا الفصل لتحديد الجهات الأقدر على تنفيذها وعلى نوع التعاون والشراكات اللازمة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية. كما يشمل التقاطعية في العمل مع أقل البلدان نمواً وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن ذلك أيضاً تأمين موارد الميزانية اللازمة لتحقيق النتائج المسطرة. وسيوفّر ذلك أساساً جيداً لتبرير ميزانية المكتب، ويتعين اتخاذ إجراء بهذا الشأن وفقاً لذلك.

292- ومن المتوقع أن يوفّر تنفيذ التوصية التالية، بوضع إطار متكامل شامل ومتسق للنتائج، الأساس للنظر بفعالية في كل من ملاك الموظفين وموارد الميزانية.

التوصية 6

ينبغي أن يكلف الأمين العام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوضع إطار مُحكم ومتكامل للنتائج، وميزانية وخطّة برنامجية دقيقتين لبرنامج الفرعي بشأن البلدان النامية غير الساحلية، مشفوعة بمعلومات عن شروط النجاح، بما في ذلك إقامة شراكات من أجل تحقيق أثر جماعي، وبلورة خطّة لإدارة المخاطر، وخطّة للرصد والتقييم.

293- وسيعرض المفتش، في الفصل التالي، تقييماً للتدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين كيفية تنسيق وتعاون كيانات منظومة الأمم المتحدة وممثلي حكومات البلدان النامية غير الساحلية فيما بينها بشأن دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا.

سابعاً- التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا

294- يتمثل مفتاح تقديم الدعم بفعالية للبلدان النامية غير الساحلية في إقامة تنسيق وتعاون كافيين بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وحكومات هذه البلدان في تحديد احتياجاتها فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، وسبل عملها سوياً على أفضل وجه لمعالجة تلك الاحتياجات. ومن المهم أيضاً التنسيق بين حكومات البلدان النامية غير الساحلية في الوقوف على احتياجاتها والقيام بأعمال الدعوة بشأنها في المحافل العالمية، وأيضاً فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة لتحديد الموارد والقدرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسبل استثمارها على أفضل وجه بحكم مزاياها النسبية في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

295- ويقمّ المفتش في هذا الفصل سبل إقامة حوار حكومي دولي بشأن برنامج عمل فيينا، ومدى وجود جهات تنسيق حكومية وطنية، ووسائل التنسيق والتعاون بين الوكالات على مستوى المقار وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري. وفي جميع الحالات، يعرض المفتش التحديات الرئيسية التي تواجه التنسيق والتعاون من خلال هذه الوسائل، والحلول والتدابير التي يمكن اتخاذها للتصدي لها.

ألف- منابر التنسيق والتعاون الحكوميين الدوليين بشأن برنامج عمل فيينا

1- منابر الحوار الحكومي الدولي بشأن برنامج عمل فيينا

296- أبرز ممثلو البلدان النامية غير الساحلية وكيانات منظومة الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من المنابر التي تتيح لحكومات هذه البلدان التواصل فيما بينها ومع هذه الكيانات بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية. فعلى الصعيد العالمي، يتمثل أبرز منبر من هذا القبيل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي يُعقد كل 10 سنوات، واستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية الذي يُجرى بعد خمس سنوات من اعتماده.

297- ويُعتبر الاجتماع السنوي لوزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، الذي يُعقد على هامش افتتاح دورة الجمعية العامة، الاجتماع العالمي السنوي الرفيع المستوى بشأن برنامج عمل فيينا. وتكتمل الاجتماع مناقشات سنوية في اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن البند الدائم من جدول الأعمال المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية".

298- وتُسَتمكَل هذه الاجتماعات واجتماعات دورية أخرى تعقدتها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، التي تجتمع على مستوى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اجتماعان قطاعيان رفيعا المستوى، هما الاجتماع الوزاري بشأن التجارة والاجتماع الوزاري بشأن النقل. كما تناقش مسائل محدّدة تتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية تحضيراً لاجتماعات ومفاوضات عالمية أخرى ومتابعة لها⁽⁴²⁾.

299- ويتولى مكتب الممثل السامي تيسير الاجتماعات المذكورة أعلاه أو دعمها أو يساهم فيها، ويعقد أيضاً معتكفات على مستوى السفراء لمناقشة المسائل ذات الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور لتعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا.

(42) منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ والمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛ والاجتماعات الحكومية الدولية التي ينظمها مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية.

300- وعلى الصعيد الإقليمي، تتّظّم اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية (مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي) منابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر خلال دوراتها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد على الخصوص إلى أنّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لديها هيئة خاصة معنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية في المحيط الهادئ، تناقش المسائل ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بمجموعات البلدان هذه. وبالإضافة إلى ذلك، يُعنى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي تيسره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالبلدان النامية غير الساحلية حصراً.

301- وأشارت عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة إلى أنّ اجتماعات مجالس إدارتها تتيح للبلدان النامية غير الساحلية فرصة لإثارة مسائل تهمّها، ولا سيما من خلال دورات قطاعية (أي دورات مواضيعية) ذات صلة ببرنامج عمل فيينا⁽⁴³⁾. على أنه باستثناء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا⁽⁴⁴⁾، ليس لدى أي منها بند محدّد أو دورة محدّدة من جدول الأعمال مخصّصان حصراً للبلدان النامية غير الساحلية أو لبرنامج عمل فيينا. وخارج منظومة الأمم المتحدة، سلّط الضوء على المنابر الحكومية الدولية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (مثل رصد واستعراض المعونة لصالح التجارة واللجان المعنية بتيسير التجارة والتجارة والتنمية) بوصفها منابر مفيدة لمناقشة دعم الشركاء لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

2- تعزيز فعالية الحوار الحكومي الدولي بشأن برنامج عمل فيينا

302- أبرز ممثلو البلدان النامية غير الساحلية وكيانات منظومة الأمم المتحدة أنّ تلك المنابر الحكومية الدولية قد أسهمت في زيادة توافق الآراء، والوعي، والفهم المشترك، والدعم السياسي، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن برنامج عمل فيينا. وتتجسد نتائج مداولاتها، بدورها، في القرارات وخرائط الطريق والإعلانات والتوصيات والتقارير.

303- وأعرب الممثلون عن تقديرهم للدعم الذي يقّمه عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي، لتعزيز مشاركتهم في المنابر الحكومية الدولية بشأن برنامج عمل فيينا، وهو الدعم التي اتّخذ الأشكال الخمسة التالية:

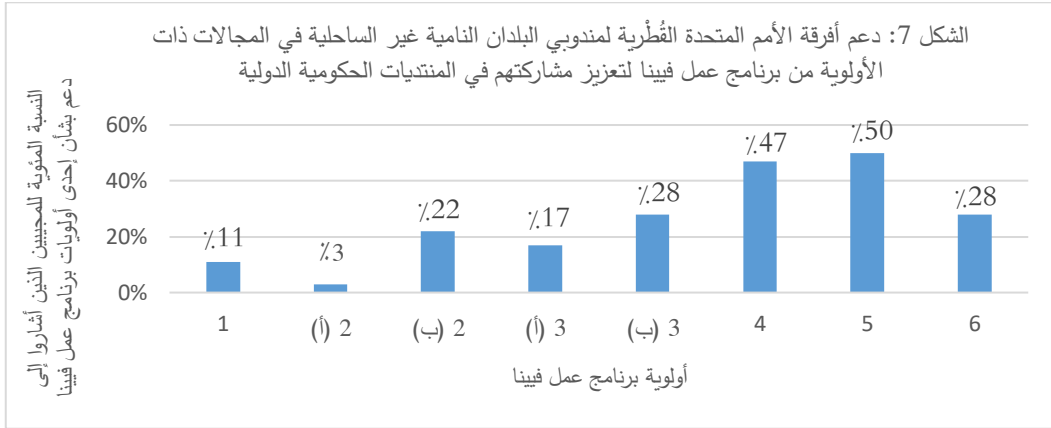
- (أ) الدعم الفني: دعم البلدان النامية غير الساحلية في صوغ مواقف مشتركة؛ وإعداد ورقات تحليلية وتوجيهية؛ وتوفير تدريب قطاعي وخدمات استشارية (بشأن المفاوضات التجارية مثلاً)؛
- (ب) الدعم المالي: تمويل تكاليف سفر ممثلي البلدان النامية غير الساحلية للمشاركة في الاجتماعات الرئيسية؛
- (ج) الدعم التقني: تقديم الدعم أثناء إجراء المفاوضات؛ وصوغ نصوص الوثائق الختامية والقرارات؛ واستحداث منصات افتراضية لتبادل الوثائق؛ وإعداد ملخصات الاجتماعات وتقاريرها؛
- (د) دعم جهود المناصرة: إنشاء شبكات وتنظيم فعاليات جانبية وإعداد مواد إعلامية (مثل الكتيبات) لزيادة الوعي؛

(43) على سبيل المثال، ذكر الأونكتاد أنّ مجلس التجارة والتنمية والهيئات الحكومية الدولية (الفرعية) الأخرى تستعرض بانتظام أنشطة أمانته الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا.

(44) لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بند قانوني في جدول الأعمال بشأن برنامج عمل فيينا خلال دورات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، يقّم خلالها تقرير مخصّص عن التقدم المحرز في تنفيذه.

(هـ) الدعم اللوجستي: الترتيب للاجتماعات وتوفير خدمات الترجمة الشفوية؛ والترتيب للشبكي وخدمات المشاركة عن بعد.

304- وعلى الصعيد القطري، يتضح من ردود مكاتب المنسقين المقيمين على الدراسة الاستقصائية (انظر الشكل 7) أنّ الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية تقدّم الدعم لنظرائها الحكوميين الوطنيين للمشاركة في المنابر الحكومية الدولية، في الغالب بشأن الأولويتين 4 (التكامل الإقليمي) و5 (التحول الاقتصادي الهيكلي) وبدرجة أقلّ بشأن الأولوية 2 (أ) (البنية التحتية للنقل) من برنامج عمل فيينا. غير أنّ 59 في المائة من المقيمين على الدراسة الاستقصائية أشاروا إلى أنّ أفرقتهم القطرية تواجه صعوبة في تقديم هذا الدعم، فيما اعتبر 9 في المائة فقط أنه لا يشكل تحدياً.



المصدر: ردود مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

305- وعلى الرغم من الدعم المقدم، سلط ممثلو البلدان النامية غير الساحلية وكيانات منظومة الأمم المتحدة الضوء على 12 من أوجه القصور في هذه المنابر الحكومية الدولية، من حيث الهيكل والمشاركة والتمويل ودعم منظومة الأمم المتحدة، مما يؤثر سلباً على فعاليتها. وترد مجالات أوجه القصور هذه في الإطار 7.

الإطار 7
أوجه القصور التي تؤثر سلباً على فعالية المنابر الحكومية الدولية للتنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا
أوجه قصور الهيكلية
<ul style="list-style-type: none"> عدم إدراج برنامج عمل فيينا أو البلدان النامية غير الساحلية باعتباره بنداً قائماً بذاته في جدول الأعمال في الاجتماعات والمقررات ذات الصلة؛ عدم القدرة على تقديم إرشادات خاصة بكل بلد بحكم الطابع العالمي أو الإقليمي للمنابر المعنية.
أوجه القصور في المشاركة
<ul style="list-style-type: none"> مشاركة جزئية لممثلي جميع البلدان النامية غير الساحلية في الاجتماعات؛ التغييرات المتكررة في ممثلي البلدان النامية غير الساحلية المشاركين في الاجتماعات، مما يعطل الاستمرارية؛ عدم وجود ممثلين ملمين بالأنشطة المقررة الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل فيينا؛ التوترات السياسية بين البلدان، مما يحد من الحوار بشأن المبادرات دون الإقليمية؛

- ضعف مشاركة ممثلي بلدان المرور العابر؛
- قيود الاتصال والاختلافات في التوقيت بين المناطق الزمنية، مما يعوق المشاركة في الاجتماعات الافتراضية.

العجز المالي

- القيود المالية التي يواجهها الممثلون وموظفو منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاركة الشخصية في الاجتماعات.

قصور دعم منظومة الأمم المتحدة

- إعداد كيانات منظومة الأمم المتحدة تقارير مخصّصة وغير استراتيجية لكي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية بشأن المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا، إذ تبيّن الأنشطة المفصلة عدم وجود تخطيط محدّد وتكاليف محدّدة لدعم أولويات برنامج عمل فيينا بصورة منهجية؛
- ضعف التعاون والتواصل بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء في التنمية الذين ينشطون في نفس المجالات في تنظيم الاجتماعات ودعمها؛
- البطء والتأخر في ردود كيانات منظومة الأمم المتحدة على الاستفسارات والطلبات المقدّمة من الممثلين.

المصدر: ردود ممثلي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيان و/أو المقابلات وردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان.

306- وفي حين أقر ممثلو البلدان النامية غير الساحلية وكيانات منظومة الأمم المتحدة بضرورة تولي كل بلد لزام برنامج عمل فيينا وفهمه وتنفيذه لكي يكون للمنابر الحكومية الدولية أي أثر، فقد سلّطوا الضوء على الحاجة إلى التدابير الـ 13 التالية (المبيّنة في الإطار 8) لمعالجة أوجه القصور المذكورة أعلاه وتعزيز هذه المنابر لتحقيق مزيد من النتائج البناءة.

الإطار 8

التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية المنابر الحكومية الدولية للتنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا

التدابير الهيكلية

- إنشاء مجموعات فرعية داخل المنابر القائمة تعنى حصراً باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية؛
- تركيز المناقشات على البلدان التي يُحتمل ألا تحقّق غايات برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة؛
- دمج برنامج عمل فيينا في المنابر الإقليمية القائمة المعنية بالتجارة والمرور العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إعادة هيكلة الاجتماعات الوزارية السنوية للبلدان النامية غير الساحلية للاستعاضة عن إلقاء البيانات المعدّة سلفاً بإجراء حوار عمليّ المنحى؛
- تنظيم اجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية على هامش المؤتمرات الوزارية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أجل إشراك السلطات الوطنية والمنظمات والوكالات الدولية المعنية على نحو أفضل.

التدابير الخاصة بالمشاركة

- إشراك بلدان المرور العابر بحيث تشارك بانتظام ونشاط في المنابر ذات الصلة؛
- زيادة التفاعل والتنسيق بين مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك وجنيف؛
- الإبقاء على خيار المشاركة الافتراضية في المنابر المعنية حتى بعد زوال الجائحة.

التدابير المالية

- ضمان تمويل مشاركة جميع جهات التنسيق بشأن برنامج عمل فيينا من البلدان النامية غير الساحلية في المنابر ذات الصلة.

تدابير دعم منظومة الأمم المتحدة

- تعزيز قدرة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة في المشاورات والمفاوضات في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة والنفاذ إلى الأسواق والتجارة الإلكترونية؛
 - زيادة مشاركة كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنابر الإقليمية ودون الإقليمية؛
 - إعداد تقارير تحليلية إقليمية عن برنامج عمل فيينا من خلال اللجان الإقليمية؛
 - تحسين تواصل كيانات منظومة الأمم المتحدة مع الممثلين في نيويورك وجنيف بشأن الأنشطة المقررة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا من جانب البلدان النامية غير الساحلية.
- المصدر: ردود ممثلي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيان و/أو المقابلات وردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان.

307- ويرى المفتش أنّ هذه التدابير الـ 13 تكتسي أهمية بالغة، ويدعو رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن سبل ووسائل تنفيذ التدابير ذات الصلة بالمجموعة وبالاجتماعات السنوية لوزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية.

308- ويسلم المفتش بأنّ تعددية الأطراف لا يمكن إلا أن تكون مكتملة للمشاركة الثنائية المباشرة بين بلد نام غير ساحلي وجاره من بلدان المرور العابر، ولكن لا يمكن أن تكون بديلاً لها، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الحساسة من الناحية السياسية. ولتعزيز الدور التكميلي لتعددية الأطراف، يدعو المفتش مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى تعيين مناصرين منها يرغبون في الاضطلاع بدور قيادي قوي للدفع قدماً ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية في المنتديات العالمية. وقد نجحت بنغلاديش في ذلك في الماضي لصالح مجموعة أقل البلدان نمواً وموريشيوس لفائدة مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

309- وإضافة إلى ذلك، يعرض المفتش التوصية التالية التي يمكن أن تسهم، في حال تنفيذها، في تعزيز فعالية المنابر الحكومية الدولية في النظر على نحو أفضل في التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا، باعتبارها ذات صلة بولاية كل كيان.

التوصية 7

ينبغي للهيئات التشريعية والهيئات الإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تُوعز إلى مؤسساتها، بحلول نهاية عام 2022، إن لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، بأن تقوم بتعميم أولويات برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية ذات الصلة بالعمل المنوط بها، وأن تطلب إلى مؤسساتها أن تقدّم تقارير دورية عن تنفيذه.

باء - جهات التنسيق المعنية ببرنامج عمل فيينا في الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية

310- يتطلب دعم البلدان النامية غير الساحلية بفعالية لتنفيذ برنامج عمل فيينا تنسيق العمل والتعاون، ليس فقط من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، بل أيضاً من جانب حكومات البلدان النامية غير الساحلية. ومن بين البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، أشار الممثلون إلى أنّ لدى 20 من هذه

البلدان جهة تنسيق حكومية وطنية معيّنة رسمياً بشأن برنامج عمل فيينا، وأن 5 بلدان⁽⁴⁵⁾ ليست لديها جهة تنسيق من هذا القبيل، في حين لم يستجب 7 بلدان لطلب المعلومات المقدم من وحدة التفتيش المشتركة.

311- وفي الحالات التي توجد فيها جهة تنسيق، تضطلع بهذا الدور وزارة واحدة في 17 من البلدان النامية غير الساحلية، ووزارتان في إثيوبيا ورواندا والنيجر. وباستثناء بوتان، يُعهد بدور جهة التنسيق إلى وزارة أو أكثر من الوزارات الأربع التالية في البلدان النامية غير الساحلية الـ 19 الأخرى التي توجد فيها جهة تنسيق⁽⁴⁶⁾: (أ) الشؤون الخارجية (38 في المائة)؛ و(ب) التجارة والاستثمار والصناعة (29 في المائة)؛ و(ج) الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية (19 في المائة)؛ و(د) النقل والاتصالات (14 في المائة).

312- وأبرز ممثلو البلدان النامية غير الساحلية عدداً من الإنجازات التي حققتها جهات التنسيق الحكومية الوطنية فيها من حيث إشراك الشركاء بفعالية في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا. وتشمل هذه الإنجازات ما يلي: إجراء استعراضات وطنية شاملة إسهاماً في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لبرنامج عمل فيينا (بلدان متعددة)؛ ووضع مصفوفة تنفيذ لتوجيه الوزارات المعنية بشأن دمج برنامج عمل فيينا في السياسات وبرامج العمل (بوتسوانا)؛ وتوزيع أولويات برنامج عمل فيينا إلى أهداف قطاعية قابلة للتحقيق (بوتان)؛ ودعم عمل اللجان الوطنية المعنية بتسيير التجارة والمرور العابر (إسواتيني ونيبال)؛ وبلورة تدخلات برنامجية لتعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا عن طريق إشراك القطاعات ذات الصلة (ملاوي).

313- وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها جهات التنسيق الوطنية في تعزيز التواصل الفعال مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج عمل فيينا، أبرز ممثلو البلدان النامية غير الساحلية ما يلي:

- نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لحضور الفعاليات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا، وفهم جوهر أولويات برنامج عمل فيينا فهماً جوهرياً؛
- غياب التواصل مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بشأن برنامج عمل فيينا؛
- عدم وجود إطار للرصد والتقييم يحدّد بوضوح مسؤوليات الوزارات المعنية لتنفيذ أنشطة بهدف توفير معلومات عن نتائج مؤشرات برنامج عمل فيينا؛
- التأخر في الإبلاغ وقصور الإبلاغ من جانب الوزارات المعنية بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛
- استحداث كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية خدمات وأدوات متشابهة، مما يؤدي إلى عدم الوضوح بشأن أيها أنسب لمعالجة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية.

314- وتشير البيانات المستقاة من الاستعراض إلى أنّ وجود جهات التنسيق هذه لا يبلغ على نحو كاف إلى النظراء في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القطري. فعلى الصعيد القطري، أجب 87 في المائة من المجهيين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بأنّ جهة التنسيق إما غير موجودة أو أنهم لا يعلمون بوجودها. وعلى الصعيد الإقليمي، لم تُشر أي من اللجان الإقليمية إلى وجود جهات تنسيق حكومية وطنية بشأن برنامج عمل فيينا. أما على الصعيد العالمي، فقد أشار مكتب الممثل السامي إلى عدم وجود جهات تنسيق حكومية

(45) لا توجد جهات تنسيق حكومية في أذربيجان وبوروندي وطاجيكستان وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية.

(46) الوزارات المعيّنة للاضطلاع بدور جهة تنسيق هي: (أ) الشؤون الخارجية (إثيوبيا وأرمينيا وأفغانستان وباراغواي وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان ومنغوليا)؛ و(ب) التجارة والاستثمار والصناعة (إسواتيني وبوتسوانا وبوركينا فاسو ورواندا ونيبال والنيجر)؛ و(ج) الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية (إثيوبيا ورواندا وكازاخستان وملاوي)؛ و(د) النقل والاتصالات (زامبيا ومالي والنيجر). وفي بوتان، تضطلع لجنة السعادة الوطنية بدور جهة التنسيق.

وطنية معيّنة بوضوح بشأن برنامج عمل فيينا. وتبعاً لذلك، يندرج المكتب مع البلدان النامية غير الساحلية بخصوص المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا من خلال بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

315- وقد اتفق جميع ممثلي البلدان النامية غير الساحلية الخمسة، الذين أشاروا إلى عدم وجود جهة تنسيق، على ضرورة إنشاء هذا الكيان. ولاحظت بوروندي أنّ هناك حاجة إلى جهة تنسيق لتنسيق الرؤى بشأن الأنشطة المنجزة على الصعيد الوطني ومتابعتها، نظراً لوجود العديد من الوزارات المعنية ببرنامج عمل فيينا. وأشارت جمهورية مولدوفا إلى أنّ إنشاء جهة تنسيق أمر ضروري لتيسير التواصل مع المنسق المقيم والفريق القطري.

316- وفي الحالات التي لا توجد فيها جهة تنسيق أو لا يكون وجودها معروفاً، أجب 39 في المائة من المقيمين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية و60 في المائة من المقيمين من مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية بالإيجاب بأنّ إنشاء الحكومة الوطنية لجهة تنسيق سيكون مفيداً لتعزيز التعاون بشأن برنامج عمل فيينا. وفي البلدان النامية غير الساحلية التي يكون فيها لدى كل من الحكومة الوطنية والفريق القطري جهة تنسيق بشأن برنامج عمل فيينا، يمكن للجانبين العمل سوياً بطريقة فعالة.

317- ويرى المفتش أنّ عدم العلم بوجود جهات تنسيق حكومية وطنية معنية ببرنامج عمل فيينا قد يكون أسهم في ضياع الفرص والتأخر في التعاون الفعال بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية. وبيّن إنشاء مكتب الممثل السامي جهات تنسيق من هذا القبيل لكل من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً أنّ إنشاء جهات تنسيق للبلدان النامية غير الساحلية أيضاً هو أمر عملي وممكن. وبالنظر إلى أنّ 17 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 هي أيضاً من أقل البلدان نمواً، فمن المتصور أن يستعان بنفس جهة التنسيق لكلا المجموعتين. ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ التوصية التالية فيما بعد في تعزيز التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة على صعيد المقار وعلى الصعيد الإقليمي والقطري وبين الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا.

التوصية 8

ينبغي للأمين العام أن يكلف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بأن يعمد، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، إلى العمل مع مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل دعوة الحكومات الوطنية إلى تعيين جهات تنسيق معنية ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية تحدّد أدوارها ومسؤولياتها بوضوح.

جيم- التحديات الأساسية القائمة في مجال التنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن برنامج عمل فيينا

318- حدّدت كيانات منظومة الأمم المتحدة ستة تحديات أساسية تعوق مسعى إقامة تنسيق وتعاون متسق بين الوكالات بشأن الدعم المقدم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتشمل هذه التحديات (على سبيل المثال لا الحصر):

- تباين الحوكمة الداخلية وهياكل الموارد والخطط التنفيذية ودورات التخطيط فيما بين الوكالات على جميع المستويات (العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني)؛
- عدم كفاية دمج برنامج عمل فيينا في خطط عمل الكيانات؛

- عدم توافر التمويل وموارد مخصصة ومرنة ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية غير الساحلية؛
- عدم وجود تحليل مشترك للأوضاع القائمة، وغياب رؤية مشتركة وأولويات واستراتيجية متكاملة على الصعيد القطري، وهو وضع يزيد من تفاقمه الافتقار المتصور إلى منح الأهمية للأبعاد الإقليمية للقضايا المطروحة؛
- استخدام حلول مفعّكة ومخصصة ومكلفة إزاء صكوك موحّدة (توصيات بشأن أفضل الممارسات، والقواعد القانونية، وغير ذلك)؛
- التصدي بشكل فوري لجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى إعادة ترتيب الأولويات وإعادة برمجة الموارد بما لا يشمل الأهداف المراد بلوغها على المدى البعيد، مثل أهداف برنامج عمل فيينا.

319- ولمعالجة هذه التحديات وزيادة تعزيز الاتساق في التنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن البلدان النامية غير الساحلية، سلّطت كيانات منظومة الأمم المتحدة الضوء على خمسة تدابير رئيسية يتعين اتخاذها على نطاق المنظومة، تتمثل فيما يلي:

- الاستعانة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بصفتها معنية بتحقيق التكامل في دعم البلدان النامية غير الساحلية؛
- تعيين وكالة رائدة تعنى بكل أولوية من أولويات برنامج عمل فيينا لتبسيط الأنشطة وتحقيق تضافر جهود منظومة الأمم المتحدة، مما يقلل من الازدواجية؛
- الاتفاق على مجموعات بيانات مشتركة (مثل مؤشرات برنامج عمل فيينا التي اتفق عليها الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية) لكل أولوية لمجها في جميع المشاريع ذات الصلة (إلى جانب استثناءات محدّدة بوضوح)؛
- الاستفادة من إدراج العناصر العابرة للحدود في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون لتعزيز إمكانية الوصول إلى الأصول الإقليمية وخدمات إدارة المعارف وتحفيز تخطيط البرامج الإقليمية وصوغها وتنفيذها؛
- الاستفادة من الدور المعزّز الذي يضطلع به المنسقون المقيمون وعلاقات العمل الوثيقة مع الحكومات والجهات المعنية على الصعيد الوطني لترسيخ التعاون على الصعيد القطري فيما بين الكيانات.

320- ويرى المفتش أنّ هذه التدابير الخمسة جميعاً تكتسي أهمية كبيرة، ويدعو الجهات الفاعلة المعنية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التداول بشأن السبل والوسائل اللازمة لتنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب.

دال- التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا على مستوى المقار فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء في التنمية

321- يتمثل المنبر الرسمي الرئيسي على الصعيد العالمي لمعالجة التحديات الأساسية التي تواجه التنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وتشمل المنابر الأخرى المشتركة

بين الوكالات المكرّسة حصراً لبعض البلدان النامية غير الساحلية أو جميعها الأفرقة العاملة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا (بالنظر إلى أنّ جميع البلدان السبعة المستفيدة من خدماته⁽⁴⁷⁾ هي بلدان نامية غير ساحلية) والفريق المشترك بين الإدارات المعني بالتصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 على البلدان النامية غير الساحلية. وتوفّر شبكة الأمم المتحدة للمحيطات منبراً لتبادل المعلومات عن المسائل المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان النامية غير الساحلية منها وتحديد أفضل الممارسات. وينصبُّ تركيز هذا الاستعراض على الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

322- ويضم الفريق الاستشاري 55 عضواً⁽⁴⁸⁾، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية والإقليمية، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي يرتبط عملها بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وفيما يتعلق بهذا الاستعراض، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة آراء 41 من أعضاء الفريق الاستشاري الـ 55، بما في ذلك 25 من 32 من كيانات منظومة الأمم المتحدة و16 من 23 شريكاً في التنمية.

323- وتجتمع البلدان الأعضاء في الفريق الاستشاري مرتين في السنة - مرة في نيويورك ومرة في جنيف. وينظّم مكتب الممثل السامي هذه الاجتماعات ويعقدّها ويرأسها، مع دعوة رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى افتتاح الدورة. وفي أواخر عام 2020، شرع المكتب في نشر التقارير الموجزة لاجتماعات الفريق الاستشاري على الإنترنت للجمهور⁽⁴⁹⁾، وهي تقارير تفصّل التخلّلات الفردية وسبل المضي قدماً. وتشارك غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة في الفريق الاستشاري على مستوى المهنيين من الرتب المتوسطة إلى العليا، مع مشاركة بعض الكيانات (الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأغذية العالمي والفاو ومكتب الشؤون القانونية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية) من حين لآخر على مستوى أعلى.

324- وفي حين أنشئ الفريق الاستشاري في عام 2004 عقب اعتماد برنامج عمل ألماني، لم تُعتمد اختصاصاته إلا مؤخراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استناداً إلى مشاورات مع جميع الأعضاء،

(47) أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

(48) الاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية الأفريقي، والسلطة الدولية لقاع البحار، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق المشترك للملح الأساسية، وصندوق النقد الدولي، وغرفة التجارة الدولية، والفاو، واللجان الإقليمية (مكتب نيويورك)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، ومجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، ومجموعة البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب التنسيق الإنمائي، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام بتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بالتعاون الرقمي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، واليونيدو.

(49) انظر www.un.org/ohrlls/content/un-inter-agency-work-lldcs.

ومتابعةً لتوصية وردت في تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب الممثل السامي. وتحدّد الاختصاصات ست وظائف رئيسية⁽⁵⁰⁾ وخمس طرائق عمل للفريق الاستشاري.

325- ويرجّب المفتش باعتماد الاختصاصات ويعرب عن تقديره للتحديد الواضح لوظائف الفريق الاستشاري، التي تشمل العناصر اللازمة لزيادة الدعم المتسق المشترك بين الوكالات. بيد أنه بالنظر إلى اعتماد الاختصاصات في الآونة الأخيرة، لا يُعرف بعد مدى فعالية الفريق الاستشاري في أداء وظائفه. وبالنظر إلى أنّ الفريق الاستشاري ليست لديه خطة عمل خاصة به، فقد لاحظ مكتب الممثل السامي أنّ اعتماد خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، في عام 2020، سيمكّن من زيادة رصد الالتزامات الفردية المبيّنة في خريطة الطريق لكل وكالة على حدة والإبلاغ عنها بصورة أكثر منهجية.

326- وأشار عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية إلى أنّ الفريق الاستشاري يتيح منبراً مفيداً لتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات والآراء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا، مما يساعد أيضاً على تجنب الازدواجية. كما أنه يتيح فرصة لعرض مبادرات مفيدة وتبسيط الضوء عليها. ولاحظت أنّ اعتماد اختصاصاته سيبيح إجراء تدخلات أكثر تركيزاً، ورخبت بزيادة عدد الكيانات المشاركة، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تحول الاجتماعات من الحضور الشخصي إلى المشاركة عن بعد بسبب نشي جائحة كوفيد-19.

327- على أنّ عدة كيانات أعربت عن أسفها لأنّ الفريق الاستشاري هو إلى حد بعيد منبر للإدلاء ببيانات مفصلة معدّة سلفاً تعرض إنجازات أحد الأعضاء. ومن ثم، ليس هناك مجال كبير لإجراء مناقشات جوهرية بشأن آثار تدخلات كل كيان والتحديات التي تواجهها تلك التدخلات وحدودها. كما أنّ هناك افتقاراً إلى تبادل الأفكار بصورة مركّزة وتفاعلية لتحديد مجالات تضافر الجهود والتعاون والتنسيق المتعمق. ولوحظ كذلك أنّ بعض المنظمات يمثّلها على مستوى عالٍ جداً أفراد يفتقرون إلى المعارف الفنية. وأعربت عدة كيانات عن أسفها لكون القيود المالية تمنعها من السفر للمشاركة في الاجتماعات التي تُعقد حضورياً.

328- ولزيادة توطيد دور الفريق الاستشاري، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية ضرورة اتخاذ 10 تدابير رئيسية لتعزيز المحتوى وتوسيع نطاق المشاركة وزيادة التآزر والمتابعة، وهي التدابير التي يوردها الإطار 9.

الإطار 9

التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية دور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

المحتوى - قائم على إيجاد الحلول ومواضيعي وفعال

- تركيز الاجتماعات على إجراء مناقشات تفاعلية من أجل: (أ) توفير حلول لتحديات محدّدة؛ و(ب) إجراء تقييم موضوعي لعمل الوكالات؛ و(ج) التركيز على موضوع محدّد؛

(50) موجز بالمهام الرئيسية: (أ) إتاحة منتدى لتبادل المعلومات عن العمل المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك القضايا الحاسمة والتحديات القائمة والثغرات والفرص وأفضل الممارسات في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ب) تحديد المجالات التي تتطلب تعزيز التنسيق والتكامل والتآزر للحد من ازدواجية الأنشطة؛ و(ج) تقاسم الأنشطة المقررة وخطط العمل وتنفيذ ورصد وتحديث خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(د) تعزيز التعاون والتآزر وتعميم أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها من خلال مشاريع مشتركة بين الوكالات، والبعثات، والتدريب، وبناء القدرات، والدراسات، والتقارير، وأنشطة المناصرة، بما في ذلك ما يتعلق بالمجالات المواضيعية والمسائل الخاصة بكل منطقة؛ و(هـ) تيسير الإعداد المنسق والشامل للوثائق ذات الصلة (مثل تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا) من خلال تعليقات الأعضاء ومساهماتهم؛ و(و) تعزيز التواصل لإطلاع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

- إنشاء مجموعات فرعية حسب كل أولوية من أولويات برنامج عمل فيينا وإجراء مناقشات مواضيعية مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية لتحديد ووضع مبادرات ومشاريع وأنشطة ملموسة؛
- تبادل المعلومات عن أنشطة الوكالات كتابة فقط (وليس من خلال مداخلات شفوية).

المشاركة والإدماج وتبادل المعلومات

- عقد جميع الاجتماعات المستقبلية في شكل مختلط بمشاركة عبر الإنترنت وحضورياً على حد سواء؛
- جعل الاجتماعات مفتوحة لإتاحة الفرصة لجميع المهتمين من ممثلي البلدان النامية غير الساحلية للمشاركة ودعوة المنسقين المقيمين في هذه البلدان إلى حضور الاجتماعات عن بعد؛
- إنشاء منصة للتواصل عبر الإنترنت لجميع الأعضاء لتبادل بيانات الاتصال والروابط والتقارير التي تناقش وتُعرض أثناء الاجتماعات.

التأزر والمتابعة

- ضمان تضافر جهود الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية مع جهود آليات التنسيق القائمة ذات الصلة (مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات)؛
 - تقييم المدخلات والتقارير الواردة من جميع أصحاب المصلحة بعد كل اجتماع لاقتراح أوجه التأزر والأنشطة المشتركة؛
 - إبلاغ اللجان الإقليمية بصورة منتظمة بالمبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا التي يعتزم الفريق الاستشاري تنفيذها بغية إدماج الخبرات الإقليمية أثناء وضع تصور للمشاريع؛
 - تبادل تقارير الاجتماعات من خلال المنصات الإلكترونية مع الوكالات وحكومات البلدان النامية غير الساحلية وتعميمها على الأفرقة القطرية في هذه البلدان من خلال مكتب التنسيق الإنمائي.
- المصدر: ربود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والشركاء في التنمية على الاستبيان.

329- ويرى المفتش أنَّ الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بوصفه المنبر الوحيد المشترك بين الوكالات المعني ببرنامج عمل فيينا، لديه مجال واسع لمعالجة الاقتراحات المذكورة أعلاه ولتعزيز جوهر مداولاته، والتواصل بصورة أفضل مع الشركاء المعنيين، والمساهمة في تحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ برنامج عمل فيينا. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية وممثلي البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

التوصية 9

ينبغي للأمم العام أن يكلف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بصفته رئيس الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، باستعراض طرائق عمل الفريق، حتى تتسنى، بحلول نهاية عام 2022، مشاركة المنسقين المقيمين في جميع بنود الاجتماعات، المقررة بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، وتوجيه الدعوات، عند الاقتضاء، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية للمشاركة في مناقشات تفاعلية بشأن المسائل المواضيعية.

هاء - التنسيق والتعاون بشأن برنامج عمل فيينا فيما بين اللجان الإقليمية والأفرقة القطرية

1- اللجان الإقليمية

330- يتباين مستوى التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية تبايناً كبيراً. ففي حين لم تتمكن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إبراز أي انخراط ملموس، انخرطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نحو مخصص من خلال التنفيذ المشترك للمشاريع مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (مثل دعم بناء القدرات للبلدان الأفريقية النامية غير الساحلية بشأن التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي)، والاشتراك في تنظيم منتديات مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (مثل منتديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن تطوير البنى التحتية وصيانتها، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس على النحو الميّن في المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن هذه الشراكات) وتقديم مدخلات إلى حلقات العمل التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (مثل تحديد تكاليف النقل للبلدان النامية غير الساحلية).

331- وعلى النقيض من ذلك، ثمة تعاون رسمي راسخ بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن دعم البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي يدار بصورة مشتركة⁽⁵¹⁾. ويتعاون الجانبان أيضاً على مستوى الشُّعب بشأن الطاقة وتيسير التجارة والبيئة والتنمية (مثل الميكنة الزراعية المستدامة).

332- وقد أثمر هذا التعاون مجموعة من النواتج الفنية، تشمل التنفيذ المشترك للمشاريع (مثل تعزيز الربط بين البلدان النامية غير الساحلية من أجل الارتباط بشبكات النقل والتجارة)، وإجراء دراسات استقصائية مشتركة (بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى)، وحوارات مشتركة (مع مقرري السياسات من البلدان النامية غير الساحلية بشأن التحديات القائمة والتقدم المحرز في مجال البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ووضع الاختصاصات بصورة مشتركة (لتحقيق أهداف من قبيل التصدي للتحديات المشتركة في مجال الطاقة في آسيا الوسطى).

333- بيدُ أنّ التعاون بين اللجان الإقليمية يواجه صعوبات بسبب البعد الجغرافي الهائل بين البلدان النامية غير الساحلية وعدم تجانس احتياجاتها التجارية والإنتاجية. ويستتبع ذلك أنه يتعين على كل لجنة إقليمية في كثير من الأحيان أن تضع حلولاً مصممة خصيصاً لفرادى البلدان النامية غير الساحلية في منطقتها، ومن ثم يصعب التنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى بشأن هذا الموضوع.

334- وفي هذا السياق، أبرزت اللجان الإقليمية الحاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان اتباع نهج منسق فيما بينها في دعم البلدان النامية غير الساحلية. كما دعت إلى تيسير إجراء مقارنات بين التجارب والتحديات والسياسات المنفذة في مختلف القارات، باعتبار أنّ البلدان النامية غير الساحلية في آسيا وأفريقيا تشترك في بعض الخصائص.

(51) تتوافق أربعة من المجالات الرئيسية الستة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا مع أولويات برنامج عمل فيينا، وهي: (أ) المياه والطاقة والبيئة؛ و(ب) النقل المستدام والمرور العابر وترابط شبكات النقل؛ و(ج) التجارة؛ و(د) تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. كما أنّ لدى البرنامج أفرقة عاملة معنية بالمياه والطاقة والبيئة والنقل والتجارة والإحصاءات والابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، والأبعاد الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة.

-2 الأفرقة القطرية

335- لم يعتبر سوى 30 في المائة من المقيمين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنبئيين المقيمين و25 في المائة من الأفرقة القطرية التعاون بين الوكالات بشأن برنامج عمل فيينا فعالاً على الصعيد القطري.

336- وفي حين لا توجد منابر مخصصة للتنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن برنامج عمل فيينا على الصعيد القطري في أي بلد نام غير ساحلي، أكد 19 في المائة من المقيمين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنبئيين المقيمين وجود وسائل تمكّن أعضاء الأفرقة القطرية من تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ برنامج عمل فيينا. ويجري هذا التبادل من خلال البرامج المشتركة، واجتماعات الأفرقة القطرية، والأفرقة العاملة المواضيعية، والائتلافات المواضيعية⁽⁵²⁾. فعلى سبيل المثال، سخرت كل وكالة ما لديها من ميزات نسبية، فيما يتعلق ببرنامج مشترك بين الفاو ومنظمة العمل الدولية واليونيدو في إثيوبيا لتطوير سلاسل قيمة زيت الطعام، لمعالجة سلسلة القيمة بأكملها. وهكذا دعمت الفاو جهود تنمية القدرات التقنية في مجال الإنتاج، فيما دعمت اليونيدو جهود إضافة القيمة في المراحل الوسطى، ودعمت منظمة العمل الدولية جهود السلامة في مكان العمل والتسويق.

337- على أنّ أعضاء الأفرقة القطرية سألوا الضوء على عدة تحديات تعوق التعاون الفعال بين الوكالات بشأن برنامج عمل فيينا. وتشمل هذه التحديات ما يلي: اتباع نهج إقليمي في العمل؛ والميل إلى العمل الانفرادي مع التركيز حصراً على ما ينجزه كل كيان على حدة؛ وتداخل الولايات والتنافس على التمويل، مما يؤدي إلى إحجام الكيانات عن تقاسم خططها وأفكارها بسبب المخاوف من انتحالها؛ والوقت الطويل جداً الذي يستغرقه وضع خطط عمل مشتركة ذات إطار نتائج هادف؛ ومحدودية تركيز المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم على الصعيد القطري.

338- وأبرزت كيانات الأمم المتحدة التي ليس لها حضور مادي تحديات متعددة في مجال التعاون مع الأفرقة القطرية، تتمثل فيما يلي: عدم إشراكها بصورة منهجية في مناقشات الأفرقة القطرية ومداوماتها؛ وعدم دعوتها إلى الدخول في شراكات مشتركة مع الوكالات المقيمة وعدم كفاية المعلومات المتاحة عن فرص الدخول في هذه الشراكات؛ وعدم إدراج مساهمات الكيانات في تقارير الأفرقة القطرية وفي عمليات التحليل القطرية المشتركة؛ وعدم منح الاعتماد من جانب حكومات البلدان النامية غير الساحلية؛ ومحدودية القدرة على الانخراط بعمق في أي بلد بعينه.

339- ولمعالجة هذا القصور وزيادة التنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن برنامج عمل فيينا على الصعيد القطري، سلّطت الأفرقة القطرية ومكاتب المنبئيين المقيمين الضوء على خمسة تدابير رئيسية يلزم اتخاذها (انظر الإطار 10). ويرى المفتش أنّ هذه التدابير تنطوي على فوائد جمة، ويدعو مكتب التنسيق الإنمائي والمنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية إلى التداول بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب.

(52) أبرز أعضاء الأفرقة القطرية عدة أمثلة لتعاونهم وتنسيقهم بنجاح لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا. ويشمل ذلك ما يلي: فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بترابط شبكات النقل والتحول الرقمي في طاجيكستان؛ والاضطلاع بعمل مشترك بين منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في نيبال لتعزيز آليات التمويل المبتكرة؛ وإنجاز برنامج مشترك بين اليونيسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في منغوليا لزيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم؛ وإنجاز برنامج مشترك بين ستة كيانات (صندوق الأمم المتحدة للسكان، والفاو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) في النيجر لتيسير إعادة إدماج المهاجرين.

الإطار 10

تدابير لتعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات على الصعيد القطري

- إدراج برنامج عمل فيينا صراحةً في أطر التعاون في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك مجموعات النتائج والمجموعات المواضيعية وخطط العمل؛
- تبادل المعلومات عن أولويات برنامج عمل فيينا لإثراء عمل الائتلافات المواضيعية على الصعيد الإقليمي؛
- إدماج أولويات برنامج عمل فيينا، حيثما أمكن، في النداءات من أجل تمويل إقامة مشاريع من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء؛
- إنكفاء ووعي أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بالخبرة التقنية لكيانات الأمم المتحدة التي ليس لها حضور مادي، وإشراكهم بصورة استباقية في عمليات التخطيط، وتمكينهم من المشاركة عن بعد في جميع الاجتماعات ذات الصلة؛
- الاستعانة بمكتب المنسق المقيم الموسع لبناء الثقة والدعوة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بين أعضاء الأفرقة القطرية بشأن أولويات برنامج عمل فيينا وضمان التواصل المنتظم مع كيانات الأمم المتحدة التي ليس لها حضور مادي.

المصدر: ردود الأفرقة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على المقابلات.

340- وسيركز المفتش في الفصل التالي على الصعيد القطري، ويقدم السبل والوسائل الكفيلة بتحسين الدعم الذي تقدمه الأفرقة القطرية لحكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا.

ثامناً - الدعم الذي تقدّمه الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا

341- في هذا الفصل، يقيم المفتش منظورات الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية وأعضاء الأفرقة القطرية المنخرطين في تقديم الدعم لها بشأن ما يلي: أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية وعمل الأفرقة القطرية؛ والمجالات التي تواجه فيها حكومات البلدان النامية غير الساحلية حاجة شديدة إلى الدعم؛ وسبل إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية على نحو أفضل في عمل الأفرقة القطرية؛ ومدى كفاية التعاون بين الحكومات الوطنية والأفرقة القطرية؛ وفرص تعزيز الدعم المنبثق عن إصلاح مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والدعم الإضافي الذي تحتاجه الأفرقة القطرية من مقارها ومكاتبها الإقليمية لتقديم أداء أفضل بشأن برنامج عمل فيينا.

ألف - أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية

342- استناداً إلى المقابلات والردود الخطية الواردة من ممثلي 26 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، سلّطت غالبية الممثلين الضوء على التحول الاقتصادي الهيكلي (الأولوية 5)، والبنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأولوية 2 (أ))، والبنية التحتية للنقل (الأولوية 2 (ب))، وتيسير التجارة (الأولوية 3 (ب)) باعتبارها أهم الأولويات للاحتياجات الإنمائية الوطنية. ويبين الجدول 6 درجة عالية من الاتساق في الأولويات في مختلف المناطق. ومع ذلك، فإن الطبيعة المحددة لنوع الدعم اللازم تختلف حسب البلدان، مما يجسّد الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية.

الجدول 6																													
أولويات برنامج عمل فيينا الأوثق صلة بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية																													
الأولوية	شرق ووسط أفريقيا				غرب أفريقيا				الجنوب الأفريقي				أمريكا اللاتينية				جنوب آسيا، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا				القوقاز وأوروبا الشرقية								
	بوروندي	إثيوبيا	ملاوي	رواندا	جنوب السودان	بوركينافاسو	مالي	النيجر	بوتسوانا	إسواتيني	ليسوتو	زامبيا	زيمبابوي	بوليفيا (دولة - المتحدة)	الغويات	باراغواي	أفغانستان	كازاخستان	طاجيكستان	بوتان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	منغوليا	نيبال	أرمينيا	أذربيجان	مقدونيا الشمالية	جمهورية مولدوفا	مجموع البلدان	
1					X	X			X	X				X	X	X	X	X			X								10
2 (أ)	X	X	X	X					X	X	X	X	X									X	X	X	X	X	X	X	18
2 (ب)	X	X	X	X					X	X	X	X	X									X	X	X	X	X	X	X	16
3 (أ)	X								X	X	X	X	X								X								12
3 (ب)									X	X	X	X	X								X	X	X	X	X	X	X	X	14
4									X	X	X	X	X								X	X	X						12
5	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	18
6									X	X	X	X	X								X								9
المجموع	5	4	2	4	3	8	5	1	4	6	5	5	5	5	5	5	5	7	2	2	5	4	5	6	1	1	1	4	

المصدر: ردود ممثلي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيان و/أو المقابلات.

343- ويقدم الإطار 11 أدناه أمثلة توضيحية على أوجه الترابط الرئيسية بين برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية بصفتها مجموعة.

الإطار 11

أمثلة على أوجه الترابط بين أولويات برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية

- **الأولوية 1-** سياسة عبور فعالة أمر بالغ الأهمية: لأرمينيا وأفغانستان بسبب حواجز المرور العابر والتجارة مع جيرانهما؛ ولجنوب السودان الذي يعتمد اقتصاده بالكامل على صادرات النفط ويحتاج إلى مَنفذ موثوق إلى البحر للوصول إلى الأسواق العالمية؛
- **الأولوية 2-** البنية التحتية للنقل أمر بالغ الأهمية: لزيمبابوي وكازاخستان ونيبال نظراً لرؤيتها المحددة لتحويل نفسها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة برّاً؛ ولمالى التي تعوق البنية التحتية المتهالكة فيها تنوع صادراتها ووصولها إلى الأسواق الدولية؛ ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي يزيد تعرضها للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات، من الحاجة إلى ضمان تطوير شبكات النقل وصيانتها صيانة جيدة؛
- **الأولوية 3-** التجارة الدولية وتيسير التجارة أمران بالغ الأهمية: ليسوتو لتنويع الصادرات عن طريق إزالة الحواجز التي تعترض التجارة؛ ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتموقع بصفتها حلقة وصل للتجارة والاتصال بين بلدان المنطقة؛ ولبوركينافاسو لتعزيز صادرات المنتجات المحلية من خلال سياسات إصدار شهادات المنتجات وتتبعها وقواعد المنافسة السليمة؛ ولرواندا للتصدي لبطالة الشباب من خلال تنمية التجارة وتوسيع نطاقها؛
- **الأولوية 4-** التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي أمران بالغ الأهمية: لأرمينيا لتصبح جسراً بين أوروبا وآسيا؛ ولإسواتيني وبوركينا فاسو وجنوب السودان وزامبيا للنفوذ إلى الأسواق الإقليمية؛ ولأفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتخفيض تكاليف النقل إلى الموانئ في البلدان المجاورة، وهي تكاليف أعلى من تكاليف النقل من هذه الموانئ إلى قارات أخرى؛
- **الأولوية 5-** التحول الاقتصادي الهيكلي أمر بالغ الأهمية: لبوروندي ومالي لتعزيز قدرتهما الإنتاجية والتسويقية على تجاوز الصادرات ذات القيمة المضافة المتدنية؛ ولبوتان ورواندا لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية بسبب اعتمادهما على صادرات غير متنوعة؛ ولزامبيا وكازاخستان لتحفيز خلق فرص العمل وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **الأولوية 6-** وسائل التنفيذ تكتسي أهمية بالغة: لبوتان لتلقي دعم يمكن التنبؤ به لانتقالها من وضع بلد مصنّف ضمن أقل البلدان نمواً إلى وضع بلد نام؛ ولبوركينافاسو ولدولة بوليفيا المتعددة القوميات، اللتين تكافحان من أجل تعبئة الموارد لتنفيذ إصلاحات وتحقيق التحول؛ ولمعظم البلدان النامية غير الساحلية التي لا تكفي قدراتها الإحصائية الوطنية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

المصدر: ردود ممثلي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيان و/أو خلال المقابلات.

باء - المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا التي تحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى دعم عاجل فيها من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرين

344- فيما يتعلق بالاحتياجات الإنمائية الأكثر إلحاحاً للبلدان النامية غير الساحلية التي تحتاج بشأنها إلى دعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرين، سلط ممثلو 26 من البلدان النامية غير الساحلية الضوء على عدد من التوجيهات الواردة في قرارات الجمعية العامة بشأن برنامج عمل فيينا واستعراض منتصف المدة والإعلان السياسي المنبثق عنه، التي اعتبروا أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالجها على سبيل الأولوية بين عامي 2020 و2024 (انظر الإطار 12).

345- وتشمل التوجيهات التي كثيراً ما ترد الإشارة إليها العناصر التالية من جميع الأولويات الست: دعم تطوير ممرات النقل (الأولوية 1)؛ مشاريع البنية التحتية والنقل (الأولوية 2 (أ))؛ أطر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأولوية 2 (ب))؛ السياسات التجارية واستراتيجيات التصدير (الأولوية 3)؛ الاستفادة من المبادرات الإقليمية (الأولوية 4)؛ دعم تنوع المنتجات وإضافة القيمة والتصنيع (الأولوية 5)؛ تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وإشراك القطاع الخاص، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (الأولوية 6).

الإطار 12

منظورات الدول الأعضاء بشأن المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا التي تحتاج إلى دعم عاجل

- **الأولوية 1:** تيسير تطوير ممرات التجارة والنقل وإدارة الحدود (إثيوبيا وأذربيجان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وزمبابوي ومالي ومنغوليا ونيبال) والتعاون في مجال النقل العابر والجمارك (أرمينيا وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، وخفض تكاليف التجارة قبل الحدود (بوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات)) والتصديق على اتفاقات المرور العابر وتنفيذها (بوتسوانا)؛
- **الأولوية 2 (أ):** صياغة وتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية ومشاريع النهوض بالنقل المقبولة لدى المصارف (إثيوبيا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا ورواندا وزامبيا وطاجيكستان وليسوتو ومالي ومقدونيا الشمالية)، وسدّ الحلقات المفقودة من البنية التحتية (أذربيجان وبوتان) وتطوير بنية تحتية للنقل قادرة على التكيف مع المناخ والصمود في وجه الكوارث (أرمينيا وبوركينا فاسو)؛
- **الأولوية 2 (ب):** وضع سياسات وأطر قانونية وتنظيمية لدعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أذربيجان وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وزامبيا ونيبال)، والجاهزية للتجارة الإلكترونية (إسواتيني وبوركينا فاسو ونيبال)، وتحسين البنية التحتية لتوليد الكهرباء والإمداد بها ونقلها وتوزيعها (مالي ونيبال)؛
- **الأولوية 3:** تيسير وضع السياسات التجارية واستراتيجيات التصدير (بوتسوانا وبوركينا فاسو ورواندا وطاجيكستان وليسوتو)، وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة (بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات))، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، وتحسين إمكانية نفاذ الصادرات إلى الأسواق (بوركينا فاسو وجنوب السودان ومالي)، واستعراض التدابير غير الجمركية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) وتحسين إدارة ورصد تيسير التجارة (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛

- **الأولوية 4:** الاستفادة من المبادرات الإقليمية (بوركينا فاسو وجمهورية مولدوفا وزمبابوي وطاجيكستان وليسوتو)، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية (بوركينا فاسو ونيبال)، والنهوض بالتنمية الصناعية الإقليمية (كازاخستان)؛
- **الأولوية 5:** دعم تنوع المنتجات وإضافة القيمة والتصنيع (إسواتيني وبوتان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وجنوب السودان وزامبيا وزمبابوي وكازاخستان)، والتكيف مع تغير المناخ (أرمينيا وبوتان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجنوب السودان وزامبيا وكازاخستان ومنغوليا)، والاستثمار في مجال البحث والتطوير (أرمينيا وبوركينا فاسو)، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة (بوروندي وزمبابوي)، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بوركينا فاسو وجمهورية مولدوفا)، والعلم والتكنولوجيا والابتكار (إسواتيني ونيبال)، وصناديق التكنولوجيا والبحوث (جمهورية مولدوفا)، وإصلاح النظام الضريبي وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية (بوركينا فاسو)؛
- **الأولوية 6:** تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية (إسواتيني وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية مولدوفا وزمبابوي وكازاخستان) وزيادة مشاركة القطاع الخاص (بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وكازاخستان)، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (إسواتيني وبوتان وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات))، والمعونة لصالح التجارة (إسواتيني وبوركينا فاسو وليسوتو)، والاستثمار الأجنبي المباشر (إسواتيني وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات))، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (إسواتيني وزمبابوي)، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية على الارتقاء من مركز أقل البلدان نمواً (بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

المصدر: رIOD ممثلتي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيان و/أو خلال المقابلات.

346- وأكدت كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلدان النامية غير الساحلية هذه الاحتياجات من جديد، حيث اعتبر 80 إلى 90 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنبئيين المقيمين و57 إلى 64 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية أن جميع أولويات برنامج عمل فيينا الست هي مجالات تحتاج الحكومات الوطنية إلى دعم عاجل فيها.

جيم - صلة برنامج عمل فيينا بعمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية

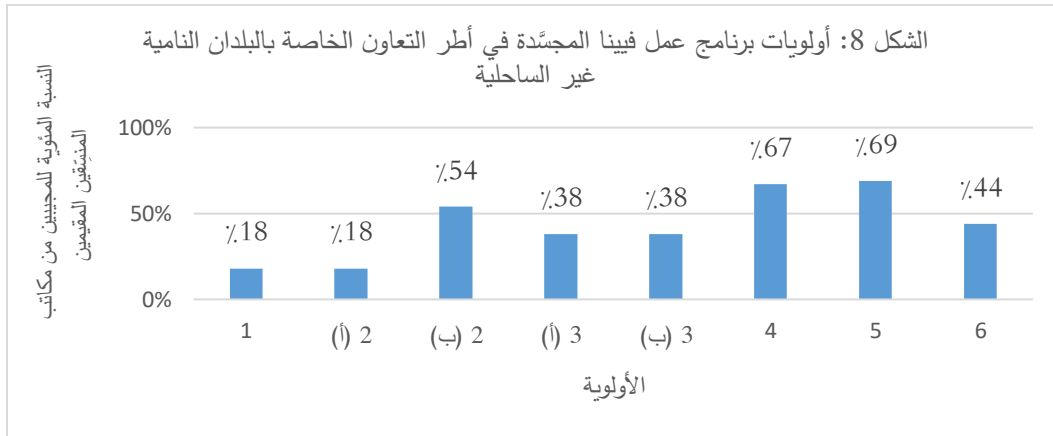
347- أوضح المفتش في القسم السابق أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا والاحتياجات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، ومن المهم أيضاً تقييم ما إذا كانت أوجه الترابط هذه تتجسد في عمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية. فقد اعتبر نحو 94 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنبئيين المقيمين و69 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية أن برنامج عمل فيينا وثيق الصلة بالاحتياجات الإنمائية الوطنية في البلد النامي غير الساحلي الذي يعملون فيه.

348- وكما يوضح الجدول 7، اعتبر 82 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنبئيين المقيمين أيضاً أن برنامج عمل فيينا وثيق الصلة بعمل أفرقتهم القطرية، في حين اعتبر 73 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من الأفرقة القطرية أن البرنامج وثيق الصلة بعمل مكتبهم القطري أو برنامجهم القطري. وعند تقييم برنامج العمل حسب فرادى الأولويات، اعتبر 69 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية أو أكثر أن جميع أولويات برنامج عمل فيينا ذات صلة بعملهم.

الجدول 7				
صلة برنامج عمل فيينا بعمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية (النسبة المئوية)				
أعضاء الأفرقة القطرية: فيما يتعلق بالمكتب القطري/البرنامج القطري		مكاتب المقيمين المقيمين: فيما يتعلق بعمل الفريق القطري عموماً		الأولوية
غير ذي صلة	ذو صلة	غير ذي صلة	ذو صلة	
15	73	10	82	عموماً
18	69	13	82	1 (سياسة المرور العابر)
18	72	23	72	2 (أ) (البنية التحتية للنقل)
21	69	10	87	2 (ب) (البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)
19	70	10	85	3 (أ) (التجارة الدولية)
20	69	13	85	3 (ب) (تيسير التجارة)
12	78	13	85	4 (التكامل الإقليمي)
15	74	15	82	5 (التحول الاقتصادي الهيكلي)
17	70	11	74	6 (وسائل التنفيذ)

المصدر: ردود مكاتب المقيمين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

349- ورغم تسليم الأفرقة القطرية بصلة جميع الأولويات بعملها، فإن هذا الأمر يظل أساساً على المستوى المفاهيمي، إذ لم يضع أي من الأفرقة القطرية التي أجريت معها مقابلات في البلدان النامية غير الساحلية (31 من أصل 32) أي خطط عمل أو استراتيجيات لتنفيذ برنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، لم يجيّد أو يدمج سوى عدد قليل منها جميع الأولويات في أطر التعاون الخاصة بها.



المصدر: ردود مكاتب المقيمين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

350- وكما يتضح من الشكل 8، ذكرت غالبية المجيبين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المقيمين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية أن مجالات البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأولوية 2 (ب)) والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي (الأولوية 4) والتحول الاقتصادي الهيكلي (الأولوية 5) وحدها التي ترد (بشكل مباشر أو غير مباشر) في أطر التعاون الخاصة بها.

351- واستناداً إلى المقابلات التي أجريت مع الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية، لم تعتبر سوى خمسة أفرقة قطرية⁽⁵³⁾ أنّ أولويات برنامج عمل فيينا مدمجة تماماً في أطر تعاونها، بالنظر إلى صلتها المباشرة بالاحتياجات الإنمائية الوطنية. وأشار نحو 13 فريقاً قطرياً⁽⁵⁴⁾ إلى أنّ بعض الأولويات تتجسّد بصورة غير مباشرة في أطر التعاون الخاصة بها ضمن أطر النتائج وفي النواتج والمخرجات. وذكرت سبعة أفرقة قطرية أخرى⁽⁵⁵⁾ عدم كفاية أو محدودة تجسيد الأولويات في أطر التعاون الخاصة بها أو عدم تجسيدها على الإطلاق.

352- وقد أقرّ معظم أعضاء الأفرقة القطرية بأنّ برنامج عمل فيينا لا يُؤخذ في الحسبان صراحةً، سواء في إجراء تحليلات قطرية مشتركة أو في وضع أطر للتعاون. وعزوا ذلك إلى الافتقار إلى المعرفة الكافية ببرنامج عمل فيينا والوعي به، فضلاً عن عدم وجود توجيهات صريحة من حكومات البلدان المضيفة لأخذه في الحسبان لدى وضع أطر التعاون. والاستثناء الملحوظ في هذه الصدد هو باراغواي، حيث ذكر الفريق القطري أنه تلقى طلبات صريحة من الحكومة للنظر في برنامج عمل فيينا عند وضع إطار التعاون.

353- ولاحظ عدد من أعضاء الأفرقة القطرية والمنسّقين المقيمين أنّ استعراض وحدة التفتيش المشتركة، من خلال مقابلات ودراسات استقصائية إلكترونية، يمثل أول مثال جدي لتوجيه انتباههم إلى أهمية برنامج عمل فيينا. وهكذا ذكر أعضاء 11 فريقاً قطرياً⁽⁵⁶⁾ أنّ من المحتمل أن ينظروا مستقبلاً في برنامج عمل فيينا عند إجراء تحليلات قطرية مشتركة لوضع أطر تعاون جديدة وتحديث الأطر القائمة.

354- ومن أجل تناول برنامج عمل فيينا في عملها بصورة أفضل، أشارت الأفرقة القطرية إلى ضرورة تقديم الدعم من أجل تحقيق ما يلي:

- فهم مضمون برنامج عمل فيينا وأثاره فهماً أفضل؛
- تحليل الآثار المترتبة على تصنيف البلد ضمن البلدان النامية غير الساحلية؛
- تحديد المداخل المناسبة لبرنامج عمل فيينا ضمن الاحتياجات الإنمائية العامة للبلدان النامية غير الساحلية؛
- إدماج إطار التعاون القطري في برنامج عمل فيينا وربطه به؛
- إدراج خطط العمل العالمية في أولويات التنمية الوطنية؛
- التركيز على الجوانب الإقليمية من برنامج عمل فيينا ضمن دورات البرمجة؛
- تحديد المنتديات الإقليمية والعالمية ذات الصلة ببرنامج عمل فيينا لزيادة التعريف به وإبرازه؛
- تسخير عملية إصلاح الأمم المتحدة لزيادة المنتجات المشتركة والتعريف ببرنامج عمل فيينا.

دال - مدى كفاية التعاون بين الحكومات الوطنية والأفرقة القطرية بشأن برنامج عمل فيينا

355- اعتبرت غالبية الأفرقة القطرية وحكومات البلدان النامية غير الساحلية تعاونها في تنفيذ خطط التنمية العالمية، بما في ذلك برنامج عمل فيينا، إيجابياً وبنّاء، قوامه علاقات عريقة وحوار رسمي وغير

(53) إثيوبيا ورواندا وقيرغيزستان وكازاخستان وملاوي.

(54) أرمينيا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتركمانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا وزمبابوي وطاجيكستان ومالي ومقدونيا الشمالية ونيبال.

(55) أذربيجان وإسواتيني وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان وليسوتو ومنغوليا.

(56) أفغانستان وبوتسوانا وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وجمهورية مولدوفا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وطاجيكستان وكازاخستان ونيبال والنيجر.

رسمي منتظم واستعداد تام للمشاركة في تلبية احتياجات محدّدة. وفي هذا السياق، حدّدت 10 ممارسات جيدة أسهمت في بناء علاقاتها البناءة. وترد هذه الممارسات في الإطار 13.

الإطار 13

الممارسات الجيدة التي تسهم في إقامة تعاون بناء بين الأفرقة القطرية وحكومات البلدان النامية غير الساحلية

تولي الحكومات زمام القيادة والمطالبة

- تولي الحكومات زمام قيادة البرامج يسهم في الجمع بين الشركاء؛
- مطالبة الحكومة فعلياً بالدعم من الفريق القطري تدفع بعمله قدماً.

سهولة الوصول إلى الحكومة واستجابتها

- يعزّز وصول المنبّقين المقيمين ورؤساء الوكالات إلى أعلى مستويات الحكومة ببسر وانتظام انخراطهم وفهمهم لعمل منظومة الأمم المتحدة؛
- تساعد استجابة الحكومات التي تعتبر منظومة الأمم المتحدة مصدراً للمشورة والمساعدة التقنيتين (بدلاً من أن تكون جهات مانحة) في صوغ التوقعات واستثمار نقاط القوة لدى الوكالات.

التشاور المشترك

- يساعد التشاور الذي تجريه الأفرقة القطرية مع طائفة واسعة من الكيانات الحكومية لدى وضع أطر التعاون في ضمان أهميتها وزيادة دعمها؛
- تساعد الرئاسة المشتركة لهياكل التنسيق الإنمائي الوطنية من جانب المنبّقين المقيمين وكبار المسؤولين الحكوميين في زيادة إدراك التحديات والأدوار بصورة متبادلة.

العمل المشترك

- يبيّن الإعداد المشترك لتقارير منتصف المدة على الصعيد الوطني عن برنامج عمل فيينا واستراتيجيات التنمية الوطنية ربط خطط التنمية العالمية بأولويات التنمية الوطنية؛
- يضمن إجراء عمليات تقييم النطاق والاحتياجات بصورة مشتركة قبل استهلال المشاريع مشاركة المستخدمين والمستفيدين وتوليهم زمام الأمور.

تقاسم التكاليف والموارد

- يبيّن إدماج موظفي منظومة الأمم المتحدة في الوزارات المختصة الثقة المتبادلة والتعاون؛
- يعزّز تقاسم التكاليف مع الحكومات في تنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية تولي زمام الأمور بصورة مشتركة، ويكرّس المساءلة.

المصدر: ردود الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية خلال المقابلات وردود ممثلي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيانات و/أو المقابلات.

356- وعلى الرغم من الإيجابيات، أشار 22 في المائة فقط من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنبّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية إلى أنّ أفرقتهم القطرية دعمت الحكومات الوطنية في وضع خطط عمل وبرامج واستراتيجيات وطنية أو قطاعية تنفيذياً لبرنامج عمل فيينا. ومن بين المنخرطين في عملية تقديم الدعم، اعتبر 50 في المائة انخراط الحكومات الوطنية مع الأفرقة القطرية في هذا الصدد كافياً.

357- وأبرزت الأفرقة القطرية 15 تحدياً رئيسياً حدّدت من قدرتها على التعاون بصورة بناءة مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا. وتتعلق هذه التحديات بالعديد من أوجه القصور (فيما يتعلق مثلاً بالسلوك والتخطيط والتنظيم والقدرة والوصول والاستجابة) على النحو المبين في الإطار 14 أدناه.

الإطار 14

التحديات التي تواجه التعاون بين الأفرقة القطرية وحكومات البلدان النامية غير الساحلية

الأزمات

- تحدُّ الأزمات المتعددة الأبعاد (الصراعات المسلحة والجفاف والكوارث الطبيعية والإرهاب وغير ذلك) من قدرة الحكومات على التركيز على أهداف برنامج عمل فيينا على المدى المتوسط والطويل.

المواقف

- تردد الحكومات في المشاركة في خطط التنمية العالمية؛
- مبدأ اختيار أفضل جهة، إذ تخاطب الحكومات وكالات الأمم المتحدة على نحو منفصل بشأن احتياجات محدّدة؛
- عدم الشعور بالراحة بين أعضاء الحكومة لمحاسبة بعضهم البعض بسبب العلاقات الشخصية؛
- تقاوم الحساسية تجاه بعض خطط منظومة الأمم المتحدة (حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين) بسبب تقصير الفريق القطري في التواصل بشأن عمله على نحو سليم.

التخطيط والتنظيم

- غياب خطط أو برامج إنمائية وطنية تضع في الاعتبار صراحةً برنامج عمل فيينا؛
- عدم تنفيذ الحكومات لخططها، مما يؤدي إلى ضعف استخدام الموارد؛
- اتباع مختلف الإدارات الحكومية نهجاً مجزأً وافردياً في عملها بشأن برنامج عمل فيينا.

القدرة

- محدودية الاختصاص في الوزارات الحكومية في إدارة المعونة، مما يعوق الإنفاق الفعال؛
- محدودية المهارات الشخصية في الحكومات المنتقلة من هياكل مركزية للغاية؛
- ارتفاع معدل الدوران داخل الحكومات، مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة المؤسسية بشأن برنامج عمل فيينا.

الوصول والاستجابة

- عدم الوصول إلى البيانات والمعلومات بسبب النظم الوطنية المبهمة وغير المنفتحة؛
- محدودية الوصول إلى الحكومات بسبب الهياكل الهرمية؛
- عدم رغبة الحكومات في إشراك منظومة الأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بقضايا البنية التحتية الرئيسية؛
- البطء في استجابات الحكومات بسبب تجرُّ ثقافة التشاور؛
- تهميش المشورة التقنية السديدة من منظومة الأمم المتحدة بسبب الأهداف السياسية الفورية.

المصدر: ردود الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية خلال المقابلات.

358- ومن أجل تحسين التآزر والتعاون على الصعيد القطري، أبرز ممثلو البلدان النامية غير الساحلية والأفرقة القطرية ضرورة أن تتخذ حكومات البلدان النامية غير الساحلية التدابير التالية:

- زيادة تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني بشأن برنامج عمل فيينا وإشراك بلدان المرور العابر في الحوار المتصل به؛
- ضمان أن تكون لوكالات الأمم المتحدة حرية العمل في المجالات الرئيسية ذات الأولوية على الصعيد القطري؛

- تنظيم مناسبات سنوية لتبادل الأفكار بين المسؤولين ذوي الرتب المتوسطة من الوزارات المختصة وبين الأفرقة القطرية لمناقشة التحديات المستجدة المتصلة ببرنامج عمل فيينا وتقييم الدعم المتاح من منظومة الأمم المتحدة؛
 - ضمان نقل المهارات على نحو كاف من المانحين والشركاء في التنمية إلى المستفيدين.
- 359- وعلاوة على ذلك، يوصى بأن تتخذ الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الإجراءات التالية، من بين أخرى، لتحسين التعاون على الصعيد القطري:
- التشاور مع الحكومات لمعرفة أوجه ارتباط برنامج عمل فيينا بأهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الوطنية ومساعدتها على تعميمه؛
 - تحسين التواصل بشأن عملها وأوجه التكامل والقيمة المضافة بصفتها أفرقة قطرية؛
 - العمل سوياً مع مكاتب الميزانية الوطنية من أجل فهم أفضل لأوجه ارتباط الميزانيات ببرنامج عمل فيينا ومع وزارات المالية لتعبئة الموارد لبرنامج عمل فيينا؛
 - العمل بصفة مؤسسات استشارية للحكومات (بدلاً من مؤسسات محاضرة)؛
 - التركيز على عدد قليل من المبادرات الرئيسية وفق نهج شامل بدلاً من معالجة العديد من المبادرات الصغرى.

هاء - إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في عمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية

- 360- استناداً إلى البيانات الواردة من مكاتب المقيمين المقيمين في كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، يشارك 20 كياناً أو أكثر من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في الفريق القطري في 27 من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، في حين تضم الأفرقة القطرية الـ 5 المتبقية 13 عضواً أو أكثر. ويمكن الاطلاع في المرفق التاسع على جرد كامل لأعضاء كل فريق قطري في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32.
- 361- وفي حين تشير الأرقام إلى حضور قوي لمنظومة الأمم المتحدة في معظم البلدان النامية غير الساحلية، فإنّ العدد الفعلي للوكالات المقيمة في 31 بلداً نامياً غير ساحلي (جميعها باستثناء إثيوبيا) أقل بكثير، نظراً للعدد الكبير من الكيانات التي ليس لها وجود مادي في الأفرقة القطرية. وكما لوحظ في الفصل السابع، لا يزال انخراط الكيانات التي ليس لها وجود مادي محدوداً إلى حد بعيد، نظراً لمحدودية حضورها الميداني وقلة عدد موظفي المشاريع لديها، ولضعف إشراكها بصورة منهجية في عمل الأفرقة القطرية.
- 362- وتجدر الإشارة إلى غياب أو محدودية حضور ثمانية كيانات رئيسية في الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، على الرغم من الدور الحاسم الذي يمكنها الاضطلاع به وتضطلع به بالفعل (انظر المرفقين الرابع والخامس) في دعم البلدان النامية غير الساحلية لتلبية بعض احتياجاتها الإنمائية الأشد إلحاحاً فيما يتصل ببرنامج عمل فيينا. وكما يُبرز الجدول 8، يقَدِّم كل كيان دعماً لأكثر من نصف البلدان النامية غير الساحلية، غير أنّ ستة منها موجودة في أقل من رُبع الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية.

الجدول 8

حضور الكيانات الرئيسية في الأفرقة القطرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الأونكتاد	مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً	الاتحاد الدولي للاتصالات	مركز التجارة الدولية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
18	32	17	25	17	23	31	21	البلدان النامية غير الساحلية المستفيدة من الدعم
1	6	2	6	2	3	5	3	الأولويات المستفيدة من الدعم
0	1	0	12	0	4	11	0	الحضور في الأفرقة القطرية

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان والبيانات المقدّمة من مكاتب المنبّئين المقيمين من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32.

363- ويرى المفتش أنّ إشراك هذه الكيانات الرئيسية في عمل الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية سيوسّع نطاق حصول الأفرقة القطرية على الخبرة الفنية التي تكون الحاجة إليها ماسة لتلبية بعض الاحتياجات الملحة التي أبرزتها حكومات البلدان النامية غير الساحلية. كما سيمكّن الكيانات التي تقدّم الدعم بالفعل للبلدان النامية غير الساحلية، ولكنها غير ممثلة حتى الآن في الأفرقة القطرية، من التعريف أكثر بعملها ومن الاستفادة من أوجه التآزر المحتملة من خلال مبادرات مشتركة مع أعضاء الأفرقة القطرية.

364- وفي هذا السياق، يدعو المفتش الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى ضمان عضوية مؤسساتهم في الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية التي تقدّم لها الدعم، وأن تكون مشاركة فيها بانتظام ونشاط.

واو - فرص تعزيز الدعم على الصعيد القطري، المنبثقة عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

365- يتيح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي انطلق في عام 2018 من خلال قرار الجمعية العامة 279/72، مجالاً واسعاً للأفرقة القطرية لتقديم دعم معزّز لتنفيذ برنامج عمل فيينا. ومن أهم الفرص التي أبرزتها كيانات منظومة الأمم المتحدة تعزيز دور المنبّئ المقيم.

366- وقد أتاح الإصلاح للمنبّئين المقيمين المتفرغين ومكاتب المنبّئين المقيمين المعزّزة أن يحشدوا كامل موارد منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الاحتياجات الوطنية. ويشمل ذلك تعبئة أفضل للأفرقة القطرية في التخطيط المتكامل، وتبادل المعلومات على نحو أفضل، والتقليص من الازدواجية، وبلورة استجابات أكثر ملاءمة للاحتياجات الوطنية، وحسن تجميع الموارد من أجل تحقيق أثر أكبر.

367- فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء وظيفة خبير اقتصادي في كل مكتب من إجراء تقييم للفرص المتاحة لربط برنامج عمل فيينا بإطار التعاون. ويتيح المكتب المعزّز أيضاً فرصة لضم المزيد من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية لمعالجة القضايا المتصلة ببرنامج عمل فيينا واستخدامه لإثراء التفكير في التحليل القطري المشترك.

368- وأفضى الإصلاح أيضاً إلى زيادة مشاركة كيانات منظومة الأمم المتحدة التي ليس لها حضور مادي في عمل الأفرقة القطرية، من حيث إنه يوفر لها مدخلاً أفضل لعرض آلياتها وأدواتها ومعاييرها على البلدان النامية غير الساحلية. كما مكّن الإصلاح من انبثاق جيل جديد من البرمجة عبر الحدود، من خلال إدماج الجوانب العابرة للحدود في التحليلات القطرية المشتركة وفي أطر التعاون. وهذا الأمر يحمل بشائر في دعم البلدان النامية غير الساحلية في التصدي لتحديات المرور العابر المعقّدة التي تستلزم انخراط البلدان المجاورة.

369- وقد رحّبت اللجان الإقليمية بالمنابر التعاونية الإقليمية المنبثقة عن الإصلاحات باعتبارها سبيلاً لتحسين تصميم وتنفيذ الأنشطة الخاصة ببلدان محدّدة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتعزيز التنسيق الإقليمي بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وزيادة تبادل الخبرات بين اللجان الإقليمية.

370- ويرى المفتش أنّ عملية الإصلاح تضع المنسّقين المقيمين في وضع جيد لتحقيق الاستفادة الكاملة من قدراتهم المعزّزة وقدرتهم على حشد مختلف الجهات المعنية لتنفيذ التدابير المبيّنة في هذا الاستعراض على المستوى القطري دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو أفضل.

زاي- الدعم الذي يحتاجه أعضاء الأفرقة القطرية من مقارهم ومكاتبهم الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا

371- في إطار عملية الإصلاح، أشادت الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بالدعم المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي، ولا سيما إنشاء شبكة لدعم مكاتب المنسّقين المقيمين وإحداث مئات الوظائف الجديدة لهذه المكاتب. ورحّبت أيضاً بتوفير مكتب التنسيق الإنمائي للخبرات والتوجيه التقني في جميع مراحل إعداد التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون، فضلاً عن دعمه إنشاء صناديق محلية مشتركة للتنمية المستدامة.

372- وفيما يتعلق بالدعم الإضافي المطلوب من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومكاتبها على الصعيد الإقليمي بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، أبرزت الأفرقة القطرية ضرورة تسخير المنابر الإقليمية على نحو أفضل لتوفير الدعم التقني في المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا، بما في ذلك إنشاء منبر إقليمي مخصّص لدعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق انتقالها من مركز بلدان غير ساحلية إلى مركز بلدان موصولة برّاً. ودعت أيضاً إلى تبادل المعارف والخبرات على نحو أفضل بين المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بشأن أولويات برنامج عمل فيينا في مجالات اختصاصها. ودُعيت اللجان الإقليمية، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي، إلى تقاسم نتائج مناقشاتها بشأن الفرص القائمة لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

373- كما أبرزت الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الحاجة إلى تحسين الدعم المقدم من نظيراتها على مستوى المقار، بسبل منها على الخصوص اتخاذ 10 تدابير رئيسية لتيسير الدعم على المستوى القطري لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وترد هذه التدابير في الإطار 15.

الإطار 15

الدعم الذي تحتاجه الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية من مقارها

التخطيط والتوجيهات

- ضمان إيراد إشارات صريحة إلى برنامج عمل فيينا في التوجيه الصادر عن نائب الأمين العام ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الأفرقة القطرية؛

- ضمان زيادة فهم وإدراك المكاتب الإقليمية لأهمية برنامج عمل فيينا؛
- تمكين الأفرقة القطرية من معالجة برنامج عمل فيينا من خلال إدراجه في دورات التخطيط وأدواته.

الدعم الفني والتحليلي

- تجميع القوانين واللوائح المتعلقة ببرنامج عمل فيينا حتى يتسنى للأفرقة القطرية أن تستبين الثغرات في القوانين الوطنية وأن تعالجها مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية؛
- تعزيز التعاون العمودي من خلال دعم الأفرقة القطرية لضمان استحضار برنامج عمل فيينا على نحو كاف عند إجراء التحليل القطري المشترك؛
- تقديم المشورة والتوجيه بشأن عمليات الإعداد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

التواصل وتبادل المعلومات

- كفالة أن تقوم وحدات المقار التي تعنى بأولويات برنامج عمل فيينا بإبلاغ المكاتب القطرية بأية برمجة ذات صلة ببرنامج عمل فيينا؛
- إنشاء مستودع إلكتروني لكي يتسنى تبادل الدروس المستفادة بين الأفرقة القطرية بشأن سبل معالجة المسائل المتصلة بتمويل خطط العمل العالمية مثل برنامج عمل فيينا.

تعبئة الموارد وإقامة الشراكات

- تحديد فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، فضلاً عن مناصرين لتوفير التمويل الأولي للمبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا؛
 - إنشاء آلية تمويل صغيرة متاحة للأفرقة القطرية التي تعالج قضايا البلدان النامية غير الساحلية، تدار عبر صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء.
- المصدر: ردود الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية على المقابلات.

374- ويرى المفتش أنّ جميع التدابير والمقترحات المذكورة أعلاه تكتسي أهمية قصوى، ويدعو الجهات الفاعلة المعنية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التداول بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب.

375- وبالنظر إلى تركيز برنامج عمل فيينا بشدة على الدور الذي يمكن أن يؤديه الشركاء في التنمية من خارج منظومة الأمم المتحدة، بل ويجب أن يضطلعوا به، في سبيل نجاح تنفيذه، يركّز المفتش في الفصل التاسع على السبل والوسائل التي تمكّن منظومة الأمم المتحدة من إشراك هؤلاء الشركاء على نحو أفضل في معالجة أولويات برنامج عمل فيينا التي يتمتعون فيها بميزة نسبية، بما يكمل جهود منظومة الأمم المتحدة ويعززها.

تاسعاً- تعزيز مشاركة الشركاء في التنمية الخارجيين في تنفيذ برنامج عمل فيينا

376- تكررت النداءات في برنامج عمل فيينا وفي العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وفي استعراضات منتصف المدة وفي الإعلان السياسي المعتمد متابعة للبرنامج، وتواتر التشديد على أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى الدعم، سواء من كيانات منظومة الأمم المتحدة أو مجموعة من الشركاء في التنمية الآخرين، لكي تتاح لها فرصة وافية للنجاح في تنفيذه.

377- ويشمل هؤلاء الشركاء في التنمية: المنظمات الدولية (مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية) ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص (مثل رابطات شركات النقل وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والجهات المانحة. ويستلزم برنامج عمل فيينا انخراط هؤلاء الشركاء من خلال ترتيبات للتنفيذ تشمل التعاون التقني والدعم التمويلي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمعونة لصالح التجارة على الصعيد الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، من بين جهات أخرى.

378- وفي هذا السياق، تواصلت وحدة التفتيش المشتركة مع 37 من الشركاء في التنمية من خارج منظومة الأمم المتحدة، قدم 25 منهم ردوداً، إما خطياً أو من خلال مقابلات (انظر الفصل الأول). وقد ذكرت تقارير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا أن جميع هذه الكيانات منخرطة في دعم مجال أو أكثر من المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

379- ويحدّد المفتش في هذا الفصل الشركاء في التنمية الرئيسيين فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا ومجالات خبرتهم بشأنه. كما يقدّم تقييماً متبادلاً من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية لمواطني القوة لدى كل منهما فيما يتصل ببرنامج عمل فيينا، والتحديات التي تواجه التآزر والتعاون فيما بينهما، والتدابير التي يلزم اتخاذها لتحقيق مشاركة أكثر فعالية.

ألف- الشركاء الرئيسيون في التنمية ومجالات الخبرة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا

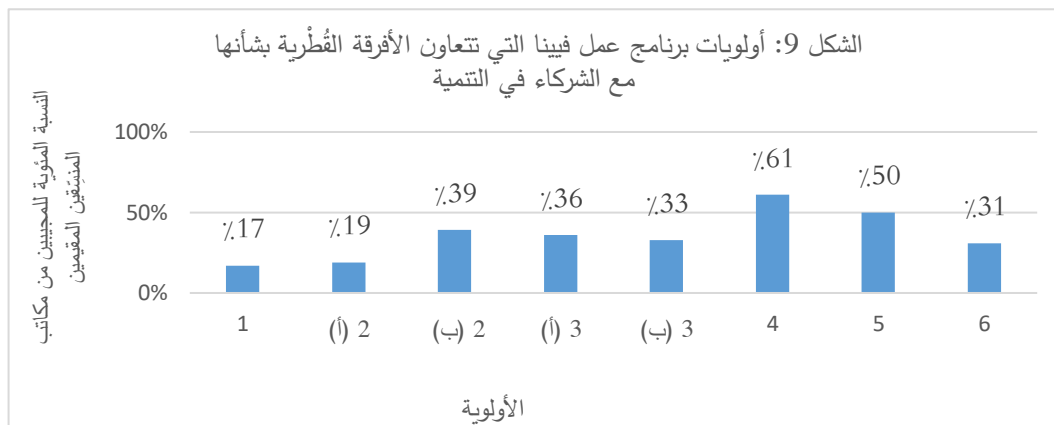
380- حدّدت كيانات منظومة الأمم المتحدة⁽⁵⁷⁾ من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الوطنية (وكالات إنمائية ومؤسسات حكومية أخرى) في 16 بلداً⁽⁵⁸⁾ تعاونت معها بشأن أولويات برنامج عمل فيينا. وإضافة إلى ذلك، أشار عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة، رغم عدم ذكر اسم المؤسسة الشريكة تحديداً، إلى أنها تعاونت أيضاً مع المؤسسات الأكاديمية، ومجموعات العمل المجتمعية،

(57) الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، والتحالف العالمي لتيسير التجارة، والتحالف العالمي من أجل موافق طهي نظيفة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الكاريبية، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وصندوق النقد الدولي، وغرفة التجارة الدولية، ومجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، ومجموعة البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، ومركز آسيان للطاقة، والمركز الآسيوي للتأهب للكوارث، ومركز جنوب آسيا لدراسات السياسة العامة، ومصرف التنمية الآسيوي، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنتدى الغابات الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومؤسسة نيبون، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

(58) الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وتايلاند وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا والسويد وسويسرا والصين وفرنلندا وكازاخستان والنرويج والنمسا وهولندا واليابان.

وأرباب العمل ورابطات العمال، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

381- وعلى الصعيد القطري، كان تعاون الأفرقة القطرية مع الشركاء في التنمية، كما هو مبين في ردود مكاتب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية (انظر الشكل 9)، أكثر انتظاماً بشأن الأولويتين 4 (التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي) و5 (التحول الاقتصادي الهيكلي)، وأقل انتظاماً بشأن الأولويتين 1 (سياسة المرور العابر) و2 (أ) (البنية التحتية للنقل).



المصدر: ردود مكاتب المنبئيين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

382- وفيما يتعلق بمجالات الخبرة، حدّد الشركاء في التنمية الـ 25 الذين قدّموا ردوداً إلى وحدة التفتيش المشتركة أولويات برنامج عمل فيينا الواردة في الجدول 9 على أنها الأولويات التي يعتبرون أنفسهم في وضع جيد لتقديم دعم فعال بشأنها بحكم الولايات المنوطة بهم. وحدّدت أغلبية الكيانات الـ 25 تيسير التجارة (15 كياناً) وسياسة المرور العابر (13 كياناً) على أنهما مجالان تتمتع فيهما بالخبرة، في حين حدّدت خمسة كيانات فقط أو أقل مجالاً التحول الاقتصادي الهيكلي (5 كيانات) ووسائل التنفيذ (3 كيانات) باعتبارهما مجالاً قوتها.

383- وللاطلاع على تفصيل للأسباب التي جعلت الشركاء في التنمية يحدّدون الأولويات الواردة في الجدول 9 على أنها مجالات خبرة، انظر البندين 4 و5 من الورقة التكميلية بشأن المبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا المدعومة بنجاح من هؤلاء الشركاء في التنمية، والتدابير التي اتخذوها لمعالجة توجيهات الجمعية العامة بشأن برنامج عمل فيينا.

الجدول 9								
أولويات برنامج عمل فيينا التي حدّدها الشركاء في التنمية على أنها مجالات يتمتعون فيها بالخبرة								
الأولوية							الكيان	
6	5	4	3(ب)	3(أ)	2(ب)	2(أ)		1
	X	X			X			مصرف التنمية الآسيوي
		X	X	X	X	X	X	بنك التنمية الأفريقي
					X	X	X	مفوضية الاتحاد الأفريقي
					X	X		المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
							X	أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا
					X		X	منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود
		X						المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية
X								الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الجدول 9							
أولويات برنامج عمل فيينا التي حددها الشركاء في التنمية على أنها مجالات يتمتعون فيها بالخبرة							
الأولوية							
6	5	4	3(ب)	3(أ)	2(ب)	2(أ)	1
الكيان							
			X	X			
		X	X		X		X
			X				
X		X	X	X		X	X
	X		X	X			
		X		X			
			X				X
X	X	X	X	X	X	X	X
		X	X			X	X
	X		X				
			X				X
			X	X	X	X	
					X		
			X		X	X	X
			X	X			X
X			X	X			X

المصدر: ردود الشركاء في التنمية على الاستبيان ومقابلات معهم.

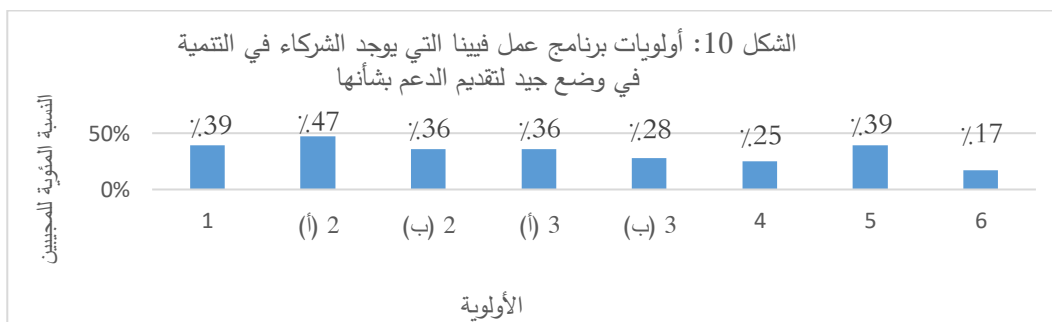
384- وأبرزت عدة كيانات من منظومة الأمم المتحدة أنّ مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية كيان رئيسي يمكنه أن ينخرط على نحو أفضل مستقبلاً بالنظر إلى تركيزه على البلدان النامية غير الساحلية حصراً وقدرته على الاضطلاع بعمل تحليلي بشأن جميع المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا. ومع أنها أشارت إلى محدودية القدرة الداخلية لمجمع الفكر على إجراء بحوث، فإنّ قوّته تكمن في قدرته على الاضطلاع بدور وسيط لتعبئة شبكته البحثية الواسعة بغية إعداد تحليل للتحديات الرئيسية المتصلة ببرنامج عمل فيينا.

باء - تقييم كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بصفة متبادلة للمجالات التي يتمتع فيها كل منهما بخبرة واسعة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا

385- أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك ممثلو البلدان النامية غير الساحلية، عدداً من العوامل التي تجعل الشركاء في التنمية في وضع جيد لتكميل جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا. وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- الأولوية 1 (سياسة المرور العابر): الخبرة في إدارة ممرات النقل العابر، بما في ذلك الحوار في مجال السياسات العامة وجهود التنفيذ في مجال اللوجستيات والتكامل الإقليمي (مثل الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والمركز الدولي لدبلوماسية النقل، ومنظمة الجمارك العالمية)؛

- الأولوية 2 (تطوير البنية التحتية وصيانتها): القدرة على تعبئة الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية المادية وغير المادية كثيفة رأس المال في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال القروض والاستثمارات لتكميل المساعدة في وضع السياسات والمساعدة التقنية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة (مثل المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف)؛
- الأولوية 3 (التجارة الدولية وتيسير التجارة): الخبرة في التعامل مع قواعد التجارة بين الدول ووسائل تطوير أدوات التجارة (مثل منظمة التجارة العالمية)؛
- الأولوية 4 (التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي): القدرة على العمل وسيطاً محايداً وموثوقاً به للتصدي للتحديات الحساسة عبر الحدود وتعزيز التكامل الإقليمي (مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية)؛
- الأولوية 5 (التحول الاقتصادي الهيكلي): القدرة على الاضطلاع بدور محرك رئيسي لتوليد فرص العمل وتوفير التمويل المبتكر لحلول متطورة للتحديات التي تواجه التنمية (مثل القطاع الخاص)؛
- الأولوية 6 (وسائل التنفيذ): القدرة على تعبئة الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية لسد الثغرات التي تشوب إنفاق القطاع العام (مثل المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص) وأداء وظيفة الرقابة من منظور المستفيد (مثل المنظمات المجتمعية).



المصدر: ردود مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية على الدراسة الاستقصائية.

386- وعلى الصعيد القطري، اعتبر 47 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية أن البنية التحتية للنقل هي المجال الذي يتمتع الشركاء في التنمية بوضع أفضل لتقديم الدعم فيه (مقارنة بكيانات منظومة الأمم المتحدة)، في حين حدّد 36 إلى 39 في المائة أيضاً مجالات سياسة المرور العابر، والبنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الدولية والتحول الاقتصادي الهيكلي (انظر الشكل 10).

387- وأبرز الشركاء في التنمية، من جانبهم، العوامل التالية التي تجعل كيانات منظومة الأمم المتحدة في وضع جيد للاضطلاع بدور شركاء في التعاون في تنفيذ برنامج عمل فيينا:

- أنها في وضع أفضل لتقديم الدعم الذي يتطلب تنسيقاً حكومياً دولياً، بالنظر إلى خبرتها في إقامة حوار بشأن السياسات فيما بين الولايات الوطنية والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية في مجالات مثل العبور والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛
- أنها في وضع أفضل من خلال مكاتب المنسقين المقيمين لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحسين الظروف التنظيمية وظروف الاستثمار وإتاحة فرص الاستثمار؛
- أنها في وضع يمكنها من تعزيز تبادل المعلومات عبر المناطق.

جيم - التحديات التي تواجه التنسيق والتعاون وسبل التحسين

388- على الرغم من اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الواضح على الصعيد القطري بالمزايا النسبية ومجالات خبرة كل منها فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، فقد أبرزت 11 تحدياً رئيسياً تعوق تنسيقها وتعاونها الفعالين مع الشركاء في التنمية بشأن دعم برنامج عمل فيينا. وترد هذه التحديات في الإطار 16.

الإطار 16

التحديات التي تواجهها الأفرقة القطرية في التعاون مع الشركاء في التنمية بشأن برنامج عمل فيينا المشاركة غير المنظّمة وغير الكافية

- تعاون غير ذي صلة ببرنامج عمل فيينا وعدم وجود منتدى لتنسيق العمل بشأن هذا الموضوع؛
- عدم وجود سياسات لتنسيق المعونة و/أو التنمية لفائدة بعض البلدان النامية غير الساحلية؛
- عدم إشراك الشركاء الرئيسيين في التنمية القادرين على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا في صوغ أطر التعاون في بعض البلدان النامية غير الساحلية؛
- اقتصار إشراك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للأفرقة القطرية في بعض البلدان النامية غير الساحلية على الإعلان عن مبادرات متصلة ببرنامج عمل فيينا بدلاً من التشاور بشأنها بنشاط.

مجموعة محدودة من الشركاء في التنمية أو في تناقص

- انسحاب بعض الشركاء في التنمية من البلدان النامية غير الساحلية بعد ارتقائها من مركز أقل البلدان نمواً، على الرغم من عدم معالجة أولويات برنامج عمل فيينا على نحو جيد؛
- مجموعة محدودة من الشركاء في التنمية العاملين في البلدان النامية غير الساحلية القليلة السكان؛
- عدم وجود منظمات غير حكومية مهنية في البلدان النامية غير الساحلية الصغيرة الحجم، وعدم وجود منظمات حقيقية من المجتمع المدني في البلدان النامية غير الساحلية ذات هياكل سياسية مركزية للغاية يمكن أن تؤدي دور شريك.

الاختلافات في الأولويات والمبادئ والاعتبارات السياسية

- لا تضع جميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف شروطاً مسبقة لضمان الإنصاف والإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس وحقوق الإنسان، عند الموافقة على التمويل، مما يجعل كيانات منظومة الأمم المتحدة مترددة في التعامل مع بعض المصارف بشأن مسائل حساسة؛
- تباين وجهات النظر بين المانحين الغربيين التقليديين وبعض المنظمات دون الإقليمية وبلدان المرور العابر بشأن أهمية معالجة بعض أولويات برنامج عمل فيينا؛
- الخلافات بشأن أطر التمويل المتكاملة وتخفيف عبء الديون بين الأفرقة القطرية والمؤسسات المالية الدولية في بعض البلدان النامية غير الساحلية؛
- غياب حافظات إقراض من جانب المؤسسات المالية الدولية في بعض البلدان النامية غير الساحلية بسبب الأبعاد السياسية والعلاقات المتوترة والديون.

المصدر: ردود الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية على المقابلات.

389- ومع أنّ الشركاء في التنمية كانوا حريصين عموماً على توسيع نطاق انخراطهم مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا، فقد سلطوا الضوء أيضاً على ثمانية تحديات رئيسية تعوق التآزر والتعاون الفعالين. ويرد بيان هذه التحديات بتفصيل في الإطار 17.

الإطار 17

التحديات التي يواجهها الشركاء في التنمية في التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج عمل فيينا

عدم كفاية المشاركة والتواصل وعدم تنسيقهما

- يقتصر التعاون إلى حد بعيد على الاجتماعات والبيانات والتقارير الرسمية، بدلاً من إجراء حوار حقيقي، إذ يبقى عدد المبادرات التي يتم تصميمها وتنفيذها ورصدها بصورة مشتركة ضئيلاً؛
- اتباع نهج انفرادي في العمل، مما يؤدي إلى تواصل كيانات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة مع الشركاء في التنمية على حدة لإجراء محادثات بشأن نفس الموضوع؛
- تدخل منظومة الأمم المتحدة في قضايا تتخذ بشأنها قرارات في مكان آخر، مما يؤدي إلى إحداث عمليات موازية.

التباينات في النهج وفي هياكل الإبلاغ المالي

- تضارب في مجالات التركيز، إذ تركز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على ما هو حاضر وعملي، بينما تتناول كيانات منظومة الأمم المتحدة الجوانب التطلعية بدرجة أكبر؛
- نظرة ونهج عالميان واسعان لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة لا يتماشيان دائماً مع تركيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على البعد القطري أو الإقليمي تحديداً؛
- عدم التزامن بين متطلبات الإبلاغ المالي لكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التحديات في مجال الإبلاغ وتبادل المعلومات

- ارتفاع معدل الدوران في الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية، مما يؤدي إلى فقدان المعرفة؛
- عدم وجود نظام مركزي للوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالمبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا التي تضطلع بها الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية.

المصدر: ردود الشركاء في التنمية على الاستبيان ومقابلات معهم.

390- وكما هو مبين في ما استبين من تحديات، تعتبر كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية على السواء أنّ القيود المفروضة على طرائق مشاركتهم والتباينات في ما يتبعون من نهج تشكل تحديات رئيسية. ولمعالجة التحديات القائمة، أبرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية وممثلو البلدان النامية غير الساحلية ضرورة اتخاذ 15 تدبيراً في المجالات الخمسة التالية المفضلة في الإطار 18.

الإطار 18

تدابير لتحسين التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بشأن برنامج عمل فيينا

الاعتراف بمواطن القوة لدى كل منهما والاستفادة منها

ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية:

- إشراك الشركاء في التنمية الذين يُقيمون حواراً سياسياً من مستوى أرفع مع الحكومات لمعالجة القضايا المتعلقة بسلاسل القيمة والمسائل العابرة للحدود؛

- العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية للمساعدة في تعزيز تولي زمام برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول وتولي زمام العمليات والإجراءات على المستوى المحلي؛
 - إشراك القطاع الخاص باعتباره شريكاً، لا بصفته جهة مالية مانحة، لتعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا على المستوى القطري.
- وينبغي للشركاء في التنمية أن يتخذوا التدابير التالية:
- تطبيق منظور معياري ومتعدد الأطراف عند تقييم سبل العمل مع منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل البرنامجية.

إضفاء الطابع الرسمي على سبل التعاون

ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية:

- وضع مذكرات اتفاق للتعاون مع الشركاء في التنمية ذوي الخبرة في المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا؛
 - توسيع عضوية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لتشمل جميع الشركاء في التنمية ذوي الخبرة في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.
- وينبغي للشركاء في التنمية أن يتخذوا التدابير التالية:

- العمل مع مكتب التنسيق الإنمائي على الصعيد العالمي ومع المنسقين المقيمين على الصعيد القطري لتقييم سبل تعميق الشراكات مع الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وتقديم دعم لقدرات المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية من أجل تحسين الاستفادة من فرص المشاركة المباشرة على الصعيد القطري.

زيادة التواصل وتبادل المعلومات

ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية:

- الإحاطة بالمساهمات المتوقعة أو المعلنة من جانب الشركاء في التنمية بشأن برنامج عمل فيينا من خلال خرائط طريق مخصصة على الصعيدين العالمي والوطني؛
- زيادة تنظيم تبادل الأفكار والرؤى مع الشركاء في التنمية من خلال منصات موجهة نحو إيجاد الحلول، مثل المنتديات العالمية، والموائد المستديرة التي تعقدتها الجهات المانحة، والمنصات الإلكترونية، وشبكات المعرفة.

تعزيز الدراسات وحلقات العمل والمساعدة التقنية المشتركة والتمويل المشترك

ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية اتخاذ التدابير التالية:

- أن يستند تعاونهما إلى إمكانية تحقيق تكامل كبير على المستوى التنفيذي، استناداً إلى تمويل إضافي وإلى المعرفة والخبرة والموارد المؤسسية؛
- إجراء دراسات جدوى مشتركة بشأن المشاريع المحتملة المتصلة ببرنامج عمل فيينا لإثارة اهتمام المانحين؛
- عقد حلقات عمل تقنية مشتركة بشأن مجالات الخبرة المشتركة واستحداث منتجات معرفية جماعية؛
- تعزيز التمويل المشترك لبرامج وأنشطة المساعدة التقنية.

زيادة أنشطة المناصرة

ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية:

- تكثيف جهود المناصرة لإقناع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بتخصيص تمويل محدد للبلدان النامية غير الساحلية، لأنَّ الكثير منها لا يُدرج البلدان النامية غير الساحلية في نفقاتها؛
 - تعزيز الوعي بما تحقَّق من إنجازات متصلة ببرنامج عمل فيينا من خلال الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في سبيل تحفيز استخدام هذه الآليات التعاونية.
- //مصدر: ردود الشركاء في التنمية والأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية وممثلي البلدان النامية غير الساحلية على الاستبيان أو خلال المقابلات.

391- ويرى المفتش أنَّ التدابير الـ 15 المذكورة أعلاه تكتسي أهمية بالغة، ويدعو الجهات الفاعلة المعنية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التداول بشأن السبل والوسائل اللازمة للعمل مع الشركاء في التنمية المعنيين من أجل تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب.

منهجية الاستعراض

ألف - الاستعراض المستندي

1- أُجري استعراض مستندي للولايات والقرارات والاستعراضات والتقارير والمنشورات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا وتنفيذه⁽¹⁾. واستُخدمت المعلومات المستمدة من الاستعراض المستندي في وضع ورقة معلومات أساسية مفصلة عن تصميم وتخطيط جمع البيانات وتحليلها ووضع الميزانية.

باء - استبيان مؤسسي واستبيانات متابعة للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة

2- عُيّن استبيان مؤسسي يطلب معلومات على مستوى المؤسسات على جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة الـ 28، وعلى أربع لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا)، فضلاً عن مكتب الممثل السامي. وقد سعت الاستبيانات إلى استقاء معلومات وقائية وآراء بشأن المسائل الرئيسية من برنامج عمل فيينا التي تعالج على المستوى التنظيمي.

3- وفي جميع الحالات، وردت ردود من جهات التنسيق التي أنشأتها وحدة التفتيش المشتركة في كل كيان، والتي جمعت ردودها من المكاتب التي اعتبرتها الأنسب لتقديم نظرة شاملة على عمل كيانها بشأن برنامج عمل فيينا. ومن ثم يمكن اعتبار البيانات والمعلومات الواردة مرآة تعكس عمل الكيانات بشأن برنامج عمل فيينا.

4- وقّدت 17 من المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة⁽²⁾ والأمانة العامة للأمم المتحدة ردوداً موضوعية مفصلة على الاستبيان المؤسسي. ووردت ردود من أمانة أربع لجان إقليمية⁽³⁾، ومكتب

(1) شملت الوثائق الرئيسية للاستعراض المستندي ما يلي: (أ) مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ووثيقته الختامية (برنامج عمل ألماتي)؛ و(ب) مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ووثيقته الختامية (برنامج عمل فيينا)؛ و(ج) نداء ليفينغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية؛ و(د) تقارير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (2015-2020)؛ و(هـ) قرارات الجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (2015-2020)؛ و(و) استعراضات منتصف المدة على الصعيد الإقليمي والتقارير الخاصة بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ز) الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024؛ و(ح) خريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية؛ و(ط) تقارير الرقابة ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ و(ي) منشورات ووثائق مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية؛ و(ك) القرارات والمنشورات والوثائق ذات الصلة الصادرة عن كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بشأن البلدان النامية غير الساحلية.

(2) الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والفاو، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واليونسكو، واليونيدو.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

التنسيق الإنمائي، وستة مكاتب داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾، ومكتب الممثل السامي، ومكتب الشؤون القانونية/شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

5- وسعيًا إلى الحصول على توضيح أو على مزيد من التفاصيل بشأن الردود على الاستبيان المؤسسي من المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة التي قُدمت ردوداً، أُعدت استبيانات متابعة مصممة خصيصاً لكل منها، وأجريت معها مقابلات. وأُرسلت استبيانات المتابعة فيما بعد إلى 29 من الكيانات التي وردت منها ردود، وقُدمت الردود إما خطياً أو شفويًا (من خلال مقابلات افتراضية) من جميع الكيانات باستثناء كيان واحد.

6- ولم تشارك سبع منظمات مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة⁽⁵⁾ في الاستعراض، بينما قُدمت ثلاث منظمات أخرى⁽⁶⁾ ردوداً موضوعية محدودة (جداً) على الاستبيان المؤسسي. وأشار عدد منها إلى أنها تقدّم الدعم للعديد من البلدان النامية غير الساحلية، بيد أن هذا الدعم يشمل مجالات لا تتصل مباشرة ببرنامج عمل فيينا. وفيما يتعلق بعدد قليل من منظمات أخرى، يُقدّم دعم إلى البلدان النامية غير الساحلية يتناول جوانب معيّنة من برنامج عمل فيينا، غير أن ذلك يتم من دون أي اعتبار واع أو منهجي لبرنامج عمل فيينا. وتشمل الأسباب الأخرى المقدّمة ما يلي: أن المنظمات لا تعتبر البلدان النامية غير الساحلية مجموعة متميزة في عملها (مثل منظمة العمل الدولية)؛ أو أن المنظمات تعتبر أن برنامج عمل فيينا محدود الصلة المباشرة بالعمل المنوط بها، وإن كانت صلتها بعملها في تزايد (مثل اليونيسيف)؛ أو عدم وجود أية بلدان نامية غير ساحلية ضمن البلدان التي تعمل فيها المنظمات وفقاً للولايات المنوطة بها (مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)).

جيم - استبيان مؤسسي موجّه إلى الشركاء في التنمية من خارج منظومة الأمم المتحدة

7- وُجّه استبيان إلى 37 شريكاً في التنمية من خارج منظومة الأمم المتحدة - حدّدتهم مكتب الممثل السامي وتقارير الأمين العام على أنهم منخرطون في تنفيذ برنامج عمل فيينا. وقُدم الاستبيان التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بانخراطهم مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا.

8- وقد أجاب 25 من الشركاء في التنمية على الاستبيان، إما كتابةً أو شفويًا من خلال مقابلات افتراضية. ومن بين هؤلاء أربع منظمات حكومية دولية عالمية⁽⁷⁾، وتسع منظمات إقليمية ودون إقليمية⁽⁸⁾،

(4) أمانة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغايات، وشعبة الإحصاءات، وشعبة أهداف التنمية المستدامة، وشعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، ومكتب تمويل التنمية المستدامة.

(5) الاتحاد البريدي العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة البحرية الدولية، وموئل الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(6) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف.

(7) مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(8) الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجلس الدولي لتنسيق النقل العابر للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، وهيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي.

وثماني مؤسسات مالية دولية⁽⁹⁾، وهيتان تمثلان كيانات القطاع الخاص⁽¹⁰⁾، ومنظمة غير حكومية دولية واحدة⁽¹¹⁾، ومبادرة عالمية واحدة⁽¹²⁾. ووردت ردود تلك المنظمات من جهات التنسيق التي أفاد مكتب الممثل السامي بأنها انخرطت معه فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا. ومن ثم يمكن اعتبارها تمثل عموماً عمل الكيانات بشأن هذا الموضوع.

دال - دراسة استقصائية لمكاتب المنتسبين المقيمين والأفرقة القطرية في جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32

9- أُجريت دراستان استقصائيتان منفصلتان على الإنترنت لـ (أ) جميع المنتسبين المقيمين ورؤساء الأفرقة التابعة لمكاتب المنتسبين المقيمين في جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32؛ و(ب) جميع أعضاء الأفرقة القطرية الأخرى في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 (أي الفرد الذي يمثل المكتب القطري للوكالة أو برنامجها باعتباره عضواً في الفريق القطري). وقِيمَت الدراسات الاستقصائية آراء الأعضاء بشأن العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد تم الحصول على قائمة أعضاء الأفرقة القطرية من مكاتب المنتسبين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية.

10- وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية التي أُجريت على الإنترنت للمنتسبين المقيمين ورؤساء الأفرقة في جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، أُجاب 42 مما مجموعه 64 متلقياً للدراسة، بمعدل استجابة إجمالي قدره 66 في المائة⁽¹³⁾. ومع أن حجم العينة سيكون كافياً لو أُخذ عشوائياً، فإنَّ العينة المستخدمة هنا ليست نتيجة لاختيار عشوائي، بل هي نتيجة للردود الفعلية الواردة.

11- وقد أُجاب جميع متلقي الدراسة الاستقصائية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، في حين أُجابت أيضاً أغلبية المتلقين في آسيا (58 في المائة) وأفريقيا (53 في المائة). وكانت معدلات الاستجابة أعلى لدى متلقي الدراسة الاستقصائية في البلدان النامية غير الساحلية من الشريحة العليا من الدخل المتوسط (78 في المائة)، مقارنة بالمتلقين في البلدان النامية غير الساحلية من الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (68 في المائة) والبلدان النامية غير الساحلية المنخفضة الدخل (57 في المائة).

12- وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية التي أُجريت لجميع أعضاء الأفرقة القطرية⁽¹⁴⁾ في جميع البلدان النامية غير الساحلية، بلغ معدل الاستجابة الإجمالي 36 في المائة، إذ أُجاب 246 عضواً من أصل 680 عضواً في الأفرقة القطرية الـ 32 التي رُدَّت على الدراسة الاستقصائية⁽¹⁵⁾. ومع أن حجم العينة سيكون كافياً لو أُخذ عشوائياً، فإنَّ العينة المستخدمة هنا ليست نتيجة لاختيار عشوائي، بل هي نتيجة للردود الفعلية المتلقاة.

(9) البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية الأفريقي، والصندوق المشترك للملح الأساسية، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمصرف الإيماني لأمريكا اللاتينية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(10) غرفة التجارة الدولية/التحالف العالمي لتيسير التجارة والمركز الدولي لدبلوماسية النقل.

(11) الاتحاد الدولي للنقل على الطرق.

(12) مبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

(13) بالنظر إلى حجم العينة والسكان ومستوى الثقة البالغ 95 في المائة، فإنَّ هامش الخطأ هو 9 في المائة.

(14) لم يدرج المنتسبون المقيمون في الدراسة الاستقصائية الخاصة بأعضاء الأفرقة القطرية، حيث أُجريت عليهم دراسة استقصائية مخصّصة منفصلة، أُخذاً في الاعتبار دور التنسيق الرئيسي الذي يضطلعون به إزاء كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلدان التي انتدبوا للعمل فيها.

(15) بالنظر إلى حجم العينة والسكان ومستوى الثقة البالغ 95 في المائة، فإنَّ هامش الخطأ هو 5 في المائة.

13- وأجاب على الدراسة الاستقصائية أعضاء أفرقة فُطرية يمثّلون 42 من كيانات متميزة، بما في ذلك 37 كياناً من منظومة الأمم المتحدة و5 شركاء في التنمية⁽¹⁶⁾. ولم يشكّل أي كيان واحد أكثر من 10 في المائة من جميع المجيبين على الدراسة الاستقصائية. وتراوح العدد الإجمالي للمجيبين على الدراسة الاستقصائية من كيان واحد ما بين 10 و22 من فرادى المجيبين لدى 13 كياناً⁽¹⁷⁾ وبين 1 و8 من فرادى المجيبين من الكيانات الـ 29 الأخرى⁽¹⁸⁾. ووردت ردود من أعضاء الأفرقة الفُطرية في جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، وإن كانت هناك اختلافات كبيرة، تتراوح بين 14 مجيباً من باراغواي و2 من تركمانستان⁽¹⁹⁾.

14- وكان نحو 78 في المائة من جميع أعضاء الأفرقة الفُطرية الذين ردّوا على الدراسة الاستقصائية من وكالة مقيمة، في حين كان الباقي (22 في المائة) من كيانات ليس لها وجود مادي. وكان نحو 90 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية من البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا (46 في المائة) وأوروبا وآسيا (45 في المائة)، في حين كان الباقي (9 في المائة) من أمريكا اللاتينية. وكان نحو 43 في المائة من المجيبين من البلدان النامية غير الساحلية المنخفضة الدخل، و36 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية من الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، و21 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية من الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

هاء - مقابلات مع الأفرقة الفُطرية في البلدان النامية غير الساحلية

15- عقب إجراء الدراسة الاستقصائية، طُلب إجراء مقابلات مع المنبَئين المقيمين وأعضاء الأفرقة الفُطرية في جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 بشأن ما يلي: صلة برنامج عمل فيينا بعمل الفريق الفُطري؛ وأوجه الاستفادة من القيمة المضافة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة؛ والجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تنفيذه؛ والفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19؛ والتعاون مع الحكومات الوطنية؛ والقدرة الداخلية؛ والرصد والإبلاغ؛ والتنسيق بين الوكالات؛ ودور مكتب الممثل السامي؛ والتواصل مع الشركاء في التنمية. وقد سعت المقابلات إلى فهم الردود المقدّمة من خلال الدراسات الاستقصائية اللتين أُجريتاً على الإنترنت بشأن التحديات الخاصة القائمة والفرص المتاحة على الصعيد الفُطري فيما يتعلق بدعم الحكومات في تنفيذ برنامج عمل فيينا، فهماً أفضل.

(16) في بعض البلدان النامية غير الساحلية، يكون الشركاء في التنمية أعضاء أيضاً في الفريق الفُطري.

(17) يتوزعون كما يلي: 22 (اليونيسيف)، و20 (الفاو)، و16 (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، و14 (المنظمة الدولية للهجرة)، و13 (منظمة الصحة العالمية واليونيسكو)، و12 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، و10 (برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيدو).

(18) يتوزعون كما يلي: 8 (مجموعة البنك الدولي)، و7 (إدارة شؤون السلامة والأمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، و5 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة)، و4 (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، و3 (دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير)، و2 (الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، ومؤسسة التمويل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية)، و1 (إدارة التواصل العالمي، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومصرف التنمية الآسيوي، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وغيرها).

(19) يتوزعون كما يلي: 14 رداً من باراغواي؛ و12 رداً من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقيرغيزستان وملابوي؛ و11 رداً من إسواتيني؛ و10 ردود من إثيوبيا وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) ورواندا وزمبابوي ومالي ومغوليا؛ و9 ردود من أرمينيا وأفغانستان وكازاخستان ونيبال؛ و8 ردود من أذربيجان وطاجيكستان؛ و7 ردود من أوزبكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومقدونيا الشمالية؛ و6 ردود من بوركينا فاسو؛ و5 ردود من بوتان وبوروندي وتشاد؛ و4 ردود من أوغندا وزامبيا وليسوتو والنيجر؛ و3 ردود من بوتسوانا وجمهورية مولدوفا؛ و2 رداً من تركمانستان.

16- واستجابت الأفرقة القطرية في جميع البلدان النامية غير الساحلية باستثناء بلد واحد على نحو إيجابي لطلب إجراء مقابلة مع المنسق المقيم ومع أعضاء الأفرقة القطرية. ووُجّهت الدعوات من خلال مكاتب المنسقين المقيمين إلى جميع أعضاء الأفرقة القطرية، مما أتاح الفرصة لأي من أعضاء الأفرقة القطرية المهتمين للمشاركة في المقابلات. وأجريت مقابلات افتراضية مع المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية في 29 من البلدان النامية غير الساحلية، وقدم فريقان فُطريان آخزان ردوداً خطية على دليل المقابلات.

واو- مقابلات مع ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك وجنيف

17- أجريت مقابلات مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية من خلال بعثاتها الدائمة في نيويورك أو جنيف بشأن ما يلي: أوجه الترابط بين برنامج عمل فيينا واحتياجات التنمية الوطنية والاحتياجات العاجلة؛ ومدى اتساق برنامج عمل فيينا مع سائر خطط التنمية؛ ومنابر المداولات بشأن برنامج عمل فيينا؛ والإنجازات المحققة وأوجه التداخل في الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة، ومكتب الممثل السامي والشركاء في التنمية بشأن برنامج عمل فيينا؛ ووسائل رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه.

18- وحُدّد عدد من ممثلي البعثات الدائمة لجميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، بحكم انخراطهم المباشر في تنفيذ برنامج عمل فيينا، بمساعدة مكتب الممثل السامي (للممثلين في نيويورك) والأونكتاد (للممثلين في جنيف) لإجراء مقابلات معهم. وقد تفاعل ممثلو البعثات الدائمة لـ 81 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية (26 من أصل 32)⁽²⁰⁾ بصورة إيجابية وقدموا ردوداً على أسئلة المقابلات إما شفويًا (من خلال مقابلات افتراضية) أو كتابيًا أو بكلتا الوسيلتين. ولأنّ الردود وردت من ممثلين لمواقف بلدانهم في المحافل الحكومية الدولية بشأن برنامج عمل فيينا، ومن الوزارات المنخرطة أساساً في تنفيذه على الصعيد الوطني، أمكن اعتبار الآراء المعبر عنها ممثلة عموماً لموقف كل بلد إزاء هذا الموضوع.

(20) وردت ردود على أسئلة المقابلات من حكومات جميع البلدان النامية غير الساحلية باستثناء أوزبكستان وأوغندا وتركمانستان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وقيرغيزستان.

المرفق الثاني

مجالات دعم كيانات منظومة الأمم المتحدة لبرنامج عمل فيينا: النواتج والنتائج المتوقعة

الكيان	مجالات الدعم الرئيسية: النواتج والنتائج
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	النواتج: دعم مشاريع النقل المستدام بيئياً. النتيجة: (أ) تعزيز النظم الوطنية للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛ و(ب) الحصول على تمويل للإدارة المستدامة للغابات.
مكتب التنسيق الإنمائي	النواتج والنتيجة: (أ) تيسير العمليات المشتركة بين الوكالات لوضع توجيهات بهدف مساعدة المنسقين المقيمين على دعم البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ب) الدعوة إلى أن يشمل عمل الأفرقة القطرية إجراءات لتحفيز زيادة التمويل العام والخاص لأهداف التنمية المستدامة.
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	النواتج: دعم جميع المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا (انظر المرفق الرابع للاطلاع على التفاصيل).
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	النواتج: دعم جميع المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا (باستثناء الأولوية 6) (انظر المرفق الرابع للاطلاع على التفاصيل).
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	النواتج: (أ) إجراء حوار متعدد الأطراف؛ و(ب) صوغ السياسة العامة؛ و(ج) تبادل المعارف وإقامة الشبكات؛ و(د) تعزيز التعاون الأقاليمي. النواتج والنتيجة: الاضطلاع بدور محفل إقليمي وميسر لبناء توافق في الآراء.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	النواتج: (أ) دعم أولويات برنامج عمل فيينا التي تتطلب تعاوناً إقليمياً ودون إقليمياً و(ب) أولويات برنامج عمل فيينا التي تقع ضمن نطاق عمل أقسام معينة (النقل؛ الطاقة؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الحد من مخاطر الكوارث؛ التجارة والاستثمار والابتكار؛ سياسة الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ البيئة والتنمية).
مكتب الشؤون القانونية	النواتج: بناء القدرات في مجال المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ الجزء العاشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا	النواتج والنتيجة: تعزيز الاتساق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن أولويات برنامج عمل فيينا التي تتداخل مع الأطر الإنمائية العالمية والإقليمية، من خلال تحليل السياسات والرصد والمناصرة.
منظمة الأغذية والزراعة	النواتج: (أ) تبادل التكنولوجيات المبتكرة والمعارف العلمية والمهارات التقنية وأفضل الممارسات؛ و(ب) صوغ سياسات مناسبة تتعلق بالأسواق وتنمية التجارة؛ و(ج) دمج تطوير نظم الأغذية الزراعية والحرجة الزراعية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ و(د) تعبئة الاستثمار العام والخاص واستثمار التمويل المناخي في تطوير سلسلة القيمة؛ و(هـ) التصدي لتحديات تغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن تعجّر البحيرات الجليدية وموجات الجفاف؛ و(و) تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. النواتج والنتيجة: (أ) تعزيز مهارات التفاوض لجلب الاستثمارات المسؤولة؛ و(ب) السعي إلى إقامة شراكات متنوعة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل بناء القدرات، وتحسين الجودة، والاستدامة، والتنمية القطاعية، والنفاذ إلى أسواق جديدة، وبناء القدرة على الصمود، والسياحة الزراعية؛ و(ج) تطوير البيانات والمنصات والأدوات التحليلية لتحسين الاستثمارات وزيادة المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. النتيجة: (أ) تحسين القدرات الإنتاجية في مجال الزراعة والحرجة الزراعية وإحداث تنوع اقتصادي للأغذية الزراعية؛ و(ب) زيادة القيمة المضافة للنواتج الزراعي؛ و(ج) بناء القدرات المؤسسية والبشرية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الزراعة والأغذية؛ و(د) بناء القدرة على الصمود للتصدي للصدمات الخارجية والقيود الزراعية في مجال العرض؛ و(هـ) تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر.

مجالات الدعم الرئيسية: النواتج والنتائج	الكيان
النواتج: تعزيز وضع المعايير والرقابة والتعاون التقني/المساعدة التقنية في مجال النقل الجوي وتربط شبكات النقل.	منظمة الطيران المدني الدولي
النتيجة: (أ) تيسير إجراءات التخليص الجمركي على الحدود مع تحقيق درجة عالية من الأمن والمحافظة عليه؛ و(ب) تحرير النقل الجوي الدولي؛ و(ج) وضع برامج لإدارة البنية التحتية لتعزيز وتوطيد التطوير المستدام للبنية التحتية للطيران.	
النواتج والنتيجة: (أ) تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية بهدف النهوض بالقدرة على جمع البيانات وتوليدها وإجراء التحليل الإحصائي؛ و(ب) تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض العمل اللائق.	منظمة العمل الدولية
النتيجة: (أ) إضافة القيمة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة؛ و(ب) زيادة التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات؛ و(د) تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛ و(د) تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لتعزيز القدرة على جمع البيانات وتوليدها وإجراء التحليل الإحصائي.	
النواتج والنتيجة: (أ) تعزيز التجارة الدولية وتيسير التجارة، بما في ذلك المساعدة التقنية في بناء القدرات الإنتاجية، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، وتعزيز التجارة، وإدماج النساء والشباب في سلاسل القيمة، وتعزيز التجارة الخضراء؛ و(ب) تعزيز المنصات الخاصة بالأعمال التجارية فيما بين بلدان الجنوب وداخل بلدان المنطقة المعنية وشبكات منظمات دعم الأعمال التجارية.	مركز التجارة الدولية
النتيجة: (أ) تعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الطرق التجارية الجديدة؛ و(ب) معالجة الحواجز المتعلقة بالسياسات والحواجز ذات الجوانب التنظيمية والحواجز غير الجمركية لتعزيز التجارة على الصعيد الإقليمي وما بين بلدان الجنوب.	
النواتج: (أ) دعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال بناء القدرات، والأدوات، والمبادئ التوجيهية، والأطر السياساتية والتنظيمية، والقياسات والإحصاءات.	الاتحاد الدولي للاتصالات
النواتج: دعم تعزيز القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ووضع السياسات في أقل البلدان نمواً.	مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً
النواتج والنتيجة: تيسير التعاون بشأن التسعير العادل للسلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية من خلال المنتديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، واتحادات ائتلافات الأعمال التجارية، وتعبئة الوزارات الحكومية.	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
النواتج والنتيجة: توفير الدعم التقني والدعم في مجال السياسات من خلال بناء توافق آراء حكومي دولي، وإجراء البحوث والتحليل، والتعاون التقني.	الأونكتاد
دعم جميع أولويات برنامج عمل فيينا، مع التركيز بالخصوص على الطاقة وتنمية القدرات من خلال عمل مركز القطاع المالي (الذي أنشئ في عام 2019)، والذي عزز بشكل كبير من قدرته ودعمه للبلدان الشريكة في تمويل أهداف التنمية المستدامة ببرامج تشمل تعبئة التمويل العام والخاص واستخدامه بفعالية. فعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج الإنمائي مع عدة شركاء مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الأوروبي على تيسير صوغ أطر تمويل وطنية متكاملة في عدة بلدان نامية غير ساحلية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
النتيجة: (أ) تعزيز الاستثمار المستدام بيئياً؛ و(ب) المساعدة في الانتقال إلى اقتصاد أخضر؛ و(ج) زيادة فرص الوصول إلى حلول الطاقة المتجددة؛ و(د) تعزيز نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً؛ و(هـ) بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات (البيئية).	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
النواتج: (أ) إذكاء الوعي وتوفير منابر للمناقشة بشأن تغير المناخ؛ و(ب) تعزيز القدرات في نظم تقييم الأخطار والمخاطر والإنذار المبكر؛ و(ج) تعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي بشأن المحميات الحيوية العابرة للحدود.	اليونسكو
النواتج والنتيجة: تعزيز القدرة على وضع ورصد نظم شاملة للسياسات والمعارف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.	
النتيجة: (أ) تعزيز عالمية الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليف النطاق العريض؛ و(ب) حفز استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الفعالة من حيث الطاقة.	

مجالات الدعم الرئيسية: النواتج والنتائج	الكيان
النتائج والنتيجة: الاستثمار في الشباب لتسخير العوائد الديموغرافية.	صندوق الأمم المتحدة للسكان
النتيجة: (أ) كفالة المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف الجنساني؛ و(ب) تحسين فرص الاستعادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ و(ج) تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.	
النتيجة: (أ) توسيع/تنوع القيمة المضافة للصناعة التحويلية؛ و(ب) تحسين فرص الحصول على وظائف لائقة؛ و(ج) تعزيز القدرات في مجال تنظيم المشاريع المحلية والقدرات التكنولوجية من أجل تعزيز القدرة التنافسية.	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
النتائج: (أ) الاضطلاع بأعمال فنية وتحليلية لدعم المناصرة القائمة على الأدلة والعمليات الحكومية الدولية؛ و(ب) تنسيق وتعبئة منظومة الأمم المتحدة والدعم الدولي بشأن برنامج عمل فيينا؛ و(ج) متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه.	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
النتيجة: دعم أولويات برنامج عمل فيينا التي تستفيد من البنية التحتية الجيدة.	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
النتائج والنتيجة: دعم قطاع السياحة لتوطيد التحول الاقتصادي الهيكلي وتعزيز التجارة الدولية.	منظمة السياحة العالمية
النتائج: تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	برنامج الأغذية العالمي
النتائج والنتيجة: تيسير وصول أصحاب الأكتشاك إلى الأسواق (التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة والمساعدة التقنية في مجال النقل العابر).	
النتيجة: (أ) الاستثمار في تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية (تعزيز جودة الطرق)؛ و(ب) زيادة القيمة المضافة في القطاعات الزراعية.	
النتائج: تعبئة الموارد لتقديم المساعدة الإنمائية في قطاع الصحة.	منظمة الصحة العالمية
النتيجة: (أ) بلورة حلول صحية رقمية؛ و(ب) تعزيز التعاون الإقليمي ومبادرات التكامل في مجال الصحة.	
النتائج والنتيجة: (أ) تقديم المساعدة التقنية وتوفير الخدمات التقنية (من خلال شعبة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الشعب والقطاعات الأخرى تبعاً لاحتياجات البلدان المستفيدة) بشأن الملكية الفكرية والابتكار وبناء القدرات التكنولوجية؛ و(ب) توفير قاعدة موارد للوصول إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي.	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
دعم الأولويات 1 و2 و4 و5 و6 من برنامج عمل فيينا (انظر المرفق الرابع للاطلاع على التفاصيل).	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة

أوجه الترابط بين أولويات برنامج عمل فيينا وولايات كيانات منظومة الأمم المتحدة وإدراجها (صراحةً أو ضمناً) في الأطر الاستراتيجية وبرامج العمل

أوجه التداخل (ولاية مع إطار استراتيجي أو برنامج عمل)	أولويات برنامج عمل فيينا								الكيان
	6	5	4	3 (ب)	3 (أ)	2 (ب)	2 (أ)	1	
8	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
8	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
8	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
8	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
8	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
8	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	الأونكتاد
7	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
7	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	مركز التجارة الدولية
6	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أوجه التداخل (ولاية مع إطار استراتيجي أو برنامج عمل)	أولويات برنامج عمل فيينا							الكيان
	6	5	4	3 (ب)	3 (أ)	2 (ب)	2 (أ)	
6	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
4			ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل			ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	منظمة الطيران المدني الدولي
3		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل			ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل		اليونسكو
3	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي					صندوق الأمم المتحدة للسكان
3	ولاية، إطار استراتيجي	ولاية	ولاية			ولاية، إطار استراتيجي	ولاية، إطار استراتيجي	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
3		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل			منظمة السياحة العالمية
3	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل				ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل		برنامج الأغذية العالمي
2	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية	إطار استراتيجي		ولاية	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	برنامج عمل	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
2	ولاية، برنامج عمل	ولاية، برنامج عمل						مكتب التنسيق الإيمائي
2			ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل			ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	برنامج عمل	الاتحاد الدولي للاتصالات
2			ولاية، برنامج عمل				ولاية، برنامج عمل	مكتب الشؤون القانونية
2	ولاية		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل	ولاية، إطار استراتيجي				برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
2		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل			ولاية	ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل		برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أوجه التداخل (ولاية مع إطار استراتيجي أو برنامج عمل)	أولويات برنامج عمل فيينا								الكيان
	6	5	4	3 (ب)	3 (أ)	2 (ب)	2 (أ)	1	
2	ولاية، برنامج عمل	ولاية، برنامج عمل	ولاية						منظمة الصحة العالمية
1		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل		ولاية	ولاية				الفاو
1		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل							مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً
1		ولاية، إطار استراتيجي، برنامج عمل							المنظمة العالمية للملكية الفكرية
0	ولاية	ولاية							منظمة العمل الدولية
0		إطار استراتيجي، برنامج عمل							اليونيسيف
0		ولاية	ولاية	ولاية					مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
0	ولاية	ولاية	ولاية			ولاية	ولاية	ولاية	المنظمة العالمية للأرصدة الجوية
	18	25	19	15	14	15	12	11	مجموع الكيانات (ولاية)
	13	19	15	13	11	14	10	9	مجموع الكيانات (إطار استراتيجي)
	13	21	15	12	11	11	9	11	مجموع الكيانات (برنامج عمل)

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة.

المرفق الرابع

أوجه ارتباط ولايات كيانات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها وأهدافها بأولويات برنامج عمل فيينا

ولايات الكيانات ذات الصلة بأولويات متعددة من برنامج عمل فيينا	
ترتبط ولاية مكتب التنسيق الإنمائي (بصفته أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) ببرنامج عمل فيينا من خلال ما يقدمه من دعم فني للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية بناء على توجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتصلة بالتحول الاقتصادي ووسائل التنفيذ.	مكتب التنسيق الإنمائي
ترتبط ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية) ببرنامج عمل فيينا من خلال دعمها لـ 16 من البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية في التنفيذ الناجح للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخطة عام 2063، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الولاية الموكلة للجنة الاقتصادية لأوروبا (تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء فيها) تمكّنها من دعم سبعة بلدان نامية غير ساحلية من خلال التدابير التالية: (أ) وضع المعايير، والاضطلاع بعمل معياري وتنظيمي بشأن المرور العابر (الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود)؛ و(ب) البنية التحتية للنقل (مثل المشروع المشترك لتطوير طرق النقل الرابطة بين أوروبا وآسيا)؛ و(ج) الطاقة (مثل تصنيف الأمم المتحدة الإطار للموارد)؛ و(د) التجارة وتيسير التجارة (مثل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية)؛ و(هـ) التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي (مثل برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا)؛ و(و) التحول الاقتصادي الهيكلي (مثل استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة). كما أنها تيسّر اعتماد وتنفيذ 64 من الاتفاقيات والاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن النقل والبيئة و590 من المعايير والتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والإحصاءات، والطاقة المستدامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
الولاية الموكلة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) تمكّنها من دعم بلدين ناميين غير ساحليين من خلال التدابير التالية: إجراء بحوث تطبيقية وتحليل مقارن لعمليات التنمية؛ وتنمية القدرة على وضع المعايير والتعاون التقني؛ والدعم الاستشاري لجهود التنمية الإقليمية.	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اعتمد مجلس إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثلاثة قرارات مخصّصة (1/75 و2/73 و3/71) بشأن تعميم وتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية الـ 12 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن 16 قراراً تتناول أولويات محدّدة من برنامج عمل فيينا، بما في ذلك: شبكة الطرق الآسيوية السريعة (4/60)؛ وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا (4/62 و7/71)؛ وتطوير النقل وترابط شبكات النقل (9/63 و4/66 و4/68 و8/70 و5/72)؛ وتطوير البنية التحتية (6/69)؛ والموانئ الجافة (7/69 و2/74)؛ والتجارة اللاورقية عبر الحدود (4/72)؛ والتطبيقات الفضائية (6/75)؛ وطريق المعلومات الفائق السرعة في آسيا والمحيط الهادئ (6/73)؛ والتعاون الإقليمي بشأن خطة عام 2030 (10/74).	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
ولاية مركز التجارة الدولية (تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم تدويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) تمكّنه من دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال التدابير التالية: توفير المعلومات التجارية والاستعلامات عن السوق؛ وبناء بيئة أعمال مواتية؛ وتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ وتعزيز الربط بسلاسل القيمة الدولية؛ وتعزيز/دمج التجارة الشاملة والخضراء؛ ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط بين بلدان الجنوب.	مركز التجارة الدولية
ولاية مكتب المستشار الخاص المعني بولاية أفريقيا (تمشياً مع قرار الجمعية العامة 7/57) تمكّنه من دعم 16 بلداً أفريقياً نامياً غير ساحلي من خلال تحليل السياسات والمناصرة وتعزيز الاتساق في دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا.	مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

<p>أنط مافيكيانو نيرويي (TD/519/Add.2) المعتمد في دورته الرابعة عشرة (2016) بالأونكتاد المهام التالية: (أ) تلبية احتياجات التجارة والاستثمار والتنمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ب) إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية غير الساحلية بغية زيادة الكفاءة في قطاع النقل وخفض تكاليف النقل مع زيادة قدرته على التكيف، وتحسين كفاءة التجارة والموانئ، وتحسين المرور العابر، وتيسير التجارة والربط بشبكات النقل؛ و(ج) تقوية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، عن طريق تيسير تنسيق السياسات في مجال تطوير البنية التحتية الإقليمية والبنية التحتية للمرور العابر وتبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات عبور الحدود؛ و(د) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التصدي للتحديات واستغلال الفرص فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية من أجل تطوير قدراتها التجارية الدولية؛ و(هـ) الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ و(و) تزويد البلدان النامية غير الساحلية بمنهجية عملية ومبادئ توجيهية سياساتية من أجل إدراج القدرات الإنتاجية في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية.</p>	الأونكتاد
<p>أسندت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جمعية البيئة التابعة له مهمة دعم البلدان النامية غير الساحلية في المجالات التالية: التحول الاقتصادي الأخضر، والاستثمار الأخضر، والكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الكفاءة في استخدام الطاقة (القرارات 8/2 و 13/2 و 1/4 و 18/4)؛ والبنية التحتية المستدامة (القرار 5/4)؛ وتعميم التكنولوجيات السليمة بيئياً واستيعابها (القرار 5/3).</p>	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
<p>ولاية اليونيسكو بشأن الإعلام والاتصال تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية في بناء مجتمعات المعرفة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين الجميع من الوصول إلى الإنترنت ودعم الطاقة المتجددة. وتمكّنها ولايتها في مجال العلوم الطبيعية من دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق الغايات التالية: (أ) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث والعمل في مجال تغير المناخ؛ و(ب) تعزيز المحميات الحيوية العابرة للحدود التي تسهم في التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، استناداً إلى الإدارة المشتركة والمتفق عليها للموارد الطبيعية المشتركة.</p>	اليونيسكو
<p>أنيطت باليونيدو ولاية من مؤتمرها العام (من خلال إعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (1975) وإعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة (2013)) لدعم البلدان النامية غير الساحلية عن طريق: (أ) المساعدة التقنية والمالية لاستغلال الموارد الطبيعية؛ و(ب) إنشاء وتمويل مجمعات صناعية؛ و(ج) إنشاء وحدات إنتاج متكاملة؛ و(د) تنفيذ سياسة زراعية مناسبة؛ و(هـ) تطوير الحرف والصناعات المنزلية؛ و(و) إجراء دراسات منهجية لإمكانيات التصنيع؛ و(ز) إنشاء بنية تحتية تتيح تسخير الموارد المائية واستغلالها؛ و(ح) المعاملة التفضيلية للمنتجات الصناعية والسلع الأساسية المجهزة؛ و(ط) استحداث وسائل نقل واتصالات ملائمة؛ و(ي) زيادة قدرات أقل البلدان نمواً في مجال الاستيراد والتصدير وتعويض الأثر السلبي للموقع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما فيما يتعلق بتكاليف النقل والمرور العابر الإضافية؛ و(ك) استحداث قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف لتسريع وتيرة التصنيع.</p>	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
<p>يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال ولايته المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود، أن يدعم البلدان النامية غير الساحلية في تيسير التجارة والتعاون الإقليمي، في حين يستطيع المكتب، من خلال ولايته المتعلقة بالتنمية البديلة، أن يدعم البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي.</p>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
<p>أسندت إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (وفقاً لقراري الجمعية العامة 227/56 و 137/69) مسؤولية القيام بأعمال الدعوة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا ودعمه وتعبئته وتنسيقه وتقديم تقارير عن تنفيذه.</p>	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
<p>الولاية المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (تعزيز قدرة الشركاء على التنفيذ) تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال الخطوات التالية: (أ) تشجيع اتباع نهج شامل وقائم على الأدلة في مجال البنية التحتية الجيدة؛ و(ب) تشجيع الاستثمار المؤثر والابتكار في مجال السكن الميسور التكلفة والطاقة المتجددة والبنية التحتية الصحية؛ و(ج) الشراء بصورة مستدامة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المملوكة للنساء والشباب؛ و(د) تقديم خدمات دعم إداري فعالة للشركاء في مجال وضع السياسات العامة/الإطار التنظيمي، والإصلاح، والاستراتيجية، وبناء المؤسسات.</p>	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

<p>ولاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (توفير إطار للتعاون الدولي من أجل النهوض بالأرصاد الجوية وعلم المناخ والهيدرولوجيا التطبيقية) تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية عن طريق: (أ) سن سياسات لتكييف نظم النقل مع آثار تغير المناخ؛ و(ب) إدراج البيانات الخاصة بالرطوبة الجوية في تصميم البنية التحتية للنقل؛ و(ج) تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل تحسين تبادل البيانات الخاصة بالرطوبة الجوية؛ و(د) تعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي من خلال منتديات متعددة (مثل المنتديات الإقليمية المعنية بالمناخ)؛ و(هـ) تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ ومبادرة المخاطر المناخية ونُظم الإنذار المبكر.</p>	<p>المنظمة العالمية للأرصاد الجوية</p>
<p>الولايات المرتبطة بالأولوية 1</p>	
<p>أنيطت بمنظمة الطيران المدني الدولي من جمعيتها العمومية (من خلال القرار A40-21 بشأن مساهمة الطيران في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والقرار A39-23 بشأن مبادرة عدم ترك أي بلد وراء الركب) مهمة دعم البلدان النامية غير الساحلية في الاستفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للنقل الجوي عن طريق: (أ) التنفيذ الفعال لـ 12 000 من المعايير الدولية والممارسات الموصى بها؛ و(ب) معالجة الشواغل الهامة المتعلقة بالسلامة والأمن.</p>	<p>منظمة الطيران المدني الدولي</p>
<p>أنيطت بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مهمة تقديم المساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، ولا سيما فيما يتعلق بالجزء العاشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي يتضمن أحكاماً تنص على حقوق هامة للدول غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحرية المرور العابر عبر أراضي دول العبور.</p>	<p>مكتب الشؤون القانونية (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار)</p>
<p>الولايات المرتبطة بالأولوية 2 (أ)</p>	
<p>تتمثل ولاية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة أهداف التنمية المستدامة (بوصفها أمانة أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي) في صوغ سياسات النقل العالمية باعتبارها موضوعاً شاملاً لتنفيذ خطة عام 2030.</p>	<p>إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة أهداف التنمية المستدامة</p>
<p>الولايات المرتبطة بالأولوية 2 (ب)</p>	
<p>تتمثل ولاية الاتحاد الدولي للاتصالات (وفقاً للقرار 16 (المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2017) والقرار 30 (مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018)) في تنفيذ إجراءات وتدابير خاصة لتحسين خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية.</p>	<p>الاتحاد الدولي للاتصالات</p>
<p>الولايات المرتبطة بالأولوية 5</p>	
<p>ولاية الفاو (رفع مستويات التغذية؛ وتحسين كفاءة إنتاج وتوزيع جميع المنتجات الغذائية والزراعية؛ وتحسين الوضع المعيشي لسكان المناطق الريفية؛ ومن ثم توسيع الاقتصاد العالمي والقضاء على الجوع) تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات العامة والتحليل والمساعدة التقنية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والحراجة ومصائد الأسماك والأسواق والتجارة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأمن الغذائي لدعم سبل العيش القادرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي.</p>	<p>الفاو</p>
<p>ولاية منظمة العمل الدولية تمكّنها من تقديم الدعم في مجال السياسات العامة والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق العمل اللائق والعمالة المنتجة والمشاريع المستدامة.</p>	<p>منظمة العمل الدولية</p>
<p>ولاية مصرف التكنولوجيا تمكّنها من دعم أقل البلدان نمواً (بما في ذلك 17 من البلدان النامية غير الساحلية) لبناء قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي.</p>	<p>مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً</p>
<p>ولاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (توفير الخدمات الصحية والاجتماعية للجميع) تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية في الحصول الميسور على التكنولوجيات الصحية، واختيار المنتجات الصحية ذات الأولوية والناجعة من حيث التكلفة، واستحداث نُظم فعالة للشراء/التوزيع.</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز</p>
<p>مهمة منظمة السياحة العالمية (تعزيز السياحة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي) تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، وتعظيم المساهمة الاجتماعية والاقتصادية لقطاع السياحة، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها السلبية المحتملة.</p>	<p>منظمة السياحة العالمية</p>

<p>الولاية الشاملة لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية عن طريق: (أ) توفير التمويل المستدام والحماية المالية؛ و(ب) تحسين فرص الحصول على الأدوية والمنتجات الصحية الأساسية؛ و(ج) تحسين الرصد والبيانات والمعلومات؛ و(د) معالجة المحيّدات الاجتماعية؛ و(هـ) تعزيز التّهج المشتركة بين القطاعات في مجال الصحة.</p>	<p>منظمة الصحة العالمية</p>
<p>مهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (تعزيز نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية) تمكّنها من دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال التدابير التالية: (أ) تطوير نظم الابتكار الوطنية؛ و(ب) بناء القدرات من أجل الاستخدام الفعال لنظم الملكية الفكرية لأغراض التنمية والنمو الاقتصادي؛ و(ج) الحصول على المعلومات التقنية والعلمية ومعلومات براءات الاختراع، واستخدامها في بناء القدرات التكنولوجية؛ و(د) بناء القدرات لنقل التكنولوجيات المناسبة لأغراض التنمية؛ و(هـ) إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وتشغيلها.</p>	<p>المنظمة العالمية للملكية الفكرية</p>
<p>الولايات المرتبطة بالأولوية 6</p>	
<p>ولاية اللجنة الإحصائية (الجمعية العامة 313/71) تمكّن شعبة الإحصاءات من دعم البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تعزيز قدرتها على إنتاج واستخدام البيانات والإحصاءات الوطنية والمعلومات الجغرافية المكانية، وإثراء السياسات وصنع القرارات لخطة عام 2030 واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي.</p>	<p>إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة الإحصاءات</p>
<p>أهداف الكيانات وأطرها الاستراتيجية المرتبطة بأولويات برنامج عمل فيينا</p>	
<p>الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014-2017 و 2018-2021) تمكّنه من: (أ) العمل على أولويات برنامج عمل فيينا المتعلقة بالتجارة الدولية والتكامل الإقليمي والتحول الهيكلي وتيسير التجارة باعتبارها أدوات لدعم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود؛ و(ب) مساعدة البلدان على التحول إلى نظم الطاقة المستدامة، بسبل منها تيسير الوصول إلى حلول الطاقة المتجددة وغير الشبكية؛ و(ج) توسيع نطاق مشاركته مع القطاع الخاص وتقديم عرض بشأن تمويل التنمية، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة.</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>
<p>الاستراتيجية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تمكّنه من دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق الأهداف التالية: تعزيز الاستثمارات في الشباب لتسخير العائد الديمغرافي؛ وتعزيز نظم البيانات والإحصاءات للاستفادة من البيانات السكانية في تخطيط التدخلات الإنمائية ورصدها وتقييمها؛ وتعزيز النظم الصحية؛ وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.</p>	<p>صندوق الأمم المتحدة للسكان</p>
<p>الخطة الاستراتيجية الحالية لبرنامج الأغذية العالمي (2017-2021)، التي تتضمن خمسة أهداف استراتيجية (القضاء على الجوع، وتحسين التغذية، وتحقيق الأمن الغذائي، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإقامة شراكات لتحقيق النتائج المتعلقة بها)؛ و(ب) الشراء من صغار المزارعين المحليين ودعمهم في التجارة الإلكترونية والوصول إلى الأسواق وتطوير التعاونيات؛ و(ج) تطوير ممرات النقل والروابط التجارية؛ و(د) تعزيز قدرة البنية التحتية في المناطق الريفية على الصمود (مثل إنشاء خزانات المياه ومضخات المياه، واستصلاح الأراضي)؛ و(هـ) مساعدة الحكومات على تعزيز سلاسل التوريد/القيمة ونظم الإنذار المبكر وسياسات الحد من مخاطر الكوارث/تغير المناخ.</p>	<p>برنامج الأغذية العالمي</p>

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة.

جدول تجميعي للبرامج والمشاريع والأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة أو تعتمز الاضطلاع بها دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا (2014-2024)

(ألف) الكيان	(باء) الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل فيينا (المجموع)	(ج) أولويات برنامج عمل فيينا التي استفادت من الدعم	(دال) البلدان النامية غير الساحلية التي تلقت الدعم	(هاء) أنواع التدخلات الرئيسية	(واو) أهداف التنمية المستدامة المدعومة بأنشطة	(زاي) خطط التنمية الأخرى التي تلقت الدعم	(حاء) أنواع الكيانات المتعاونة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	10	2 (أ)، 2 (ب)، 5، 6	21 (إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بوليفيا (دولة- متعددة القوميات)، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، زمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، منغوليا، نيبال) وغيرها	2 (2، 9)	جميع الأهداف الـ 17	2 (1، 4)	2، 3، 4، 5
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	25	جميعها	16 (إثيوبيا، إيسواتيني، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، مالي، ملاوي، النيجر)	4 (2، 8، 9، 10)	9 (1، 3، 4، 6، 7، 8، 9، 11، 17)	1 (1)	1، 2، 3
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	25	جميعها	11 (أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، باراغواي، تركمانستان، جمهورية مولدوفا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، مقدونيا الشمالية) وغيرها	6 (2، 3، 4، 5، 6، 9)	5 (2، 7، 9، 12، 17)	1 (1)	2
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	2 (أ)	2 (باراغواي، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	2 (2، 9)	1 (9)	غير محدّدة	2، 3
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	74	جميعها	12 (أذربيجان وأرمينيا وأفغانستان وأوزبكستان وبوتان وتركمانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا ونيبال) وغيرها	9 (1، 2، 3، 4، 5، 6، 9، 10، 11)	16 (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 15، 16، 17)	4 (1، 2، 4، 5)	1، 2، 3، 5

(ألف) الكيان	(باء) الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل فيينا (المجموع)	(ج) أولويات برنامج عمل فيينا التي استفادت من الدعم	(دال) البلدان النامية غير الساحلية التي تلقت الدعم	(هاء) أنواع التدخلات الرئيسية	(واو) أهداف التنمية المستدامة المدعومة بأنشطة	(زاي) خطط التنمية الأخرى التي تلقت الدعم	(حاء) أنواع الكيانات المتعاونة
الفاو	29	3 (أ)، 3 (ب)، 4، 5	20 (إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وإسواتيني وأوزبكستان وأوغندا وباراغواي وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وطاجيكستان وقيرغيزستان وليسوتو ومالي وملاي ونيبال) وغيرها ⁽¹⁾	9 (1، 2، 3، 4، 5، 6، 9، 10، 11)	12 (1، 2، 3، 5، 8، 9، 10، 12، 13، 14، 15، 17)	4 (1، 2، 5، 6)	1، 2، 3، 4، 5
مركز التجارة الدولية	53	1، 2 (ب)، 3 (أ)، 3 (ب)، 4، 5	31 (إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إسواتيني، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، تركمانستان، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، مقدونيا الشمالية، ملاوي، منغوليا، نيبال، النيجر)	4 (1، 6، 7، 10)	10 (1، 2، 4، 5، 8، 9، 10، 12، 16، 17)	1 (2)	1، 2، 3، 4
الاتحاد الدولي للاتصالات	44	2 (ب)، 4، 5	23 (إسواتيني، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، مقدونيا الشمالية، ملاوي، نيبال، النيجر)	4 (2، 5، 10، 11)	7 (3، 4، 6، 8، 9، 11، 16)	غير محدّدة	1، 2، 3، 5
مكتب الشؤون القانونية	16	1، 3 (أ)، 4	جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32	6 (2، 3، 5، 8، 10، 11)	9 (1، 4، 5، 8، 9، 10، 12، 14، 16)	2 (1، 2)	1، 2، 3، 4
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا	35	2 (أ)، 2 (ب)، 4، 5، 6	16 (إثيوبيا، إسواتيني، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، مالي، ملاوي، النيجر)	2 (1، 8)	2 (9، 17) وغيرها	غير محدّدة	2، 3، 5
مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً	7	2 (ب)، 5	17 (إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، ليسوتو، مالي، ملاوي، نيبال، النيجر)	4 (2، 5، 6، 9)	3 (9، 10، 17)	1 (2)	2، 5

(ألف) الكيان	(باء) الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل فيينا (المجموع)	(ج) أولويات برنامج عمل فيينا التي استفادت من الدعم	(دال) البلدان النامية غير الساحلية التي تلقت الدعم	(هاء) أنواع التدخلات الرئيسية	(واو) أهداف التنمية المستدامة المدعومة بأنشطة	(زاي) خطط التنمية الأخرى التي تلقت الدعم	(حاء) أنواع الكيانات المتعاونة
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	1	3 (ب)	غير محدّدة	1 (1)	1 (3)	1 (5)	2
الأونكتاد	99	جميعها	25 (إثيوبيا، أرمينيا، إسواتيني، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، تركمانستان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، نيبال، النيجر) وغيرها.	غير محدّدة	14 (1)، 2، 3، 4، 5، 8، 9، 10، 12، 13، 14، 15، 16، 17	غير محدّدة	غير محدّدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	14 559	جميعها	جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32	غير محدّدة	جميع الأهداف الـ 17	غير محدّدة	غير محدّدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	4	2 (ب)، 3 (أ)، 5	9 (إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بوركينا فاسو، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، ليسوتو، النيجر)	4 (2)، 6، 9، (10)	9 (6)، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، (17)	2 (4، 1)	1، 2، 5
اليونسكو	25	2 (ب)، 4، 5، 6	20 (أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، تركمانستان، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، النيجر)	9 (1)، 2، 3، 4، 6، 7، 9، (10، 11)	11 (1)، 4، 5، 6، 7، 9، 11، 13، 15، (16، 17)	4 (5، 4، 3، 1)	2، 3
صندوق الأمم المتحدة للسكان	33(ب)	4، 5، 6	جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32	5 (1)، 2، 9، (10، 11)	6 (3)، 4، 5، 8، 10، (11)	5 (3، 2، 1)، (4، 5)	2
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	424	2 (ب)، 3 (أ)، 3 (ب)، 4، 5، 6	جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32	جميع الأنواع الـ 11	14 (1)، 2، 3، 4، 5، 7، 8، 9، 10، 11، (12، 13، 16، 17)	3 (1، 2، 4)	1، 2، 3، 4، 5

(ألف) الكيان	(باء) الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل فيينا (المجموع)	(ج) أولويات برنامج عمل فيينا التي استفادت من الدعم	(دال) البلدان النامية غير الساحلية التي تلقت الدعم	(هاء) أنواع التدخلات الرئيسية	(واو) أهداف التنمية المستدامة المدعومة بأنشطة	(زاي) خطط التنمية الأخرى التي تلقت الدعم	(حاء) أنواع الكيانات المتعاونة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	6	3 (ب)، 4، 5	7 (أفغانستان، أوزبكستان، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان)	5 (2)، 3، 4، 5 (10، 11)	5 (2)، 8، 12، 15، 16	غير محدّدة	3
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	84	جميعها	جميع البلدان النامية غير الساحلية الـ 32	5 (1)، 2، 8، 9، 11	جميع الأهداف الـ 17	2 (1)، 4	1، 2، 3
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	71	2 (أ)، 2 (ب)، 3 (أ)، 3 (ب)	7 (إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، مالي) وغيرها	1 (12)	4 (7)، 8، 9، 17	غير محدّدة	غير محدّدة
مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	11	5، 6	17 (إثيوبيا، إيسواتيني، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، تشاد، جمهورية مولدوفا، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، قيرغيزستان، كازاخستان، مالي، ملاوي، نيبال)	3 (2)، 5، 9	5 (1)، 2، 5، 8، 9	غير محدّدة	2
منظمة السياحة العالمية	18	5، 6	14 (إثيوبيا، أذربيجان، أوزبكستان، بوتسوانا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، زيمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، منغوليا، نيبال)	غير محدّدة	غير محدّدة	غير محدّدة	غير محدّدة
برنامج الأغذية العالمي	13	2 (أ)، 2 (ب)، 6	23 (إثيوبيا، أرمينيا، إيسواتيني، أفغانستان، أوغندا، بوتان، بوركينا فاسو، بروندي، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، نيبال، النيجر)	5 (2)، 4، 5، 7، 10	2 (2)، 17	1 (5)	غير محدّدة

(ألف) الكيان	(باء) الأنشطة المتصلة ببرامج عمل فيينا (المجموع)	(ج) أولويات برنامج عمل فيينا التي استفادت من الدعم	(دال) البلدان النامية غير الساحلية التي تلقت الدعم	(هاء) أنواع التدخلات الرئيسية	(واو) أهداف التنمية المستدامة المدعومة بأنشطة	(زاي) خطط التنمية الأخرى التي تلقت الدعم	(حاء) أنواع الكيانات المتعاونة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	6	5	18 (إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أوغندا، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، زامبيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، ليسوتو، منغوليا، نيبال، النيجر) وغيرها	2 (2، 10)	1 (9)	1 (2)	1، 2، 3
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	12	4، 5	12 (إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، رواندا، زامبيا، زمبابوي، مالي، ملاوي، النيجر)	غير محدّدة	8 (2، 3، 6، 8، 11، 13، 14، 17)	غير محدّدة	2، 3، 4، 5

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة.

(أ) فيما يتعلق ببعض المبادرات، أُشيرَ إلى أنّ بإمكان أي بلد نام غير ساحلي أن يستفيد منها.

(ب) جميع الأنشطة التي أوردتها الصندوق هي برامج فُطرية.

جيم: 1 (المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر)؛ 2 (أ) (البنية التحتية للنقل) و 2 (ب) (البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ و 3 (أ) (التجارة الدولية) و 3 (ب) (تيسير التجارة) 4 (التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي)؛ و 5 (التحول الاقتصادي الهيكلي) و 6 (وسائل التنفيذ).

هاء: 1 (المناصرة)؛ و 2 (بناء القدرات)؛ و 3 (الحوكمة)؛ و 4 (المبادئ التوجيهية والمنهجيات)؛ و 5 (الابتكار والتطوير)؛ و 6 (إقامة شبكات بين المؤسسات)؛ و 7 (الاستثمار)؛ و 8 (التوعية)؛ و 9 (البحوث وإدارة البيانات)؛ و 10 (المساعدة التقنية)؛ و 11 (التدريب)؛ و 12 (إنجاز المشروع).

واو: 1 (القضاء على الفقر)؛ 2 (القضاء التام على الجوع)؛ 3 (الصحة والرفاه)؛ 4 (التعليم الجيد)؛ 5 (المساواة بين الجنسين)؛ 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية)؛ 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)؛ 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)؛ 9 (الصناعة، الابتكار، الهياكل الأساسية)؛ 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)؛ 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ 12 (الاستهلاك والإنتاج المعقولان)؛ 13 (العمل المناخي)؛ 14 (الحياة تحت الماء)؛ 15 (الحياة في البر)؛ 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)؛ 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

زاي: 1 (خطة عمل أديس أبابا)؛ 2 (برنامج عمل اسطنبول)؛ 3 (الخطة الحضرية الجديدة)؛ 4 (اتفاق باريس)؛ 5 (إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث)؛ 6 (إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة).

حاء: 1 (الكيانات الحكومية في البلدان النامية غير الساحلية (مثل الوزارات المختصة))؛ 2 (كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة)؛ 3 (المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة (المؤسسات المالية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية))؛ 4 (وكالات المعونة في البلدان المانحة)؛ 5 (جهات أخرى (منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومعاهد التدريب))

ما ينبغي للكيانات أن تفعله وأن تتجنبه من أجل تحقيق نتائج مثمرة في تنفيذ برنامج عمل فيينا

ما ينبغي للكيانات أن تفعله من أجل تحقيق نتائج مثمرة في تنفيذ برنامج عمل فيينا	
ألف -	اتباع نهج شاملة ومفضية إلى التحول ومدفوعة بالطلب ومحددة الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على نحو وثيق مع المانحين/الحكومات لإنهاء الوعي بأهمية اتباع نهج شامل (لمجموع القطاعات الحكومية ولجميع مكونات المجتمع)؛ • تقييم البرامج القطرية التي تعكف منظومة الأمم المتحدة على تنفيذها، وتهيئة أسباب بلورة حلول منهجية ذات أفق للتخطيط والعمل يتجاوز مدة برنامج عمل محدد؛ • إجراء تقييمات للاحتياجات من خلال الانخراط مع أصحاب المصلحة المحليين وتقديم الدعم في ضوء الاحتياجات المستبانة؛ • تطبيق نهج قائم على الطلب في العمل؛ • التركيز على نتائج التنمية المحدث للتحول من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق تغييرات منهجية؛ • موازنة الأولويات الوطنية ومكونات الاستدامة مع المشاريع؛ • الإقرار بأوجه القصور المؤسسية والتنظيمية والعقبات القائمة عند وضع السياسات؛ • تكييف الأطر التنظيمية والسياسات القائمة مع احتياجات البلدان في تنفيذ المشاريع والبرامج؛ • اختيار القضايا عن وعي ومتابعتها بالنسبة إلى الموارد المطلوبة لتحقيق نتائج مجدية؛ • إعطاء الأولوية لنهج منصف في تقديم الخدمات؛ • تصميم وتنفيذ برامج لتعظيم الأثر الشامل لعدة قطاعات بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة؛ • رسم أهداف محددة عند وضع المشاريع في البداية ثم البناء على النجاحات الأولية (مقابل مشاريع الإصلاح الواسعة والطموحة).
باء -	اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة
	<ul style="list-style-type: none"> • سد الفجوات في المعارف والموارد عن طريق إقامة شراكات وشبكات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة والشركاء في التنمية وأفرقة الخبراء والجامعات ومجامع الفكر ومؤسسات البحوث؛ • تسخير المساعدة التقنية ودراسات الجدوى للمساهمة في صنع قرارات قائمة على الأدلة؛ • إجراء تدريب على بناء قدرات الممارسين في مجال السياسات والخبراء والإحصائيين من أجل وضع مزيد من السياسات القائمة على الأدلة؛ • المساهمة في جمع البيانات الخاصة بقطاعات محددة من خلال مشاريع تساعد حكومات البلدان النامية غير الساحلية على معالجة أوجه عدم الاتساق ونقص المعلومات؛ • استخدام تقنيات حديثة وضمان تكييف المعايير الدولية المتعلقة باستدامة الأصول وقدرتها على الصمود مع السياق الخاص للبلد النامي غير الساحلي وتطبيقها باستمرار؛ • إنجاز مشاريع إيضاحية محددة الهدف لإثبات جدوى المشاريع وتحفيز الانخراط لتوسيع نطاق المشاريع وتكرارها؛ • إجراء التعلم التجريبي من خلال الزيارات والدراسات القطرية؛ • إجراء تحليلات التكلفة والإنفاق فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

جيم - الانخراط وتولي زمام الأمور والتمكين على المستوى المحلي
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة من قدرة السلطات الوطنية على حشد الأطراف المعنية من أجل الجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة في البلدان النامية غير الساحلية؛ • إشراك السلطات المحلية على أعلى مستوى وضمان دعم رفيع المستوى من أصحاب المصلحة داخل البلد منذ مرحلة البداية؛ • إقامة شراكات مع الحكومات المحلية واحترام توليها زمام الأمور طوال دورة حياة المشروع؛ • بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين على تخطيط المشاريع وتحديد أولوياتها وإدارتها لضمان مساهمة الاستثمارات الحالية في التنمية على المدى البعيد وفي تأثير المشاريع المستدامة.
دال - التنسيق والتعاون مع أصحاب مصلحة متعددين
<ul style="list-style-type: none"> • ضمان إجراء حوار قطاعي مستمر ومنظم مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال آليات ومنصات لتحديد مجالات التدخل وتجنب الازدواجية؛ • العمل بتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين لتشجيع تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات والمساعدة التقنية لضمان استدامة نواتج المشاريع؛ • الاستفادة من إصلاح مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومنظومة المنسقين المقيمين المعززة لتوسيع التعاون مع الجهات الفاعلة في الميدان وزيادة الانخراط على الصعيد القطري؛ • اعتماد نهج منسق، لا سيما خلال فترات الأزمات والجوائح العالمية، من أجل تلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة على نحو أفضل؛ • زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يمكن أن يفيد البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا.
هاء - حشد الموارد والتواصل مع القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> • تعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية للتنفيذ من خلال التمويل المشترك، ولا سيما مع البلدان النامية غير الساحلية المستفيدة؛ • الاضطلاع بأنشطة مناصرة من أجل اجتذاب الاستثمارات وتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات المخصصة والطويلة الأجل للبلدان النامية غير الساحلية؛ • بناء الثقة بين القطاعين العام والخاص من خلال مشاريع تضم كلا الجانبين؛ • ضمان مواءمة أولويات الحكومة والقطاع الخاص في مبادرات عملية تحديد النطاق؛ • ضمان التعاون بين القطاعين العام والخاص في تفعيل الإصلاحات التي تتطلب تجاوز النهج المتبعة (مثل رقمنة الإجراءات الجمركية)؛ • إدراج منظورات القطاع الخاص في تصميم المشاريع وتنفيذها لضمان استدامة آثار المشاريع؛ • التعاون وإقامة شراكات مع القطاع الخاص لخلق روابط سوقية وتآزر وفرص عمل وفرص اقتصادية، مع بناء القدرات والخبرات المحلية التي تسهم في تقوية المؤسسات؛ • استخدام إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص لحشد خبرات القطاع الخاص في تمويل المشاريع والتكنولوجيات وفي توفير خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ • مساعدة الشركات على اختيار المشاريع المجدية اقتصادياً وبيئياً؛ • مد جسور التواصل بين المستثمرين ورواد الأعمال ومطوري المشاريع.

<p>واو - التواصل مع بلدان العبور والشركاء الإقليميين</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء أفرقة عاملة مشتركة بين الوزارات داخل كل بلد لزيادة الربط عبر الحدود؛ • إطلاق مناقشات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بشأن القضايا والتحديات المشتركة (مثل الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز التنمية والتحول الإنتاجي في المنطقة من خلال سلاسل قيمة تعمق الأسواق الإقليمية وتشجع على الاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي)؛ • استخدام المنابر دون الإقليمية لتحسين التنسيق والتحرك صوب إرساء سياسات منسقة إقليمياً؛ • مساعدة البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المجاورة على معالجة المسائل التقنية أولاً قبل الانتقال إلى المجال الدبلوماسي؛ • استخدام القوة التفاوضية للتكتلات الإقليمية لضمان حصول البلدان النامية غير الساحلية على امتيازات لم يكن من الممكن تحقيقها لو أن البلد النامي غير الساحلي أجرى مفاوضات ثنائية مع جار أكبر، من جيرانه من بلدان المرور العابر.
<p>زاي - الرصد والإبلاغ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • وضع خطط عمل مشفوعة بأطر زمنية وبالموارد المطلوبة؛ • وضع واستخدام نظم للرصد ومؤشرات مناسبة عند تنفيذ المشاريع والبرامج في البلدان النامية غير الساحلية؛ • إجراء رصد وتقييم مشتركين للأنشطة والمشاريع المنفذة في البلدان المستفيدة؛ • استخدام جداول زمنية واسعة النطاق للأنشطة في تصميم خطط عمل التنفيذ التي تستوعب التأخيرات غير المتوقعة بسبب طول فترات الإنجاز وارتفاع التكاليف المحلية المرتبطة بالبلدان النامية غير الساحلية؛ • إجراء مراجعة ومتابعة لاستدامة النتائج في مرحلة ما بعد التنفيذ.
<p>ما ينبغي أن تتجنبه الكيانات من أجل تحقيق نتائج مثمرة في تنفيذ برنامج عمل فيينا</p>
<p>ألف - الاستيعاب والاستعداد يحدان من تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني</p>
<p>ينبغي تجنب ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • استبعاد الدول الأعضاء أو الجهات الفاعلة الرئيسية من المشاركة أو عدم تقاسم المعلومات؛ • اتباع خطط وطنية أو مؤسسية تتسم بالأناكية؛ • تخطيط المشاريع والأنشطة دون إجراء تقييم أولي للاحتياجات القطرية؛ • العمل بشكل انفرادي أو إنجاز مشاريع وأنشطة من جانب واحد دون إقامة شراكات محلية؛ • عدم تشجيع إشراك أصحاب المصلحة وبناء قدراتهم بالنظر إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى تفاقم صيانة نظم البنية التحتية التي تتسم أصلاً بعدم الكفاءة.
<p>باء - عدم وجود نهج نُظمي في الإدارة لتحقيق النتائج المتوخاة</p>
<p>ينبغي تجنب ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اتباع نهج انفرادي أو التركيز على قطاع واحد فقط من قطاعات الحكومة عند دعم البلدان النامية غير الساحلية؛ • تنفيذ أنشطة صغيرة مجزأة وعدم اعتماد نهج شامل لتطوير البنية التحتية لأن ذلك سيضر بالاستثمارات ويؤدي إلى تفويت الفرص؛ • التنافس على التمويل التقليدي في مجالات التنمية التي تتيح مجالاً للاستجابات المنسقة.

جيم - ضعف الإدارة والقيادة

ينبغي تجنب ما يلي:

- تنفيذ نهج من القمة إلى القاعدة للمشاريع/الأنشطة واتباع نهج الإدارة الجزئية؛
- تأخير إنجاز الأنشطة المقررة في إطار المشاريع أو تغيير المشاريع في منتصف الطريق؛
- عدم مراعاة قدرة البنية التحتية على الصمود أثناء تخطيط نُظْم البنية التحتية وتنفيذها وإدارتها لأنَّ ذلك سيؤدي إلى خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة؛
- الاعتماد فقط على الوكالات العامة المحلية النظيرة لأنها قد تواجه نقصاً في عدد الموظفين وكثرة الأعباء.

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة.

الثغرات وأوجه التداخل/التكامل في دعم أولويات برنامج عمل فيينا

الأولوية	ألف- الثغرات التي تشوب دعم أولويات برنامج عمل فيينا، والحلول الممكنة والكيانات الأقدر على تقديم الدعم لمعالجة الثغرات
1 الثغرات	<ul style="list-style-type: none"> • محدودية البيانات لرصد أهداف محدّدة من برنامج عمل فيينا بشأن المرور العابر؛ • الثغرات في دعم القدرات المالية والتقنية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة للمرور العابر وتيسير النقل وشؤون المحيطات وقانون البحار؛ • الثغرات في الدعم التعاوني لتنفيذ اتفاقية النقل البري الدولي؛ • الثغرات في أنشطة الدعوة إلى التنفيذ المنسق للقواعد المجتمعية المتعلقة بالتكامل الإقليمي.
1 الحلول	<ul style="list-style-type: none"> • التعجيل بالانضمام إلى نظام النقل البري الدولي/النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي وتنفيذه في البلدان النامية غير الساحلية؛ • تحديد أدوار ومسؤوليات الشركاء في تنفيذ اتفاقية النقل البري الدولي تحديداً أفضل؛ • زيادة مشاركة الحكومة على نطاق أوسع في الأفرقة العاملة المعنية بالمرور العابر والنقل؛ • زيادة التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية من أجل تيسير التمويل لبناء القدرات وتشييد البنية التحتية، على نحو يكمل المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات العامة التي تقدّمها الأمم المتحدة.
الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، واللجان الإقليمية، ومكتب الشؤون القانونية، واليونيدو.	
2 (أ) الثغرات	<ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود كيان ذي ولاية ودور تنسيقي بشأن وسائل نقل متعددة، مما يؤدي إلى تقديم دعم مجزأ؛ • الثغرات في البيانات المتعلقة برصد شبكات الطرق وتحسينها؛ • الثغرات في المساعدة التقنية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع مشاريع البنية التحتية للنقل المقبولة مصرفياً؛ • الثغرات في دعم البنية التحتية للطرق (مثل كثرة الطرق غير المعبّدة والسيئة الصيانة)؛ • الثغرات في الدعم المقدم لتعزيز قدرة الحكومات على تحديث نُظم البنية التحتية وإدارتها وتشغيلها.
2 (أ) الحلول	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء كيان يركّز على النقل؛ • جعل اتفاقات البنية التحتية التي أبرمتها الكيانات (مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا) مفتوحة لكي تتضمن إليها بلدان نامية غير ساحلية من خارج المنطقة المعنية؛ • توجيه الموارد والمشاريع إلى البلدان النامية غير الساحلية بالتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ • تعزيز إنشاء بنية تحتية جيدة، مع مراعاة قدرة حكومة البلد النامي غير الساحلي على تخطيط نُظم البنية التحتية للنقل وتنفيذها وإدارتها (مثل التشغيل والصيانة ووقف التشغيل)؛ • تقديم المساعدة التقنية الميسّرة الشروط للمساعدة في تخطيط وتصميم وتدبير خيارات التمويل للبنية التحتية المادية للنقل وترابط شبكات النقل، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛ • التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر للحصول على البيانات اللازمة ودعمها في وضع مشاريع البنية التحتية المقبولة مصرفياً.
الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، واللجان الإقليمية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف (بنك التنمية الأفريقي، ومجموعة البنك الدولي، وغيرهما)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي.	
2 (ب) الثغرات	<ul style="list-style-type: none"> • الثغرات القائمة في كيانات منظومة الأمم المتحدة في أنشطة بناء القدرات لدعم البلدان النامية غير الساحلية في استخدام الموارد الطاقية استخداماً فعالاً؛ • الثغرات في دعم البلدان النامية غير الساحلية لتوسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة؛ • الثغرات في تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية في قطاع الطاقة؛ • الثغرات التي تشوب الجهود المنسّقة الرامية إلى معالجة ارتفاع تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية؛ • انعدام الإرادة السياسية وعدم اتفاق مجالس الإدارة بشأن قضايا البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التركيز على الطاقة المتجددة المتاحة مجاناً للبلدان النامية غير الساحلية؛ • زيادة الفهم المشترك لأداء واستخدام الموارد الطاقية القائمة من أجل: (أ) منع المسائل المتصلة بمعدلات التسرب، وعدم موثوقية الشبكة وتكاليف الربط بالخدمة؛ و(ب) تهيئة أسباب اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تطوير البنى التحتية لضمان تخصيص الاستثمارات بفعالية لتحقيق عوائد أعلى؛ • دعم التخطيط المسبق لتحديد البنية التحتية الحيوية المعرضة للمخاطر وتقديم توصيات؛ • تشجيع النهج المنسقة لتطوير البنية التحتية، مع مراعاة أداء نظم البنية التحتية القائمة والمستقبلية لتعظيم العائدات المتأتية من الاستثمارات في البنية التحتية؛ • الاستعانة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة باعتبارها منصة لجمع منظومة الأمم المتحدة من أجل تبادل المعارف وتعزيز أنشطة بناء القدرات بشأن أولوية الطاقة في برنامج عمل فيينا؛ • زيادة اتفاق مجالس الإدارة على تخصيص المزيد من الموارد للعمل في مجال الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ • تقييم أفضل الممارسات ووضع الصكوك المعيارية المناسبة ذات الصلة للبلدان النامية غير الساحلية. 	<p>2 (ب) الحلول</p>
<p>الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: الاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة التوصل العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، واللجان الإقليمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسف.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • الثغرات في معالجة ميل الدول إلى اعتماد سياسات حمائية بدلاً من الوفاء بالاتفاقات التجارية الإقليمية؛ • المصالح المؤسسية والوطنية المكتسبة تعوق استخدام المعايير والتوصيات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تصوغها الكيانات (مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا) في مجالي تيسير التجارة وتبادل البيانات إلكترونياً؛ • الثغرات في الموارد اللازمة لدعم جهود وضع الصكوك المعيارية ونشرها واستخدامها؛ • الثغرات في المساعدة في مجال تيسير التجارة. 	<p>3 الثغرات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات الصلة وتوصيات أفضل الممارسات من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وزيادة التعاون مع الجهات الفاعلة لاستخدامها؛ • بناء التآزر لتنفيذ مشاريع مشتركة دعماً لتيسير التجارة والتنمية المستدامة للتجارة والتحليل والتوصيات حتى لا تصير الحواجز غير الجمركية حواجز أمام التجارة. 	<p>3 الحلول</p>
<p>الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، واللجان الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنسقون المقيمون، ومنظمة التجارة العالمية.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • بناء التآزر بشأن قضايا السياسات العامة دعماً للتعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي؛ • دعم آليات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود؛ • دعم آليات التعاون دون الإقليمي في مجال الأمن الغذائي وتجارة المواد الغذائية، بما في ذلك هجرة اليد العاملة. 	<p>4 الحلول</p>
<p>الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومكتب الشؤون القانونية، والمنسقون المقيمون.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • الثغرات في دعم البلدان النامية غير الساحلية لتطوير بيئة الأعمال التجارية وجذب الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية؛ • الثغرات في تمويل أنشطة بناء القدرات من أجل: التوعية بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية؛ وبناء القدرة لدى صناعات السياسات في البلدان النامية غير الساحلية على تصميم سياسات بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وجذب التمويل للنهوض بريادة الأعمال المبتكرة؛ ووضع وتنفيذ أطر متكاملة للحوكمة بشأن المحيطات وقانون البحار؛ • الثغرات في تعزيز الابتكار وتكييف التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي؛ • الثغرات في التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في تنفيذ جهود التعافي من آثار جائحة كوفيد-19. 	<p>5 الثغرات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • بناء قدرات صناعات السياسات في البلدان النامية غير الساحلية من خلال حلقات عمل ومنتجات معرفية مخصصة الغرض؛ • زيادة توثيق التعاون مع البلدان النامية غير الساحلية لدعمها فيما يتعلق بقضايا إضافة القيمة وسلسلة القيمة؛ • إقامة شراكات جديدة واتخاذ مبادرات مشتركة واستحداث أنشطة منسقة للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. 	<p>5 الحلول</p>

الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: الأونكتاد، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والفاو، واللجان الإقليمية، والمركز الدولي للتجارة، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، اليونيدو.	
6 الثغرات	<ul style="list-style-type: none"> • الثغرات في تمويل التنمية وبناء القدرات في مجال البيانات المتعلقة بالتنمية والمساواة بين الجنسين والاستثمار في الشباب؛ • الثغرات في مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المبادرات المتخذة على صعيد القارة الأفريقية ذات الصلة ببرنامج عمل فيينا؛ • عدم وجود نماذج لتنفيذ القرارات السياسية المعتمدة على أعلى مستويات كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ • الثغرات في الوعي والإرادة السياسية والوسائل المالية لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ • الثغرات في تقاسم الأولويات المحددة وخطط العمل المتعلقة ببرنامج عمل فيينا مع الشركاء في التنمية؛ • الثغرات في التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في تنفيذ جهود التعافي من آثار جائحة كوفيد-19.
6 الحلول	<ul style="list-style-type: none"> • تبسيط وتحسين البرامج الإحصائية لمنظومة الأمم المتحدة لتوفير معلومات إحصائية منسقة وموثوقة عن خطط التنمية العالمية، والتقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ، ودعم تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وتحسين تنسيق بناء القدرات من خلال تحسين التنسيق الوظيفي، والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني، والتنسيق في المجالات المواضيعية، والتنسيق مع الشبكات المهنية الأخرى؛ • مواصلة جمع البيانات (الجغرافية المكانية والإحصائية) وتحليلها وإدارتها لتتبن القضايا والحلول الرئيسية وتوفير خدمات بناء القدرات لاستخدام البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية؛ • بذل جهود أكبر في الدعوة إلى زيادة وسائل التنفيذ؛ • الاستعانة بالرؤساء التنفيذيين لمناصرة قضايا البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ • استكشاف آليات تمويل مبتكرة لتلبية الاحتياجات المحددة، بما في ذلك استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص والبدائل الاستثمارية (مثل الاستثمارات ذات الوقع الاجتماعي)؛ • زيادة إدارة الأصول والتخطيط المسبق لضمان توجيه وسائل التنفيذ نحو تحقيق أفضل عائد استثماري؛ • زيادة الوعي في بلدان العبور بأدوارها وانخراطها في تنفيذ برنامج عمل فيينا.
الكيانات المعنية باتخاذ الإجراءات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والفاو، واللجان الإقليمية، ومجموعة البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة التجارة العالمية.	

الأولوية	باء - الكيانات التي أفادت بوجود تكامل/تداخل بين الولايات
جميع الأولويات	(أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الأونكتاد)؛ و(ب) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (منظمة التجارة العالمية)؛ و(ج) مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية (مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية).
1	(أ) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأونكتاد)؛ و(ب) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية) (الأولويتان 3 (ب) و5 أيضاً)؛ و(ج) المركز الدولي لدبلوماسية النقل (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛ و(د) الاتحاد الدولي للنقل على الطرق (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ و(هـ) ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا) ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (وأيضاً الأولويات 2 (أ) و3 (ب) و4)؛ و(و) هيئة تنسيق النقل العابرة بالممر الشمالي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)؛ و(ز) منظمة التجارة العالمية (الأونكتاد) (وأيضاً الأولويتان 3 (أ) و(ب)).
2 (أ)	(أ) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛ و(ب) مصرف التنمية الآسيوي (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛ و(ج) هيئة تنسيق النقل العابرة بالممر الشمالي (الأونكتاد) (وأيضاً الأولوية 3 (ب)).
2 (ب)	(أ) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الاتحاد الدولي للاتصالات)؛ و(ب) اليونيدو (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ و(ج) مصرف التنمية الآسيوي (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛ و(د) ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية).

3 (أ)	(أ) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الأونكتاد، واللجان الإقليمية، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية)؛ و(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأونكتاد، والفاو، ومركز التجارة الدولية، واليونيدو) (وأيضاً الأولوية 3 (ب))؛ و(ج) اليونيدو (الأونكتاد ومجموعة البنك الدولي ومركز التجارة الدولية).
3 (ب)	(أ) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الاتحاد الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي)؛ و(ب) غرفة التجارة الدولية (مركز التجارة الدولية).
4	(أ) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا)؛ و(ب) مصرف التنمية الآسيوي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛ و(ج) هيئة تنسيق النقل العابرة للممر الشمالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا).
5	(أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اليونيدو)؛ و(ب) اليونسكو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ و(ج) اليونيدو (برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والفاو، ومنظمة العمل الدولية)؛ و(د) منظمة الصحة العالمية (أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)؛ و(هـ) مصرف التنمية الآسيوي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ و(و) غرفة التجارة الدولية (الأونكتاد).
6	(أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية)؛ و(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأونكتاد وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية).

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والشركاء في التنمية على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة.

ملاحظة: تردّ الكيانات التي أفادت بوجود أوجه تداخل خارج الأوقاس، بينما تردّ داخل الأوقاس الكيانات التي حُدّدت على أنها ذات ولايات متداخلة.

المرفق الثامن

الوحدات الرئيسية التي تتولى داخل كل كيان تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية
وأدوارها ومسؤولياتها

الوحدة ودورها	الكيان
<p>الوحدة: مكتب استراتيجيات الأثر.</p> <p>دورها: تقديم تقرير إلى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية عن حافظات الصندوق المشترك للسلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية.</p>	الصندوق المشترك للسلع الأساسية
<p>الوحدة: شعبة أهداف التنمية المستدامة ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية.</p> <p>دورها: تشجيع النقل المستدام على الصعيد العالمي، بما في ذلك دعم حماية البيئة من خلال تطوير النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية في آسيا؛ وتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات والتنسيق بين الوكالات لتيسير الدعم المتسق في مجال الطاقة.</p>	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
<p>الوحدة: قسم تمويل أهداف التنمية المستدامة، فرع السياسات والبرمجة.</p> <p>دورها: دعم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومنظومة المنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية فيما يتعلق بقضايا التحول الاقتصادي والتمويل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.</p>	مكتب التنسيق الإنمائي
<p>الوحدة: قسم التكامل الإقليمي.</p> <p>دورها: تنسيق وتجميع الدعم التقني على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبلدان الأفريقية النامية غير الساحلية.</p>	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
<p>الوحدة: شعبة التجارة والتعاون الاقتصادي.</p> <p>دورها: (أ) توفير الخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات لتيسير التجارة؛ و(ب) تعزيز التعاون والتكامل فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا؛ و(ج) إجراء استعراضات وطنية، بناء على الطلب، للابتكار لأغراض التنمية المستدامة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية (أرمينيا، 2014، استعراض متابعة مقرر لعام 2022)، وأوزبكستان (جارٍ)، وطاجيكستان (2015)، وقيرغيزستان (2019)، وكازاخستان (2012)، ومولدوفا (جارٍ).</p>	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
<p>الوحدة: وحدة خدمات البنية التحتية (شعبة التجارة الدولية والتكامل).</p> <p>دورها: (أ) تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية؛ و(ب) متابعة الأنشطة والاجتماعات الرفيعة المستوى المتصلة ببرنامج عمل فيينا.</p>	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
<p>الوحدة: قسم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة والمكتب دون الإقليمي لشرق آسيا.</p> <p>دورها: (أ) تنسيق عمل الشعب التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية ببرنامج عمل فيينا؛ و(ب) إعداد التقرير السنوي الرئيسي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و(ج) تيسير أنشطة بناء القدرات، ودعم العمليات الحكومية الدولية، واستعراض التقدم المحرز وتنسيق الأنشطة فيما يتصل بتنفيذ برامج العمل.</p>	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
<p>الوحدة: المكتب المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.</p> <p>دورها: تقديم الدعم في مجالات التنسيق والاتصال والمناصرة وتعبئة الموارد.</p>	الفاو

الكيان	الوحدة ودورها
منظمة الطيران المدني الدولي	الوحدة: مكتب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والشراكات وقسم الشراكات وتعبئة الموارد. دورها: تنسيق عمليات الإبلاغ وعمل المكاتب الإقليمية التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي بشأن البلدان النامية غير الساحلية.
المركز الدولي لدبلوماسية النقل	الوحدة: مجلس الإدارة والأمن التنفيذي. دورها: تنسيق أنشطة المنظمات الدولية الإقليمية الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا.
مركز التجارة الدولية	الوحدة: شعبة البرامج القطرية؛ وشعبة المشاريع والمؤسسات؛ وشعبة تنمية الأسواق؛ ومكتب المدير التنفيذي (فريق الاتصالات والفعاليات). دورها: (أ) تحديد وتقييم احتياجات البلدان النامية غير الساحلية، وتصميم مشاريع لتلبية الاحتياجات، والتواصل مع المانحين وأصحاب المصلحة في منظومة المنبئين المقيمين؛ و(ب) استحداث وإدارة المنتجات والأدوات والخدمات المتصلة بتيسير التجارة، وتطوير المشروعات، والمعلومات عن الأسواق؛ و(ج) تيسير المناقشات بشأن التجارة وتنمية الأعمال التجارية وفرص التوفيق بين البلدان النامية غير الساحلية من خلال المنتدى العالمي لتنمية الصادرات لمد جسور التواصل بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في سبيل إقامة شراكات جديدة.
الاتحاد الدولي للاتصالات	الوحدة: إدارة الشراكات من أجل التنمية الرقمية. دورها: تعميم الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية على نطاق مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال مشاريع وشراكات وغير ذلك.
مكتب الشؤون القانونية	الوحدة: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. دورها: (أ) تعزيز فهم شؤون المحيطات وقانون البحار فهماً أفضل، كما هو مجسّد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ و(ب) كفالة بلورة استجابات مناسبة لطلبات الدول، ولا سيما الدول النامية، فيما يتعلق بالمشورة والمساعدة في تنفيذ الاتفاقية، بسبل منها برامج لبناء القدرات قائمة على تحديد الاحتياجات.
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا	الوحدة: مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. دورها: تقديم خدمات تحليل السياسات ودعم جهود مناصرة البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.
ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا	الوحدة: الأمانة الدائمة. دورها: (أ) الاضطلاع بأنشطة لمواءمة تشريعات النقل؛ و(ب) صوغ سياسات ومقترحات لتطوير قطاع النقل؛ و(ج) وضع وإعداد مشاريع اتفاقات إقليمية بشأن النقل؛ و(د) وضع مقترحات لمشاريع المساعدة التقنية للبلدان النامية غير الساحلية.
الأونكتاد	الوحدة: قسم البلدان النامية غير الساحلية (شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة). دورها: (أ) تنسيق أنشطة الأونكتاد دعماً للبلدان النامية غير الساحلية والإبلاغ عنها؛ و(ب) إجراء التحليلات والبحوث الفنية والاضطلاع بأنشطة التعاون التقني دعماً للبلدان النامية غير الساحلية بشأن تيسير الاستثمار؛ و(ج) الاضطلاع بدور هيئة للتفاعل مع مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الوحدة: وحدة المشاركة في تحديد السياسات الاستراتيجية (مكتب السياسات ودعم البرامج). دورها: توفير التوجيه والدعم البرنامجي المتكامل والعمل على تحقيق الاتساق في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المسائل الشاملة لكي يظل وضع السياسات وثيق الصلة بالتحديات القائمة فعلياً.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الوحدة: وحدة تنسيق السياسات (شعبة البرامج والسياسات). دورها: تنسيق السياسات بين العمليات الداخلية والاستراتيجيات والبرامج المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك برنامج عمل فيينا والدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية.

الكيان	الوحدة ودورها
صندوق الأمم المتحدة للسكان	<p>الوحدة: مكتب حكومي دولي وأربعة مكاتب إقليمية في المقر؛ والمكاتب الإقليمية والقُطرية، وموظفو البرامج، وأخصائيو البرامج والموظفون المعاونون.</p> <p>دورها: يركز الموظفون في المقر على وضع السياسات استناداً إلى البيانات المتاحة، وضمان الجودة، والجهود المشتركة بين الوكالات في مجال المناصرة، ومناصرة الهيئات الحكومية الدولية. أما الموظفون في المكاتب الإقليمية والقُطرية فيركزون على تنفيذ البرامج وأنشطة المناصرة.</p>
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	<p>الوحدة: شعبة التنسيق الإقليمي لأفريقيا (إدارة التنسيق الإقليمي والميداني، مديرية البرامج والشراكات والتنسيق الميداني).</p> <p>دورها: (أ) تحديد الاستراتيجيات الإقليمية والأولويات البرنامجية لخدمات اليونيدو، وضمان تلبية اليونيدو للاحتياجات المحددة للبلدان، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ب) الاضطلاع بدور قناة رئيسية للاتصالات مع شبكات مكاتب اليونيدو الميدانية؛ و(ج) أن تكون بمثابة نقطة مرجعية لإجراء استعراض شامل لأنشطة اليونيدو التعاونية في البلد المعني وتفاعلها مع الدول الأعضاء؛ و(د) تنسيق الاستراتيجيات والبرامج القُطرية والإقليمية؛ و(هـ) رصد حافظة البرامج القُطرية وتنفيذ المشاريع على الصعيد القُطري؛ و(و) صوغ وتنفيذ وتحديث ونشر استراتيجية اليونيدو بشأن البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.</p>
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	<p>الوحدة: البرنامج الفرعي 2 بشأن البلدان النامية غير الساحلية.</p> <p>دورها: حشد وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا، وتعزيز رصده ومتابعته، وزيادة الوعي والمناصرة فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.</p>
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	<p>الوحدة: مكتب الاتصال في نيويورك.</p> <p>دورها: (أ) جمع ودمج المدخلات المقدّمة من مختلف مكاتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن العمل المنجز في البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ب) المشاركة في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛ و(ج) التواصل مع البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك، بتوفير معلومات عن مشاريع المكتب في البلدان النامية غير الساحلية وخطوط الخدمات التي يقدّمها.</p>
منظمة السياحة العالمية	<p>الوحدة: إدارة التعاون التقني وطريق الحرير؛ وإدارة العلاقات المؤسسية والشراكات؛ وإدارة الإحصاء.</p> <p>دورها (على التوالي): وضع وتنفيذ إجراءات دعم الدول الأعضاء؛ وتقديم دعم استراتيجي للدول الأعضاء من خلال العمليات والأنشطة الدولية (وعمليات وأنشطة الأمم المتحدة)؛ والنهوض بإحصاءات السياحة.</p>
منظمة الجمارك العالمية	<p>الوحدة: المديرية الفرعية المعنية بالإجراءات والتيسير.</p> <p>دورها: (أ) وضع صكوك منظمة الجمارك العالمية وأدواتها بشأن الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة، والاحتفاظ بها؛ و(ب) تقديم الدعم في بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية؛ و(ج) دعم التعاون مع المنظمات الدولية التي تدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا.</p>
برنامج الأغذية العالمي	<p>الوحدة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية؛ وشعبة سلسلة الإمداد؛ وشعبة الشراكات الاستراتيجية؛ وقسم التخطيط والأداء المؤسسيين.</p> <p>دورها: (شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية): تعزيز القدرات القُطرية، ودعم صغار المزارعين، والتحويلات النقدية، وإمكانية النفاذ إلى الأسواق، والحد من مخاطر المناخ/الكوارث، والقدرة على الصمود وسبل العيش، والنظم الغذائية المستدامة والشاملة؛ (شعبة سلسلة الإمداد): تنسيق روابط وممرات النقل، والاشتراء، وتقديم المساعدة؛ و(شعبة الشراكات الاستراتيجية): تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وتحديد مصادر تمويل غير تقليدية.</p>

الكيان	الوحدة ودورها
منظمة الصحة العالمية	<p>الوحدة: إدارة الاستراتيجيات القطرية والدعم القطري (المقر) ووحدات الدعم القطري (سته مكاتب إقليمية).</p> <p>دورها: (أ) كفالة توجيه استراتيجي واضح لتعزيز العمل الموضوعي لمنظمة الصحة العالمية على الصعيد القطري من خلال نهج قائم على المشاركة ومتعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة؛ و(ب) إدراج قطاع الصحة ضمن خطة التنمية العالمية لدعم البلدان في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.</p>
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	<p>الوحدة: شعبة أقل البلدان نمواً.</p> <p>دورها: (أ) الاضطلاع بدور جهة تنسيق التعاون مع البلدان النامية غير الساحلية وكيانات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ب) تمثيل المنظمة العالمية للملكية الفكرية في اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛ و(ج) إعداد وتحديث وجمع البيانات المتعلقة بالتعاون مع البلدان النامية غير الساحلية؛ و(د) توفير الخبرة والمساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية (مثل الاستعانة بالشركاء المنفذين لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛ ودعم نقل التكنولوجيات المناسبة لأغراض التنمية؛ والحصول على المعلومات التقنية والعلمية ومعلومات براءات الاختراع من أجل بناء القدرات التكنولوجية).</p>
منظمة التجارة العالمية	<p>الوحدة: شعبة التنمية.</p> <p>دورها: (أ) التواصل مع مكتب الممثل السامي بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ب) تنسيق تقديم مدخلات لمختلف التقارير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ج) تمثيل منظمة التجارة العالمية في اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛ و(د) العمل بوصفها الخبير الاستشاري في مجال تقديم المعلومات والتدريب فيما يتعلق بأولويات برنامج عمل فيينا ذات الصلة بولاية منظمة التجارة العالمية.</p>

المصدر: ردود المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والشركاء في التنمية على الاستبيان المؤسسي واستبيان المتابعة.

المرفق التاسع

خريطة حضور أعضاء الأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32

اللون الأخضر: كيان مقيم	اللون الأحمر: كيان ليس له حضور مادي	اللون الرمادي: الإقامة غير معروفة	العدد الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية التي يوجد فيها أط الكيانات	مقيمون مقيمون	الجان الإقليمية	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	إدارة شؤون السلامة والأمن	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	المفوضية السامية لحقوق الإنسان	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بتغير المناخ	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	الأوكياد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مؤثر الأمم المتحدة	مفوضية شؤون اللاجئين	التوظيف	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	برنامج مفوضي الأمم المتحدة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	برنامج الأغذية العالمي	الفاو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة العمل الدولية	اليونسكو	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	منظمة الصحة العالمية	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مؤسسة التمويل الدولية	صندوق النقد الدولي	المنظمة الدولية للبحر	البنك الدولي					
				32	15	7	13	15	24	11	29	11	12	11	29	11	32	22	32	15	29	32	24	19	8	27	23	32	11	30	30	32	32	7	21	10	18	32	31		
				X							X			X	X	X	X	X	X	X	X				X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		
				X	X	X	X	X	X		X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		
				X	X				X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		
				X	X				X	X				X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
				X					X					X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

- (ب) الحضور في أربعة بلدان نامية غير ساحلية: الاتحاد الدولي للاتصالات (إثيوبيا (كيان مقيم)، وباراغواي (ليس له حضور مادي) وزمبابوي (ليس له حضور مادي) وكازاخستان (ليس له حضور مادي))؛ ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام (أفغانستان (كيان مقيم) وجمهورية أفريقيا الوسطى (كيان مقيم) وجنوب السودان (كيان مقيم) ومالي (بدون حضور مادي)؛ ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا (أوزبكستان (كيان مقيم) وطاجيكستان (بدون حضور مادي) وقيرغيزستان (بدون حضور مادي) وكازاخستان (بدون حضور مادي))؛
- (ج) الحضور في ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية: مصرف التنمية الآسيوي (أوزبكستان (كيان مقيم) وكازاخستان (مركز الإقامة غير معروف) ونيبال (كيان مقيم))؛
- (د) الحضور في بلدين ناميين غير ساحليين: المصرف الإئمائي لأمريكا اللاتينية (باراغواي (مركز الإقامة غير معروف) وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) (مركز الإقامة غير معروف))؛ وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (أرمينيا (بدون حضور مادي) وبوتسوانا (كيان مقيم))؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (باراغواي (مركز الإقامة غير معروف) وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) (مركز الإقامة غير معروف))؛ ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (بدون حضور مادي) ونيبال (مركز الإقامة غير معروف))؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (إثيوبيا (كيان مقيم) وباراغواي (كيان مقيم))؛
- (هـ) حضور في بلد نام غير ساحلي واحد: بنك التنمية الأفريقي (جنوب السودان (مركز الإقامة غير معروف))؛ ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية (زمبابوي (مركز الإقامة غير معروف))؛ وغرفة التجارة الدولية (أرمينيا (مركز الإقامة غير معروف))؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (أوغندا (مركز الإقامة غير معروف))؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (أفغانستان (كيان مقيم))؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (أفغانستان (مركز الإقامة غير معروف))؛ ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (أوزبكستان (مركز الإقامة غير معروف))؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مالي (كيان مقيم))؛ ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (نيبال (مركز الإقامة غير معروف))؛ ومكتب الممثل السامي (بوتان (بدون حضور مادي))؛ ومنظمة السياحة العالمية (أوزبكستان (مركز الإقامة غير معروف))؛ والاتحاد البريدي العالمي (زمبابوي).

المرفق العاشر

توصيات مرنة إضافية لتنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية بفعالية

1- لمعالجة ما استُبين من تحديات، واستغلال الفرص المتاحة، وتعزيز الاتساق والقيمة النسبية المتاحة، يلخّص المفتش في هذا المرفق التوصيات المرنة - بالإضافة إلى التوصيات الواردة في الموجز التنفيذي - في 14 مجالاً رئيسياً، ترد أدناه لكي تنظر فيها الكيانات المحددة وتتخذ إجراءات بشأنها في الوقت المناسب.

ألف- اتباع مزيد من النهج الشاملة والمفضية إلى التحول والمدفوعة بالطلب والمحددة الهدف

2- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) العمل على نحو وثيق مع الجهات المانحة والحكومات لإنهاء الوعي بأهمية اتباع نهج شامل (لكل قطاعات الحكومة ومكونات المجتمع) في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(ب) إجراء تقييمات للاحتياجات من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين وتقديم الدعم في ضوء الاحتياجات المستبانة؛ و(ج) تطبيق نهج قائم على الطلب في العمل؛ و(د) تكييف الأطر التنظيمية والسياساتية القائمة مع احتياجات البلدان في تنفيذ المشاريع والبرامج؛ و(هـ) تصميم وتنفيذ برامج لتعظيم الأثر الشامل لعدة قطاعات على نحو يتسم بالكفاءة وفعال من حيث التكلفة؛ و(و) رسم الأهداف المتوخاة عند وضع المشاريع ومن ثم البناء على ما تحقّق من نجاحات أولية.

باء- اتخاذ المزيد من القرارات المستندة إلى الأدلة بشأن برنامج عمل فيينا

3- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة من خلال دراسات الجدوى، والدراسات الاستقصائية، وتقدير التكاليف، والمؤشرات، والمعايير المرجعية، وتحسين نوعية البيانات؛ (ب) إنجاز مشاريع إيضاحية محدّدة الهدف لإثبات جدواها وتحفيز الانخراط لتوسيع المشاريع وتكرارها؛ (ج) إجراء تدريب على بناء قدرات الممارسين في مجال السياسات والخبراء والخبراء الإحصائيين من أجل زيادة وضع السياسات القائمة على الأدلة.

جيم- زيادة الانخراط وتولي زمام الأمور والتمكين على المستوى المحلي

4- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) الاستفادة من قدرة السلطات الوطنية على حشد الأطراف المعنية من أجل الجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة في البلدان النامية غير الساحلية؛ (ب) إشراك السلطات المحلية على أعلى مستوى وضمان انخراط رفيع المستوى من أصحاب المصلحة داخل البلد منذ مرحلة البداية؛ (ج) إقامة شراكات مع الحكومات المحلية واحترام توليها زمام الأمور طوال دورة حياة المشروع؛ (د) بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين على تخطيط المشاريع وتحديد أولوياتها وإدارتها لضمان مساهمة الاستثمارات الحالية في التنمية على المدى البعيد وفي تأثير المشاريع المستدامة.

دال - الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة

5- ينبغي لحكومات البلدان النامية غير الساحلية أن تتخذ التدابير التالية: (أ) استحداث منابر فُطرية للجمع بين وكالات التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وكيانات القطاع الخاص، لتحديد المزايا النسبية القائمة واستغلالها؛ و(ب) وضع برامج إنمائية وطنية متسقة تجمع الشركاء في إطار أدوار تكاملية بدلاً من أدوار متنافسة.

6- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) إجراء تحليل لأصحاب المصلحة لتحديد أوجه التآزر المحتملة مع المبادرات ذات الصلة التي تضطلع بها كيانات أخرى ومجالات عملها التي يمكنها أن توفر فيها القيمة المضافة؛ و(ب) مواصلة العمليات المشتركة في مجال التخطيط والبرمجة والتنفيذ لتسهيل اتباع نهج متكاملة؛ و(ج) تبادل خطط العمل والبيانات والتفويق بين الأنشطة المنفذة؛ و(د) تعيين وكالة رائدة تُعنى بكل أولوية من أولويات برنامج عمل فيينا لتبسيط الأنشطة وتحقيق تضافر جهود منظومة الأمم المتحدة، مما يقلل من الازدواجية؛ و(هـ) توظيف قدرتها على حشد الجهات المعنية لجمع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال تطوير البنية التحتية المادية في سبيل وضع استراتيجية متكاملة للبلدان النامية غير الساحلية، تُدرج أيضاً القضايا والقيم الشاملة مثل تغير المناخ والبيئة وحقوق الإنسان والإنصاف.

7- وينبغي أن يجمع مكتب الممثل السامي العمل الذي يقوم به الخبراء من مختلف الوكالات بشأن أولويات برنامج عمل فيينا وأن يُصدر تقارير مشتركة لتسليط الضوء على مختلف المنظورات بشأن الموضوع نفسه.

هـ - حشد الموارد لبرنامج عمل فيينا

8- ينبغي لحكومات البلدان النامية غير الساحلية أن تبذل جهوداً منسقة لتمكين القطاع الخاص من الانخراط وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

9- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) استخدام إطار للمشاركة بين القطاعين العام والخاص لحشد خبرات القطاع الخاص في تمويل المشاريع والتكنولوجيات وفي توفير خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ و(ب) استكشاف حلول تمويل بديلة، مثل التمويل المشترك وتمويل الديون، مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ج) تحديد الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛ و(د) تحديد جهات رائدة لتقديم تمويل أولي للمبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا؛ و(هـ) إنشاء آلية للتمويل الصغير الحجم للأفرقة الفُطرية التي تعالج قضايا البلدان النامية غير الساحلية، تدار عبر صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء؛ و(و) وضع استراتيجية تمويل على المدى البعيد مشفوعة بالتزامات من مختلف أصحاب المصلحة.

10- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز إشراك الشركاء في التنمية من أجل: (أ) الإحاطة بمساهماتهم المتوقعة أو المتعهد بها بشأن برنامج عمل فيينا؛ و(ب) إجراء دراسات جدوى مشتركة بشأن المشاريع المحتملة المتصلة ببرنامج عمل فيينا لإثارة اهتمام المانحين؛ و(ج) تشجيع التمويل المشترك لبرامج وأنشطة المساعدة التقنية؛ و(د) إذكاء الوعي بما تحقّق من إنجازات متصلة ببرنامج عمل فيينا من خلال الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في سبيل تحفيز استخدام هذه الآليات التعاونية.

11- وينبغي للأفرقة الفُطرية في البلدان النامية غير الساحلية أن تتخذ التدابير التالية: (أ) العمل مع مكاتب الميزانية الوطنية من أجل تحسين فهم أوجه ارتباط الميزانية الوطنية ببرنامج عمل فيينا؛ و(ب) العمل مع وزارات

المالية لتعبئة الموارد لبرنامج عمل فيينا؛ و(ج) إدماج أولويات برنامج عمل فيينا في النداءات من أجل تمويل المشاريع من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماراني للأمن البشري، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماراني المتعدد الشركاء.

12- وينبغي لمكتب الممثل السامي أن يتخذ التدابير التالية: (أ) بذل جهود لدمج برنامج عمل فيينا في برمجة المانحين والمؤسسات المالية الدولية وجدول أعمالها؛ و(ب) تحديد "أصحاب المصلحة غير المرئيين" الذين يمكن أن يساهموا في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

واو- تحسين الحوار الحكومي الدولي بشأن برنامج عمل فيينا

13- ينبغي لممثلي البلدان النامية غير الساحلية القيام بما يلي: (أ) التركيز على إجراء حوار عملي المنحى في الاجتماعات الوزارية السنوية؛ و(ب) تنظيم اجتماعات محدّدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية على هامش المؤتمرات الوزارية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ و(ج) زيادة التنسيق بين مجموعات البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك وجنيف؛ و(د) إتاحة المشاركة الافتراضية في جميع الاجتماعات؛ و(هـ) ضمان تمويل مشاركة جهات التنسيق الوطنية المعنية ببرنامج عمل فيينا في المنابر ذات الصلة.

زاي- تعزيز جهات التنسيق التنظيمية المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية وإنشاء جهات اتصال

14- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تكفل اضطلاع جهات التنسيق التنظيمية المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية بالأدوار التالية: (أ) أن تكون لديها نظرة عامة واسعة عن المسائل المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية؛ و(ب) أن تعمل بصفقتها مركزاً لمضافة وتبادل التجارب والخبرات في مجال وضع وتقديم المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا؛ و(ج) أن تيسّر تنسيق وتوزيع تدخلات محدّدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل فيينا من تدخلات أوسع نطاقاً؛ و(د) دعم مواءمة العمل البرنامجي مع أولويات الإدارة لتحسين الدعم والتنسيق التنفيذي بشأن المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا؛ و(هـ) دعم إدارة جهود الكيانات في البلدان النامية غير الساحلية بما يتماشى مع خطط العمل العالمية؛ و(و) زيادة إبراز أعمال الكيانات في البلدان النامية غير الساحلية في مختلف المحافل من خلال تبادل المعارف التي تنتجها الكيانات؛ و(ز) إجراء متابعة أكثر اتساقاً للمناقشات والقرارات والإجراءات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

حاء- تعزيز عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

15- ينبغي لأعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية أن يتخذوا التدابير التالية: (أ) تبادل المعلومات كتابياً فقط عن أنشطة الوكالات أثناء الاجتماعات؛ و(ب) ضمان تضافر جهود الفريق الاستشاري مع آليات التنسيق ذات الصلة (مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ومبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية).

طاء - تحسين نشر المعلومات

16- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) أن تكفل قيام وحدات المقر التي تعنى بأولويات برنامج عمل فيينا بتزويد ممثلي البلدان النامية غير الساحلية والمكاتب الإقليمية والقُطرية للكيانات، معلومات عن أية برامج ذات صلة يجري الاضطلاع بها أو مقررة فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا؛ و(ب) إنشاء مستودع إلكتروني لكي يتسنى تبادل الدروس المستفادة بين الأفرقة القُطرية بشأن كيفية معالجة المسائل المتصلة بتمويل خطط العمل العالمية مثل برنامج عمل فيينا.

ياء - تحسين التواصل والمناصرة

17- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تكثف جهود المناصرة لإقناع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بتقديم تمويل محدد للبلدان النامية غير الساحلية، بالنظر إلى أن الكثير منها لا يُرجح البلدان النامية غير الساحلية في أنشطتها المالية.

18- وينبغي لمكتب الممثل السامي أن يوسع من نطاق التواصل مع الجهات التالية: (أ) حكومات البلدان النامية غير الساحلية لكي يبين لها ما يمكن أن تكسبه من دمج برنامج عمل فيينا في خططها الإنمائية الوطنية؛ و(ب) الشركاء في التنمية لبيان التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا وكيف يمكنهم المساهمة؛ و(ج) بلدان العبور النامية من خلال تحليل السياسات والحوار لإقناعها بتكلفة عدم التعاون وبيان ما يمكن أن تكسبه من الانخراط في معالجة أولويات برنامج عمل فيينا.

كاف - تحسين عملية رصد برنامج عمل فيينا والإبلاغ عنه

19- ينبغي لحكومات البلدان النامية غير الساحلية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية المعنيين أن يضعوا سويةً سجلاً بالإنجازات المحرزة في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

20- وينبغي للأمين العام أن يتخذ التدابير التالية: (أ) إنشاء لجنة تقنية معنية بالرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي (ضمن هيكل الأمم المتحدة للتسيق الإقليمي) لرصد تنفيذ برنامج عمل فيينا وتقديم تقارير عنه؛ و(ب) إعادة هيكلة التقرير السنوي عن تنفيذ برنامج عمل فيينا بحيث يركز على مواضيع محددة كل عام.

21- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير التالية: (أ) زيادة وعي حكومات البلدان النامية غير الساحلية بفوائد الإبلاغ عن المؤشرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا؛ و(ب) الاتفاق على مجموعات بيانات مشتركة لكل أولوية من أولويات برنامج عمل فيينا لإدراجها في جميع المشاريع ذات الصلة (إلى جانب استثناءات محددة بوضوح)؛ و(ج) استخدام منبر مشترك للإبلاغ عن مؤشرات مختلف خطط التنمية العالمية؛ و(د) تكييف نظام UN-Info مع السياق الوطني للبلدان النامية غير الساحلية.

22- وينبغي أن يجتهد مكتب الممثل السامي على نحو أفضل جميع مدخلات الوكالات في الإبلاغ عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأن يفهرس البيانات المقّمة ويستخدمها على نحو أفضل وأن يعترف على النحو الواجب بالمدخلات المقّمة من الوكالات.

لام - تحسين التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن برنامج عمل فيينا

23- ينبغي لممثلي البلدان النامية غير الساحلية أن يدمجوا برنامج عمل فيينا في المنابر الإقليمية ودون الإقليمية القائمة بشأن التجارة والمرور العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

24- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تشارك في المنابر الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية وأن تستخدمها على نحو أفضل لتقديم الدعم التقني في المسائل المتصلة ببرنامج عمل فيينا.

25- وينبغي لمكتب التنسيق الإنمائي أن يتقاسم المعلومات لإثراء عمل الائتلافات المواضيعية على الصعيد الإقليمي.

26- وينبغي لمكتب الممثل السامي أن يتخذ التدابير التالية: (أ) تعيين جهات تنسيق إقليمية لتوجيه التواصل بين الأفرقة القطرية وحكومات البلدان النامية غير الساحلية بشأن برنامج عمل فيينا؛ و(ب) العمل مع أفرقة التنسيق الإقليمية المعنية بالائتلافات المواضيعية ذات الصلة ببرنامج عمل فيينا؛ و(ج) توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لاتخاذ إجراءات صريحة بشأن برنامج عمل فيينا؛ و(د) إخطار اللجان الإقليمية بصورة منتظمة بالمبادرات المتصلة ببرنامج عمل فيينا المقررة من جانب أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لإدماج الخبرات الإقليمية أثناء وضع تصور للمشاريع.

ميم- تعزيز التعاون بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا مع حكومات البلدان النامية غير الساحلية

27- ينبغي للأفرقة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية أن تضطلع بدور مؤسسات استشارية للحكومات وأن تركز على عدد قليل من المبادرات الرئيسية وفق نهج شامل بدلاً من مبادرات صغيرة متعددة.

نون- تحسين قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية

28- ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تدعم المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية من أجل ما يلي: (أ) تطوير القدرة الإحصائية على رصد وجمع البيانات والإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تتداخل مع أولويات برنامج عمل فيينا؛ و(ب) ربط المؤشرات والغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني بأولويات برنامج عمل فيينا؛ و(ج) دمج الإبلاغ عن برنامج عمل فيينا في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة؛ و(د) تحديد أولويات برنامج عمل فيينا غير المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، ووضع مؤشرات لإثراء السياسات في تلك المجالات ذات الأولوية، وضمان التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

لمحة عامة عن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

الأثر المتوخى	تقرير		لاتخاذ إجراءات		التوصية 1	التوصية 2	التوصية 3	التوصية 4	التوصية 5	التوصية 6	التوصية 7	التوصية 8	التوصية 9
	للمعلم	للاتخاذ إجراءات	للمعلم	للاتخاذ إجراءات									
مجلس الرؤساء التنفيذيين	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(ج)								
الأمم المتحدة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(و)								
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(أ)، (هـ)								
الأوزبكستان	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(د)								
مركز التجارة الدولية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(أ)-(ح)								
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(و)، (ح)								
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(هـ)، (و)								
صندوق الأمم المتحدة للسكان	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(ج)								
مؤهل الأمم المتحدة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(ج)، (د)								
مفوضية شؤون اللاجئين	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة الأمم المتحدة للطبفة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
الأوزبوكستان	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
برنامج الأغذية العالمي	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة الطيران المدني الدولي	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة العمل الدولية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
المنظمة البحرية الدولية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
الاتحاد الدولي للاتصالات	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
اليونسكو	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة السياحة العالمية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
الاتحاد البريدي العالمي	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
منظمة الصحة العالمية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>									

مفتاح الجدول:

(ش): توصية تتخذ الهيئة التشريعية قراراً بشأنها.

(ن): توصية يتخذ الرئيس التنفيذي قراراً بشأنها.

: توصية لا تتطلب أن تتخذ هذه المؤسسة إجراء بشأنها.

الأثر المتوخى:

أ: تعزيز الشفافية والمساءلة ب: تعميم الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات ج: تعزيز التنسيق والتعاون د: تعزيز الاتساق والمواءمة هـ: تعزيز الرقابة والامتثال و: زيادة الفعالية ز: تحقيق وفورات مالية كبيرة ح: زيادة الكفاءة ط: آثار أخرى.